بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ[1]

هذه إشارات إلى أصول، و تنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسّر له، و لا ينتفع بالأصرح منها من تعسّر عليه، و التّكلان على التّوفيق.

و أنا أعيد وصيّتى، و أكرّر التماسى أن يضنّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كلّ الضّنّ على من لايوجد فيه ما اشترطه فى آخر هذه الإشارات[2].

١- الرّحيم :+ و به نستعين. الحمدللّه ربّ العالمين و الصّلوة على رسوله محمّد و آله أجمعين. م. :+ و بـه العـون و التّوفيق إنّه هو أهل التّحقيق مص. ٢- هذه إشارات إلى اصول .... آخر هذه الإشارات : - مج.

النّمط الأوّل

فى تجوهر الأجسام[1]

التّفسير[2]: النّهج الطّريق الواضح، و النّمط ضرب من البسط. و إنّما خصّ أبواب المنطق بالنّهج، و أبواب الطّبيعى و الإلٰهىّ بالنّمط، لأنّ المنطق تعليم طرق الحدّ و البرهان، فكانت تلك الأبواب أنهاجاً؛ و أمّا أبواب الطّبيعىّ و الإلٰهىّ فهى مقصودة بذاتها[3] فكانت أنماطاً.

و أمّا التّجوهر فهو عبارة عن صيرورة الشّىء جوهراً. و الجوهر قديراد بـه الموجود لافى موضوع، و قد يراد به ذات الشّىء و حقيقته،كما يقال: جوهر السّواد[4] أى ذاته. و ليس المراد من التّجوهر[5] صيرورة الشّىء جوهراً بالمعنى الأوّل[6]، لأنّه بالمعنى الأوّل إمّا أن يكون جنساً للجسم[7] علىٰ ماهو المشهور بين الحكماء، أولازماً لماهيّته على ماهو الحقّ. وعلى التّقديرين فإنّ الجسم لايخلو عن الجوهريّة لافى الخارج ولا فى الذّهن. و صيرورة الشّىء شيئاً آخر عبارة عن اتّصافه بذلك الشّىء بعد أن لم‌يكن موصوفاً به. فثبت أنّه ليس المراد من التّجوهر المعنى الأوّل، بل المراد منه المعنى الثّانى و هو تحقّق[8] حقيقة الجسم و تكوّن ماهيّته. و ذلك لأنّ[9] الجسم ماهيّة مركّبة من الأجزاء الّتى لاتتجزّأ عند بعضهم، و من الهيولىٰ و الصّورة عند الشّيخ. وكلّ ماهيّة مركّبة فإنّها أنّما تلتئم و تتحقّق عند اجتماع أجزائها. و لمّاكان غرض الشّيخ[10] من هذا النّمط بيان الأمور الّتى من اجتماعها تحقّقت ماهيّة الجسم، لاجرم ترجمه بتجوهر الأجسام، أى[11] هو نمط مشتمل على بيان

١- الأجسام :+ وهم و إشارة إلى آخره مج. ٢- التّفسير :+ قال م. ٣-- بذاتها : لذاتها مص.
٤- جوهر السّواد : الجوهر السّواد مص. ٥- من التّجوهر : بالتّجوهر م. ٦- بالمعنى الأوّل :- مج.
٧- للجسم : للجوهر م. ٨- تحقّق : تحقيق مج. ٩- لأنّ : أنّ م. ١٠- غرض الشّيخ : الغرض مج.
١١- أى :+ الّتى مص.

تحقّق ماهيّة الجسم عمّا لها من المقوّمات[١].

ثمّ إعلم أنّ المسائل الأصليّة الّتى يشتمل عليها هذا النّمط إثنا عشر[٢]: **الأوّل**؛ فى إبطال الجزء الّذى لايتجزّأ. **الثّانى**؛ فى بعض[٣] تفاريع نفى الجزء. **الثّالث**؛ فى إثبات الهيولىٰ. **الرّابع**؛ فى أنّ الهيولىٰ قابلة للمقادير المختلفة. **الخامس**؛ فى استحالة خلوّ الصّورة الجسميّة عن الهيولىٰ. **السّادس**؛ فى استحالة خلوّ الهيولىٰ عن الجسميّة. **السّابع**؛ فى استحالة خلوّ الهيولىٰ عن الصّورة النّوعيّة. **الثّامن**؛ فى كيفيّة تعلّق كلّ واحدة من الهيولى و الصّورة بالأخرىٰ. **التّاسع**؛ فى أحكام المقادير. **العاشر**؛ فى امتناع تداخل المقادير. **الحادى عشر**؛ فى امتناع الخلاء. **الثّانى عشر**؛ فى إثبات الجهة. فهذه هى المسائل الأصليّة فى هذا الباب، وكلّ واحد منها مشتمل على عدّة فصول على ما سيأتى شرحها وكيفيّة ارتباط بعضها ببعض[٤].

المسألة الأولىٰ
فى نفى الجزء الّذى لايتجزّأ

و فيها فصلان.

[الفصل الأوّل]

وهم و اشارة: من النّاس من يظنّ أنّ كلّ جسم ذو مفاصل تنضمّ عندها أجزاء غير أجسام، تتألّف منها الأجسام. و زعموا أنّ تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام لاكسراً، ولا قطعاً، ولا وهماً، ولافرضاً؛ و أنّ الواقع منها فى وسط التّرتيب يحجب الطّرفين عن التّماس. و لايعلمون أنّ الأوسط[٥] إذا كان كذلك، لقى كلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر، و أنّه ليس ولا واحد من الطّرفين يلقاه بأسره. و أنّه بحيث لوجوّز مجوّز فيه[٦] مداخلته للوسط حتّى يكون مكانهما أوحيّزهما، أوما شئت فسمّه، واحداً، لم‌يكن له بدّ من أن ينفذ فيه فيلقى غير مالقيه، و القدر الّذى لقيه دون اللّقاء

١- المقوّمات : المقوّم م. ٢- إثناعشر :- مص. ٣- فى بعض : فى إبطال بعض مج.
٤- ارتباط بعضها ببعض: ارتباطها مص. : ارتباط بعض ببعض م. :+ و اللّه أعلم مج. ٥- الأوسط : الوسط م، مج.
٦- فيه :- م،مج.

المتوهّم للمداخلة. و اللّقاء المتوهّم للمداخلة يوجب أن يكون ملاقى الوسط ملاقياً للطّرف الآخر[١] ملاقاة الوسط له، و أن لايتميّز فى الوضع، إذ لافراغ عن لقائه. فحينئذ لايكون ترتيب و وسط و طرف ولا ازدياد حجم، و إذاكان شىء من ذلك لم‌يكن مايكون عند توهّم المداخلة من الملاقاة بالأسر، بل بقى فراغ و انقسم مايتلاقى.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل إبطال قول من قال: حقيقة الجسم إنّما تلتئم من اجتماع أجزاء متميّزة كلّ واحد منها لايتجزّأ، و معلوم أنّ الكلام فى ذلك لايمكن إلّا بعد الكلام فى تعريف حقيقة الجسم أوّلاً. و نحن نقدّم على التّفسير بحثين:

البحث الأوّل : فى تعريف حقيقة[٢] الجسم

الجسم يقال عند الحكماء باشتراك الإسم على شيئين: أحدهما الجسم الطّبيعى، و هو الجوهر الّذى يمكن أن تفرض فيه الأبعاد الثّلاثة المتقاطعة على الزّوايا القوائم. و ثانيهما الجسم التّعليمى، و هو الكمّ المتّصل الّذى يقبل التّجزئة فى ثلاث جهات، و الجسم بهذا المعنى عرض.

و اعلم أنّ الجسم بالمعنى الأوّل ممّا لانزاع فيه. و أمّا بالمعنى الثّانى، فبيان كونه مغايراً للجسم بالمعنى[٣] الأوّل أنّ القطعة من الشّمع إذا شكّلتها[٤] بأشكال مختلفة فإنّ جسميّة تلك الشّمعة[٥] باقية بعينها مع أنّ المقادير المختلفة قد تعاقبت عليها؛ و الباقى غير الزّائل؛ فإذن الجسميّة مغايرة[٦] للمقدار. و هذا الفرق إنّما يصحّ بعد ثبوت أنّ الجسم بالمعنى الأوّل غيرمركّب من الأجزاء الّتى لاتتجزّأ، لأنّ على تقدير أن يكون الأمر كذلك كان توارد المقادير عليه عبارة عن انتقال بعض تلك الأجزاء من سمت إلى سمت آخر. فأمّا إذا لم‌يكن الجسم مؤلّفاً[٧] من الأجزاء، بل كان متّصلاً واحداً، فإذا جعلناه مثلاً كرة كان ثخنه أعظم ممّا إذا[٨] جعلناه صفحة، و ذلك الثّخن قدبطل عند ماجعلناه صفحة. فوجب أن يكون ذلك الثّخن الّذى زال مغايراً للجسميّة الباقية. فقد عرفت الفرق بين الجسم الطّبيعى و الجسم التّعليمى.

١- للطّرف الآخر: للآخر الطّرف م. ٢- حقيقة : - مج. ٣- للجسم بالمعنى : للمعنى مص.
٤- إذا شكّلتها : إلى أشكالها م. ٥- الشّمعة : - مج. ٦- الجسميّة مغايرة : الجسم الجسميّة غير م.
٧- مؤلّفا : متألّفا م. :مؤتلفا مج. ٨- ممّا إذا : ممّا مج، مص.

و اعلم أنّ الّذى قلناه [١] فى تعريف الجسم الطّبيعى: «أنّه الجوهر الّذى يمكن أن تفرض فيه أبعاد ثلاثة» [٢] رسم، لاحدّ؛ لأنّا بيّنّا فى سائر كتبنا أنّ قول الجوهر على ما تحته قول اللّوازم، لاقول الأجناس. و بتقدير كون الجوهر جنساً، فإمكان فرض الأبعاد الثّلاثة فيه لايمكن أن يكون جزءاً مقوّماً لماهيّة الجسم من وجهين:

الأوّل؛ أنّ قابليّة الشّىء للشّىء ليست أمراً وجوديّا، إذ [٣] لوكانت أمراً وجوديّاً لكانت لاتخلو [٤] إمّا أن تكون جوهراً أوعرضاً. فإن كانت جوهراًكانت قابليّة المحلّ للحالّ [٥] جوهراً مبايناً عن المحلّ و الحالّ. و ذلك محال؛ لأنّ قابليّة المحلّ للحالّ نسبة مخصوصة للمحلّ إلى الحالّ، و نسبة الشّىء إلى الشّىء تستحيل [٦] أن تكون مباينة عن كلّ واحد [٧] من الشّيئين. و إن كانت عرضاًكان المحلّ قابلاً لتلك القابليّة، فتكون قابليّتها لتلك القابليّة عرضاً آخر، و يلزم التّسلسل.

الثّانى؛ أنّ قابليّة الشّىء لشىء آخر نسبة لذات القابل إلى ذات المقبول، و انتساب الشّىء إلى شىء آخر [٨] متأخّر عن ذات كلّ واحد من المنتسبين. فإذن قابليّة الجسم للأبعاد الثّلاثة متأخّرة عن ذات الجسم، و ذات كلّ شىء متأخّرة عن مقوّماته، فلوكانت قابليّة الجسم للأبعاد من مقوّمات الجسم لزم تأخّر هذه القابليّة عن نفسها بمرتبتين، و ذلك محال. فثبت أنّ هذه القابليّة بتقدير أن تكون صفة ثبوتيّة لايجوز أن تكون جزءاً [٩] من ماهيّة الجسم، فظهر بهذا فساد مايجرى [١٠] فى الكتب من أنّ الجسميّة عبارة عن نفس هذه القابليّة.

البحث الثّانى : فى إبطال الجزء الّذى لايتجزّأ

لمّاعرفت أنّ الجسم يقال بالاشتراك على أمرين: أحدهما جوهر، و الآخر عرض؛ فاعلم أنّ المقصود من هذا الفصل بيان أنّ الجسم بالمعنى الأوّل غيرمركّب من أجزاء لاتتجزّأ. ولابدّ أوّلاً [١١] من تفصيل [١٢] المذاهب، فنقول: الجسم قديكون مركّباً إمّا من أجسام مختلفة الصّور مثل بدن الحيوان،

١- الّذى قلناه : ما قلناه مص. ٢- أبعاد ثلاثة : الأبعاد الثّلاثة مج، مص. ٣- إذ : و مج. ٤- لاتخلو : - مج.
٥- للحالّ : للجوهر مج. ٦- تستحيل : مستحيلة مص. ٧- واحد : - مج.
٨- إلى شىء آخر : إلى شىء مج. : إلى الشّىء مص. ٩- جزءاً : - مج. ١٠- مايجرى : ماتحرّر مج.
١١- لابدّ أوّلاً : لايزيد مج. ١٢- تفصيل : + هذا م.

أومن أجسام متشابهة الصّوركالسّرير. و قديكون مفرداً مثل الماء الواحد.

إذا عرفت ذلك فنقول: الأجسام المركّبة لها أجزاء، موجودة بالفعل، متناهية، و هى تلك الأجسام المفردة الّتى منها تركّبت.

و أمّا الجسم المفرد فقد اختلفوا فيه، و ضبط المذاهب المقولة فيه أن يقال: لاشكّ أنّ الجسم المفرد قابل للانقسامات، فلاتخلو إمّا أن تكون تلك الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل، أولاتكون. و على التّقديرين فإمّا أن تكون تلك الانقسامات متناهية، أو غيرمتناهية. فيحصل [١] من هذا [٢] التّقسيم احتمالات أربعة لامزيد عليها.

فالأوّل؛ أن يقال: الأجسام مؤلّفة من أجزاءكلّ واحد منها لايقبل التّجزئة بوجه، و تلك الأجزاء متناهية فى العدد.

الثّانى؛ أن يقال: الأجسام مؤلّفة من أجزاء موجودة بالفعل، غير متناهية بالعدد.

الثّالث؛ أن يقال: الانقسامات غير حاصلة بالفعل بل هى ممكنة الحصول، مع أنّ تلك الانقسامات الممكنة [٣] متناهية.

الرّابع؛ أن يقال: إنّ تلك [٤] الانقسامات غير حاصلة بالفعل، بل هى ممكنة الحصول، مع أنّها غير متناهية.

و الحقّ عند الشّيخ هو القسم الرّابع. و غرضه من هذا الفصل إبطال القسم الأوّل، فاعتمد فى إبطاله على الحجّة المشهورة و هى: أنّ الجسم لوكان مؤلّفاً من أجزاءكلّ واحد منها لايقبل التّجزئة، لكان الجزء المتوسّط بين جزئين يلاقيانه إمّا أن يمنع الطّرفين عن التّلاقى، أو لايمنعهما [٥]. لكنّ القسمين باطلان، فالقول بتأليف [٦] الجسم من الأجزاء الّتى لاتتجزّأ باطل. أمّا الشّرطيّة فلاشكّ فى صحّتها، إنّما الشّأن [٧] فى إفساد قسمى التّالى.

فأمّا بيان فساد [٨] القسم الأوّل، و هو أن يقال: يمنع الطّرفين عن التّلاقى، فإنّه لوكان كذلك لكان الجانب الّذى منه [٩] يلاقى ما على أحد طرفيه غيرالّذى منه [١٠] يلاقى ما على الطّرف الاخر. و ذلك

١- فيحصل : فحصل م. ٢- هذا : - مج. ٣- الممكنة : ممكنة م. ٤- أنّ تلك: - مج.
٥- لايمنعهما : يمنعها مص. : لايمنعها م. ٦- بتأليف : بتألّف م. ٧- الشّأن : الشّكّ مص. و أيضاً على هامش م.

یوجب الانقسام، و قد فرضناه غیرمنقسم؛ هذا خلف.

و أمّا بیان فساد القسم الثّانی، و هو أن یقال: إنّه لایمنع الطّرفین عن التّلاقی، فهو أنّه لوکان کذلک لکان کلّ واحد من الطّرفین ملاقیاً[١] للوسط بالکلّیّة. و المعنی[٢] بذلک هو أن یکون الإشارة إلی الوسط إشارة إلی کلّ واحد من الطّرفین. ولوکان کذلک لکانت الأجزاء متداخلة، لکنّ القول بالتّداخل یقتضی انقسام الأجزاء. و بتقدیر أن لایقتضی[٣] ذلک فإنّ القول به محال.

أمّا بیان أنّ القول بالتّداخل یقتضی[٤] تجزئة الأجزاء، فلأنّ کلّ مادخل فی شیء و نفذ فیه فإنّه یفرض هناک أمور ثلاثة علی التّرتیب: فإنّ النّافذ لابدّ و أن یلاقی طرفه طرف المنفوذ فیه أوّلاً؛ ثمّ إنّه یتحرّک إلی المنفوذ[٥] فیه ثانیاً، ثمّ إنّه یحصل بعد ذلک تمام النّفوذ ثالثاً. و لاشکّ أنّ القدر الّذی یلقی النّافذ من المنفوذ فیه أوّلاً غیر الّذی لقیه منه حال النّفوذ ثانیاً[٦]. و القدر الّذی لقیه حال النّفوذ[٧] غیر الّذی یلقاه منه عند حصول النّفوذ[٨] فیه بتمامه. و ذلک یوجب انقسام تلک الأجزاء.

و أمّا بیان أنّ القول بالتّداخل محال، فلأنّ الأجزاء المتداخلة إمّا أن تتداخل بالکلّیّة، أو لابالکلّیّة. فإن تداخلت لا بالکلّیّة، کان الدّاخل من کلّ جزء فی الآخر غیر ما لم‌یدخل فیه، و ذلک یقتضی الانقسام. و إن تداخلت بالکلّیّة لم‌یزد مقدار الثّلاثة علی مقدار الواحد. فعلی هذا لوانضمّ إلی مجموع تلک الثّلاثة جزء رابع و خامس فإنّه لایزید المقدار ألبتّة. فحینئذ لایکون تألّفها مفیداً للعظم و المقدار. و إذا[٩] کان کذلک لم‌یکن العظم حاصلاً من تألّف تلک الأجزاء، و ذلک یبطل القول بتألّف[١٠] الأجسام منها[١١]. فثبت بما ذکرنا فساد قسمی التّالی، فلزم منه فساد المقدّم و هو ترکّب الجسم من الأجزاء الّتی لاتتجزّأ.

و أمّا القائلون بالجزء فقد تمسّکوا فی إثبات مذهبهم بأن قالوا: لاشکّ فی وجود الحرکة، و لاشکّ أنّ الماضی و المستقبل منها معدومان. فإذن لابدّ و أن یوجد منها فی الحال شیء[١٢]؛ لأنّه لولم‌یکن لها وجود فی الحال لم‌یکن شیء منها ماضیاً و لامستقبلاً، لأنّ الماضی هو الّذی کان حاضراً

١- ملاقیاً : لاقیاً مص. ٢- المعنی : المعیّن م. ٣- لایقتضی : یقتضی مج.

٤- ذلک فإنّ ... یقتضی : علی الهامش م. ٥- المنفوذ : النفوذ مج. ٦- ثانیا : - مج، مص.

٧- النّفوذ : + ثانیاً م. ٨- حصول النّفوذ : حصول المنفوذ مص. ٩- و إذا : فإذا مص.

فی وقت مضی، و المستقبل هو الّذی یتوقّع حضوره فی وقت سیأتی. فلولم‌یکن للحرکة حضور، لما کان شیء منها ماضیاً[١] و لامستقبلاً.

و إذا[٢] ثبت ذلک فنقول: الّذی[٣] یوجد منها فی الحال إن کان منقسماً، کانت الأجزاء المفترضة فیه سابقاً بعضها علی البعض؛ لأنّ أجزاء الحرکة منقضیة[٤]، ولوکان الأمر کذلک لماکان الجزء الموجود فی الحال موجوداً، هذا خلف. و أمّا إن لم‌یکن منقسماً فعند زواله لابدّ و أن یحصل شیء آخر، یکون حکمه فی عدم الانقسام ما ذکرنا. فحینئذ تکون الحرکة عبارة عن أمور متتالیة[٥]، کلّ واحد منها لایکون قابلاً للانقسام. فإذا قطعت[٦] المسافة بالحرکة، فالقدر الّذی یقطع من المسافة بالجزء الّذی لایتجزّأ من الحرکة إن کان منقسماً، کانت الحرکة إلی نصفه نصف الحرکة إلی آخره، فتکون الحرکة إلی آخره منقسمة، و قد فرضناها غیر منقسمة؛ هذا خلف. و إن لم‌یکن منقسماً[٧] فهو الجزء الّذی لایتجزّأ. و هکذا القول فی جمیع[٨] ما یقطع من المسافة بکلّ واحد من الأجزاء الّتی لاتتجزّأ من الحرکة[٩]. فإذن المسافة مرکّبة من الأجزاء الّتی لاتتجزّأ[١٠]. و اعلم أنّ الجواب عن هذه الحجّة یستدعی بحثاً طویلاً. و استقصاء القول[١١] فیه مذکور فی کتبنا المطوّلة. و لنرجع إلی تفسیر المتن.

أمّا قوله: «و هم و إشارة»؛ فههنا أبحاث :

البحث الأوّل[١٢]، فاعلم أنّه قدجرت عادة الشّیخ فی هذا الکتاب بأنّه متی أراد أن یورد مذهباً باطلاً أو سؤالاً باطلاً لتبیّن[١٣] فساده فإنّه یسمّیه وهماً. و سبب هذه التّسمیة أنّ العقل لایعرض له الغلط إلّا من قبل القوّة المسمّاة بالوهم، علی مامرّ تقریره فی المنطق. و ذلک سبب فی إطلاق لفظ الوهم علی الرّأی الباطل علی سبیل المجاز، تسمیة للمسبّب بإسم السّبب. فظهر منه أنّ تسمیة الرّأی الباطل بالوهم أولی من تسمیته بالخیال، فإنّ سبب الرّأی الباطل لیس هو الخیال بل الوهم.

١- ماضیا : لاماضیا م. ٢- و إذا : فإذا مص. ٣- الّذی : إنّ الّذی م.

٤- منقضیة : متقضّیة مج. فی المتن و أمّا علی الهامش: «متتابعة».

٥- متتالیة : متتابعة مج، م. لکن علی هامش م : «متتالیة». ٦- قطعت : قطعنا م. ٧- منقسما : منقسمة مج.

٨- جمیع : جهة مج. ٩- من الحرکة : - مج. ١٠- من الحرکة ... لاتتجزّأ : علی الهامش بخطّ جدید م.

١١- القول : الکلام م.

البحث الثّانى عن الإشارة. اعلم أنّ استقراء فصول هذا الكتاب يدلّ على أنّ كلّ قضيّة يحتاج فى إثباتها إلى برهان منفصل، فإنّ الشّيخ يسمّى الفصل المشتمل عليه بالإشارة. و كلّ قضيّة لايحتاج فى إثباتها إلى برهان منفصل، بل يكفى فى التّصديق بها تجريد موضوعها و محمولها عن اللّواحق و العوارض، فإنّه يسمّيه تنبيهاً. كانت تلك القضيّة موجودة بالفعل، إلّا أنّ الإنسان لايعلم كونها عنده، فيكفى فيه مجرّد التّنبيه.

البحث الثّالث عن أنّه لماذا قال: «وهم و إشارة»؛ و لم يقل: إشارة و وهم؟ فلأنّ الإشارة ليست إلّا البرهان المبطل للرّأى الباطل المسمّى بالوهم، و إقامة البرهان على إبطال الشّىء متأخّرة لامحالة عن تصوّر ذلك الشّىء. فلاجرم كان ذكر الوهم مقدّماً على ذكر الإشارة.

و أمّا قوله: «كلّ جسم ذومفاصل»؛ فاعلم أنّه قضيّة موضوعها[1]: كلّ جسم، و محمولها: ذومفاصل[2]. و هى حكاية لمذهب المثبتين للجزء الّذى لايتجزّأ. و المراد من الجسم، الجسم الطّبيعى و قد عرفته. و المفاصل عبارة عن المواضع الّتى يمكن إيراد الفصل و القسمة[3] عليها. فإنّ الجسم إذا كان مؤلّفاً من أجزاء كلّ واحد منها متميّز عن الآخر فى ذاته، كانت المواضع الّتى يمكن إيراد الفصل عليها حاصلة فى الجسم، فيكون لكلّ جسم[4] مفاصل موجودة بالفعل.

و أمّا قوله: «تنضمّ عندها أجزاء غير أجسام، تتألّف منها الأجسام؛ و زعموا أنّ تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام لاكسراً، و لاقطعاً، و لاوهماً و لافرضاً، و أنّ الواقع منها فى وسط التّرتيب يحجب الطّرفين عن التّماس»؛ و اعلم أنّ المراد من ذلك ذكر صفات تلك الأجزاء الّتى حدث من تألّفها الجسم ذوالمفاصل[5]. و تلك الصّفات ثلاثة[6]:

أحدها؛ أنّ كلّ واحد منها ليس بجسم فى نفسه، و إن كان يحدث الجسم من تألّفها.

و ثانيها؛ أنّ كلّ واحد منها لايقبل الانقسام. ثمّ إنّ لقبول الانقسام مراتب: فأشملها[7] الكسر، ثمّ يليه القطع، فإنّ الشّىء قديكون صلباً لاينكسر إلّا أنّه يمكن تقطيعه بآلات قطّاعة. و يليه الوهم، فإنّ الشّىء قد يكون بحيث لايقبل التّقطيع مثل الفلك، فإنّ الكسر و القطع و إن امتنعا عليه، لكنّ القسمة

١- موضوعها: + و موضوع الجسم على الهامش م. ٢- ذومفاصل: ذوالمفاصل مص.
٣- القسمة: التّسمية مص. ٤- جسم: - مص. ٥- ذوالمفاصل: دون المفاصل مج.
٦- ثلاثة: ثلاث م، مص. ٧- فأشملها: فأسهلها مص.

الوهميّة غير ممتنعة عليه. و أمّا الفرض فإنّه آخر المراتب[1]، لأنّ القسمة الوهميّة ربّما تقف، لأنّ الوهم لايقدر على استحضاره لصغره، مع أنّ القسمة الفرضيّة[2] بعدُ لم‌تقف. فإنّه متى لم‌يلزم من فرض وقوع القسمة محال، لم‌تكن القسمة ممتنعة، سواء عجز الوهم عن إدراكه أو لم‌يعجز. وقد جاء فى بعض النّسخ: «لاكسراً و قطعاً و لاوهماً و فرضاً»؛ و يكون المراد أيضاً ما ذكرناه.

و ثالثها؛ أنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء إذا توسّط[3] بين جزئين يلاقيانه، فإنّه يحجب ما على طرفيه[4] من التّلاقى.

و أمّا قوله: «و لايعلمون أنّ الأوسط إذاكان كذلك، لقى كلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر»؛ فاعلم أنّ معناه أنّهم لمّاسلّمواكون الوسط حاجباً لما على طرفيه من التّلاقى، وجب أن يكون الّذى يلاقى منه ما على يمينه غيرالّذى يلاقى منه ما على يساره.

أمّا قوله: «و ليس[5] ولا واحد من الطّرفين يلقاه بأسره»؛ فاعلم أنّه لمّا ادّعى أنّ الأوسط إذاكان حاجباً للطّرفين عن التّلاقى وجب[6] أن يلقى كلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر، احتاج إلى إثبات هذه القضيّة؛ فجعل الطّريق إليه إبطال نقيضها. فإنّ نقيض قولنا: كلّ واحد من الطّرفين يلقى شيئاً من الأوسط غير ما يلقى الطّرف الآخر منه[7]؛ هو أنّه ليس كلّ واحد من الطّرفين يلقى[8] من الأوسط غير ما يلقى منه الطّرف الآخر.

ثمّ هذا السّلب لايصدق إلّاعلى أحد أمرين: أحدهما؛ أنّ كلّ واحد من الطّرفين لايلقى من الأوسط شيئاً. و الثّانى؛ أنّ كلّ واحد من الطّرفين يلقى الأوسط[9] بأسره[10]. أمّا الأوّل فالشّيخ لم‌يتعرّض لإبطاله، و السّبب فيه أنّ تلك الأجزاء لولم‌تكن متلاقية أصلاً لم‌يكن الجسم حاصلاً من اجتماعها، فلايكون الجسم مؤلّفاً من الأجزاء الّتى لاتتجزّأ، و هو المطلوب. و أمّا الثّانى و هو أن يقال: إنّ كلّ واحد من الطّرفين يلاقى الوسط بأسره؛ فهو الّذى عناه الشّيخ بقوله: «و ليس و لاواحد من الطّرفين يلقاه بأسره». فإنّه متى بطل هذا القسم، و قد أبطلنا الأوّل أيضاً، صحّ ما ذكره[11] من أنّ أحد الطّرفين

١- المراتب: المراد م. ٢- الفرضيّة: العرضيّة مج. ٣- إذا توسّط: أو الوسط مج. ٤- طرفيه: الطّرفين مج.
٥- وليس: و أنّه ليس م. ٦- وجب: واجب مص. ٧- الطّرف الآخر منه: منه الطّرف الآخر مص.
٨- يلقى من: يلقى شيئاً من م. ٩- الأوسط: بالأوسط مج. ١٠- بأسره: - مص.
١١- ما ذكره: ماذكرناه مج.

يلاقى من الوسط غير ما[1] لقيه الآخر.

و أمّا قوله: «و أنّه بحيث لوجوّز مجوّز فيه مداخلته للوسط حتّى يكون مكانهما أوحيزّهما[2]، أوماشئت فسمّه، واحداً، لميكن بدّ من أن ينفذ فيه فيلقى غير ما لقيه، و القدر الّذى لقيه دون اللّقاء المتوهّم للمداخلة»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ القول بكون الطّرف ملاقياً لكلّيّة الوسط قول بمداخلة الطّرف لكلّيّة الوسط، و المتداخلان لابدّ و أن يكون مكانهما أوحيّزهما واحداً، سواء سمّيت المكان و الحيّز بهذين الإسمين أو بما شئت من الأسماء. و الشّيئان لايصيران كذلك إلّا بعد أن يصل طرف أحدهما إلى طرف الآخر، ثمّ ينفذ فيه، و النّفوذ حركة شىء فى شىء، و الشّىء حال كونه متحرّكاً إلى موضع فإنّه لايكون حاصلاً فى ذلك الموضع. فثبت أنّ القدر الّذى لقى الطّرف من الوسط حال نفوذه فيه غير الّذى لقيه منه قبل نفوذه فيه؛ أعنى حال كون طرفه ملاقياً لطرف المنفوذ فيه، و الّذى[3] لقيه منه حال النّفوذ فيه، دون ماسيلقاه منه حال حصول اللّقاء المتوهّم من المداخلة. و بالجملة فإنّ النّافذ لابدّ و أن يلقى طرفه طرف[4] المنفوذ فيه أوّلاً، ثمّ ينفذ فيه ثانياً، ثمّ تحصل المداخلة ثالثاً. و هو فى كلّ مرتبة من هذه المراتب يلقى شيئاً غير مالقيه فى المرتبة الّتى قبلها. و ذلك يوجب انقسام النّافذ و المنفوذ فيه. و اعلم أنّ هذا الكلام ليس ببرهانىّ[5] ولكنّه[6] إقناعىّ.

و أمّا قوله[7]: «اللّقاء المتوهّم للمداخلة يوجب أن يكون ملاقى الوسط ملاقياً للطّرف الآخر[8] ملاقاة الوسط له، و أن لايتميّز فى الوضع، إذ لافراغ عن لقائه»؛ فاعلم[9] أنّه لمّا بيّن أنّ القول بالنّفوذ يوجب القول بالقسمة، أراد أن يبيّن ههنا أنّ القول بالنّفوذ محال. و بيّن ذلك بأنّ أحد الطّرفين لودخل فى كلّيّة الوسط لكان ملاقياً[10] للجزء الآخر الّذى هو طرف أيضاً؛ لأنّ أحد الطّرفين إذا دخل فى كلّيّة الوسط مع أنّ الوسط ملاق للجزء الآخر الّذى هو أيضاً[11] طرف[12]، وجب أن يكون أحد الطّرفين ملاقياً للطّرف الآخر.

و أمّا قوله: «فحينئذ لايكون ترتيب، و لاوسط، و لاطرف[13]، و لاازدياد حجم»؛ فاعلم أنّ

١- غيرما : غير الّذى م. ٢- مكانهما أو حيّزهما : مكانها أو حيّزها م. ٣- والّذى : و هو الّذى مص.
٤- طرف :- م. ٥- ببرهانى : برهانى مص. ٦- لكنّه : لكن م. ٧- أمّا قوله :- مص.
٨- للطّرف الآخر : للأجزاء من طرف مج. ٩- فاعلم : واعلم م. ١٠- لكان ملاقياً : مع أنّ الوسط ملاقى مج.
١١- أيضاً :- م. ١٢- لأنّ أحد ... هو أيضاً طرف :- مج. ١٣- ولاطرف :- مج.

المراد منه أنّ تداخل الأجزاء عبارة عن حصولها بأسرها فى حيّز واحد. و ذلك يوجب ارتفاع التّرتيب بين تلك الأجزاء، و يوجب أن لايزيد حجم مجموعها على حجم[1] واحد منها.

و أمّا قوله: «فإن كان شىء من ذلك لميكن مايكون عند توهّم المداخلة من الملاقاة[2] بالأسر، بل بقى فراغ و انقسم ما يتلاقى»؛ فاعلم أنّه لمّا بيّن أنّ القول بالمداخلة يوجب انتفاء التّرتيب و الوسط و ازدياد الحجم، استثنى نقائض هذه التّوالى، و هو أنّ هذه الأشياء كائنة حاصلة. فأنتج فساد المقدّم، و هو القول بالمداخلة. فثبت فساد كون الطّرف ملاقياً لكلّيّة الوسط، و ثبت فساد أن لايلاقى منه شيئاً. و متى بطل هذان القسمان لميبق إلّا أن يقال: الطّرف يلاقى بعضه[3] بعض الوسط، و ذلك يوجب انقسام تلك الأجزاء المتلاقية.

[الفصل الثّانى]

وهم[4] *و إشارة:* و من النّاس[5] من يكاد يقول بهذا التّأليف، ولكن من أجزاء غير متناهية. و لايعلم[6] أنّ كلّ كثرة، كانت متناهية أوغير متناهية، فإنّ الواحد و المتناهى موجودان فيها. فإذا[7] كان كلّ متناهٍ[8] يؤخذ[9] منها مؤلّفاً من آحاد[10]، ليس لها حجم أزيد من حجم الواحد، لميكن تأليفها[11] مفيداً للمقدار[12] بل عسى العدد. و إن كان لكثرة متناهية منها[13] حجم فوق حجم الواحد، و أمكنت الإضافات بينها فى جميع الجهات، حتّى كان حجم فى كلّ جهة، فكان جسم، كانت نسبة حجمه إلى حجم الّذى آحاده غيرمتناهية نسبة متناهى القدر إلى متناهى القدر؛ لكن ازدياد الحجم بحسب ازدياد التّأليف و النّظم، فتكون نسبة الآحاد المتناهية إلى الآحاد الغير المتناهية نسبة متناه إلى متناه. و هذا خلف محال[14].

التّفسير: الغرض من هذا الفصل إبطال الاحتمال الثّانى، و هو قول من قال: الجسم مؤلّف من

١- حجم : مجموع مج. ٢- المداخلة من الملاقاة : المداخل مص. ٣- بعضه :- مج.
٤- وهم : تنبيه مص. ٥- من النّاس :- م. ٦- لايعلم : لانعلم مج. ٧- فإذا : وإذا م، مج.
٨- كلّ متناه : متناه مج. ٩- يؤخذ : يوجد مج، مص. ١٠- آحاد : أجزاء مص. ١١- تأليفها : تألّفها مج.
١٢- [illegible] ١٣- [illegible] ١٤- [illegible]

أجزاء غيرمتناهية. و إنّما قال: «من النّاس من يكاد يقول بهذا التّأليف»، و لم‌يقل من النّاس من يقول[١] بهذا التّأليف، لأنّ أصحاب هذا المذهب زعموا أنّ كلّ مايمكن فى الجسم من الانقسامات فهو حاصل فيه بالفعل. و هذه القضيّة يلزمها بطريق عكس النّقيض: أنّ كلّ مالايكون من الانقسامات حاصلاً بالفعل فهو غيرممكن الحصول.

ثمّ إنّهم أثبتوا فى الجسم كثرة بالفعل، و لامعنى للكثرة إلّا مجموع الأشياء الّتى كلّ واحد منها يكون فى نفسه شيئاً واحداً. و ذلك إنّما يكون لولم‌يكن فى كلّ واحد من تلك الآحاد كثرة بالفعل. فإذن من قال: الجسم مركّب من أجزاء لانهاية لها بالفعل[٢]، فقد قال: بإثبات أمور كلّ واحد منها[٣] لايكون منقسماً[٤]. و قدبيّنّا أنّ على مذهبهم كلّ ما لايكون منقسماً فإنّه يمتنع أن ينقسم.

فإذن حاصل مذهبهم يرجع إلى أنّ الجسم متألّف[٥] من أجزاء كلّ واحد منها لايقبل الانقسام بوجه من الوجوه، إلّا أنّها غيرمتناهية فى العدد. فإذن لافرق بين هذا المذهب و بين المذهب[٦] الّذى مضى إبطاله فى الفصل الأوّل، إلّا فى أنّهم زعموا أنّ الموجود فى كلّ جسم من تلك الأجزاء عدد متناه، ، و هؤلاء زعموا أنّ الموجود منها فى كلّ جسم عدد غير متناه[٧]. فهذا هو التّحقيق. لكن أصحاب هذا المذهب لايعترفون بإثبات الجزء الّذى لايتجزّأ. فلمّا[٨] كانت حقيقة مذهبهم هو[٩] القول بالجزء، وهم فى الظّاهر غير معترفين به، لاجرم لم‌يحك الشّيخ عنهم أنّهم يقولون: الجسم متألّف من أجزاء لاتتجزّأ، بل حكى عنهم أنّهم يكادون يقولون: بأنّه مؤلّف من أجزاء لاتتجزّأ، أى حقيقة مذهبهم ذلك، و إن كانوا[١٠] لايصرّحون به.

و أمّا الحجّة على فساد هذا المذهب[١١] أنّ الجسم لوكان متألّفا من أجزاء غيرمتناهية فى العدد لكان الجزء الواحد فيه موجوداً، لأنّه لامعنى للكثرة[١٢] إلّا اجتماع الوحدات. فإذا أخذنا عدداً متناهياً من تلك الأجزاء الغير المتناهية: فإمّا أن يكون مقدار ذلك المجموع الحاصل من أعداد متناهية أزيد من مقدار الجزء[١٣] الواحد، أولايكون. و الثّانى باطل، و إلّا لم‌يكن اجتماعها سبباً لزيادة المقدار،

١- يقول : قال مج. ٢-بالفعل : -مج. ٣- يكون فى نفسه ... كلّ واحد منها : -مص.
٤- لايكون منقسما : لاينقسم م. ٥- متألّف : يتألّف مص. ٦- و بين المذهب : و المذهب م.
٧- و هؤلاء زعموا ... غيرمتناه : -مص. ٨- فلمّا :فلو مج. ٩- مذهبهم هو : مذهب هؤلاء م.
١٠- إن كانوا : إن كادوا م. ١١- المذهب :+ فهو مص. ١٢- للكثرة : لكثرة م. ١٣-الجزء : - مج

فكان لايحصل المقادير من اجتماعها، و ذلك يوجب الجزم بأنّ هذه الأجسام المحسوسة غير متألّفة من تلك الأجزاء. و أمّا الأوّل، و هو أن يكون مقدار ذلك المجموع أعظم من مقدار الواحد، فذلك يقتضى أن يكون كلّما كانت الأجزاء أكثر كان المقدار أعظم.

و إذا ثبت ذلك فنقول: لاشكّ فى أنّ هذه الأجسام المحسوسة متناهية فى مقاديرها، و أنّ نسبة بعضها إلى بعض نسبة متناهى المقدار إلى متناهى المقدار، و ذلك يقتضى أن تكون نسبة ما فى أحدهما من العدد إلى ما فى الآخر من العدد نسبة متناه إلى متناه، و إلّا لم‌يكن التّفاوت فى المقدار على حسب التّفاوت فى العدد. فإذا كانت نسبة الجسم الّذى فرضناه متألّفاً من أجزاء متناهية إلى الجسم الّذى زعم الخصم أنّه متألّف من أجزاء غيرمتناهية نسبة متناهى المقدار إلى متناهى المقدار، وجب أن تكون نسبه أحدهما إلى الآخر نسبة متناهى العدد إلى متناهى العدد، مع أنّ الخصم زعم أنّ[١] نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة متناهى العدد إلى غيرمتناهى العدد، هذا خلف. فثبت بطلان قول من قال: الأجسام مؤلّفة من أجزاء غيرمتناهية. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «كلّ كثرة، متناهية أو غيرمتناهية، فإنّ الواحد و المتناهى فيها موجودان»؛ فاعلم أنّ الكثرة قد يراد بها: الكثرة الحقيقيّة الّتى هى العدد، و على هذا التّفسير كلّ عدد يكون كثرة، و تكون الكثرة أحد نوعى الكمّ. و قد يراد بها الكثرة الإضافيّة مثل قولنا: الخمسة كثيرة بالقياس إلى الأربعة، قليلة بالقياس إلى السّتّة. و على هذا التّفسير لايكون كلّ عدد كثيراً؛ فإنّ الإثنين ليس كثيراً بالقياس إلى عدد دونه، لأنّه[٢] العدد الأوّل. و لاتكون الكثرة بهذا المعنى من مقولة الكمّ بل من مقولة المضاف.

و إذا[٣] عرفت ذلك فنقول: أمّا الكثرة الحقيقيّة فلاشكّ أنّ الواحد يكون فيها موجوداً؛ لأنّ الكثرة لامعنى لها إلّا مجموع الوحدات، فإن لم‌تكن الوحدة حاصلة استحال أن تكون حاصلة مع غيرها. و حينئذ لم‌تكن الوحدات المجتمعة حاصلة، فلم‌تكن الكثرة حاصلة. فثبت أنّ كلّ كثرة فإنّ الواحد يجب أن يكون موجوداً فيها، ولكن لايجب أن يكون المتناهى موجوداً فيها، لأنّه إن أريد بالمتناهى المتناهى فى المقدار لم‌يجب أن يوجد فى كلّ كثرة متناه فى المقدار. فإنّ العدد كما يعرض[٤] للأشياء ذوات المقادير فقديعرض[٥] أيضاً للأشياء المجرّدة عن المقادير. و إن أريد

١- نسبة أحدهما ... الخصم زعم أنّ : -مج. ٢- لأنّه : لأنّ م. ٣- و إذا : فإذا مص. ٤- يعرض : يفرض مج.

بالمتناهى[١] المتناهى فى العدد لم يجب أيضاً أن يكون فى كلّ كثرة عدد متناه، لأنّ الإثنين كثرة[٢] مع أنّه لم يوجد فيه عدد أصلاً، بل[٣] الإثنان عدد لكن ليس فى الإثنين عدد، فإنّ الشّىء لايوجد فى نفسه[٤].

و إذا ظهر ذلك فنقول: النّهاية من عوارض الكمّ، فإذا ثبت أنّه لايجب أن يكون فى كلّ كثرة[٥] متناه فى الكمّ المتّصل أو متناه فى الكمّ المنفصل، ثبت أنّه لايجب أن يحصل فى كلّ كثرة شىء متناه. فإذن كان الأولى بالشّيخ أن يقتصر على قوله: كلّ كثرة فإنّ الواحد فيها موجود[٦].

و ليس لأحد أن يجيب عنه بأنّه: و إن لم يجب فى كلّ كثرة أن يكون العدد المتناهى موجوداً فيه، ولكن ذلك واجب ههنا؛ لأنّ من قال: الجسم مركّب من أجزاء لانهاية لها؛ فلابدّ و أن يعترف[٧] بوجود الأعداد المتناهية فيه.

لأنّانقول: هذا الكلام إنّما يستقيم لوقيل: كلّ كثرة غيرمتناهية فإنّ الكثرة المتناهية فيها موجودة؛ لكنّ الشّيخ لم يقتصر على ذلك، بل زعم أنّ كلّ كثرة سواء كانت متناهية أو غيرمتناهية فإنّ المتناهى موجود فيها[٨]. فثبت أنّا لوحملنا الكثرة على الكثرة الحقيقيّة الّتى هى الكمّ المنفصل، لكانت المؤاخذة[٩] لازمة. و أمّا[١٠] إذا حملناها على الكثرة الإضافيّة اندفعت المؤاخذة؛ لأنّ المؤاخذة[١١] أنّما كانت بإلزام الإثنين، و ليس هو بكثرة إضافيّة.

و أمّا قوله: «و إذا كان كلّ متناة يوجد منها[١٢] مؤلّفاً من أجزاء[١٣] ليس لها حجم أزيد من[١٤] حجم الواحد، لم يكن تأليفها مفيداً للمقدار[١٥] بل عسى العدد»؛ فاعلم أنّه لمّابيّن أنّ الجسم لوكان متألّفا من أجزاء غيرمتناهية، لكانت الأجزاء[١٦] المتناهية موجودة فيه. فبعد ذلك بيّن أنّ حجم مجموع الأعداد[١٧] المتناهية منها، يجب أن يكون أزيد من حجم الجزء الواحد منها و إلّا لم يكن

١- بالمتناهى : به المتناهى م. ٢- كثرة : كثيرة مج. ٣- بل : نعم م.
٤- فى نفسه :+ لأنّ الاثنين عدد أوّل فلوكان فيه عدد لكان أوّلاً و الشّىء لايوجد فى نفسه م. ٥- كثرة :+ شىء م.
٦- موجود :+ بالفعل مص. ٧- أن يعترف : أن يفرق مج.
٨- المتناهى موجود فيها : الكثرة المتناهية فيها موجودة م. ٩- المؤاخذة : المؤاحدة مص.
١٠- و أمّا : فأمّا م. ١١- لأنّ المؤاخذة : لأنّ الواحدة م. : لأنّ المؤاحدة مص. ١٢- منها : فيها مج.
١٣- من أجزاء : من آحاد م. ١٤- أزيد من : فوق مص.
١٥- مفيداً للمقدار : مفيداً لمقدار م. : مفيدة المقدار مج.
١٦- الأجزاء : الأجزاء الغير مج. و على الهامش بدل الأجزاء : الأعداد. ١٧- الأعداد : الأجزاء مج.

تأليفها مفيداً لحصول المقدار. فإنّه إذا لم يزد مقدار الإثنين على مقدار الواحد لم يزد مقدار الثّلاثة أيضاً على مقدار الواحد.

و إنّما قال: «بل عسى العدد»؛ و لم يقل: بل العدد؛ لأنّ مقدار المجموع إذاكان مساوياً لمقدار الواحد فإنّه يظنّ أنّه و إن كان لايفيد زيادة المقدار لكنّه يفيد زيادة العدد. و فى التّحقيق أيضاً ليس كذلك، لأنّ تلك الأجزاء إذاكان مقدار مجموعها مساوياً لمقدار الجزء الواحد منها[١]، كانت بأسرها حاصلة فى الجزء الواحد. ولو صارت[٢] كذلك استحال أن يختصّ واحد منها بأمر لايوجد فى الآخر، لأنّ تلك الأجزاء متساوية فى الحجميّة، فيستحيل أن يقع الامتياز بنفس الحجميّة أو بشىء من لوازمها. و يستحيل أن يقع الامتياز بشىء من عوارض الحجميّة أو معروضاتها؛ لأنّها إذاكانت متداخلة، و لاشىء[٣] يفرض عارضاً أومعروضاً لواحد منها إلّا و نسبته إلى ذلك الواحد كنسبته إلى غيره، فيجب أن يكون عارضاً لذلك الغير أو معروضاً له. و إذاكان كذلك استحال وقوع الامتياز بين تلك الأفراد فى أمر من الأمور، فيرتفع التّعدّد عنها أيضاً[٤] و يصير الكلّ شيئاً واحداً. فثبت أنّ الأجزاء[٥] المتداخلة كما لايحصل منها زيادة المقدار[٦] لايحصل منها زيادة العدد[٧]، إلّا أنّ الشّيخ لمّا لم يكن له[٨] حاجة إلى هذا البيان فى هذا الموضع[٩] لم يجزم بالنّفى ولا بالإثبات. بل ذكر أنّه عسى أن يتوهّم[١٠] كون تأليفها[١١] سبباً[١٢] لزيادة العدد.

و أمّا قوله: «و إن كان لكثرة متناهية منها حجم»؛ فاعلم أنّه لمّا أبطل أن لايكون مقدار المجموع أزيد من مقدار الجزء[١٣] الواحد، ثبت أنّ حجم المجموع[١٤] فوق حجم الواحد، فحينئذ قدحصل جسم مؤلّف من أجزاء متناهية. و قدكان يمكنه أن يقتصر على هذا القدر[١٥] فى إبطال قول من قال: كلّ جسم فهو مؤلّف من أجزاء غيرمتناهية؛ إلّا أنّه[١٦] أراد أن يبيّن فى كلّ جسم متناهى المقدار أنّه ليس مؤلّفاً من أجزاء غيرمتناهية، فلاجرم لم يقنع بذلك بل احتجّ بتناهى أجزاء ذلك على

١- منها :- مج. ٢- صارت :+ كلّ مج. : كان مص. ٣- ولاشىء : فلاشىء م، مج. ٤- أيضا :- مج.
٥- الأجزاء : تلك الأجزاء م. ٦- المقدار : فى المقدار مج. : الحجم م: على الهامش. ٧- العدد : فى العدد مج.
٨- له : به م، مص. ٩- الموضع :+ لاجرم مص. ١٠- يتوهّم :+ متوهّم مص.
١١- كون تأليفها : أن لايكون تألّفها مج. ١٢- سببا : شيئاً م. ١٣- الجزء :- مص.
١٤- أزيد من ... المجموع : على الهامش م. ١٥- القدر : المقدار مص. ١٦- إلّا أنّه :+ إذا مص.

تناهى أجزاء[١] سائر الأجسام المتناهية فى المقدار. و ذلك بأن بيّن أنّ ذلك الجسم المتألّف من الأجزاء المتناهية يمكن الإضافات بينها و بين غيرها فى جميع الجهات، و إنّما اعتبر ذلك لأنّه أراد أن ينسب مقدار هذا الجسم إلى مقادير سائر الأجسام.

و المقادير إنّما تكون متناسبة[٢] إذاكانت من نوع واحد. فالخطّ لايمكن أن ينسب إلى السّطح بأنّه ثلثه أوربعه أوغير ذلك من النّسب، وكذا السّطح لايمكن أن ينسب إلى الجسم، لأنّ الّذى يكون ثلثاً للشّىء أوربعاً له هو الّذى يكون بحيث لوضمّت أمثاله إليه لصار مثلاً لذلك الشّىء. و الجسم لايحصل ألبتّة من اجتماع السّطوح، و السّطح لايحصل[٣] من اجتماع الخطوط، و الخطّ لايحصل[٤] من انضمام النّقط، بالدّليل الّذى مضى فى إبطال الجزء الّذى لايتجزّأ فى الفصل الأوّل.

فإذا عرفت ذلك فالشّيخ لمّا أراد أن ينسب مقدار الجسم المتألّف من الأجزاء المتناهية إلى مقادير سائر الأجسام، بيّن أنّه يمكن الإضافة[٥] بينها و بين غيرها فى جميع الجهات. و كلّ ماكان كذلك،كان حجماً فى كلّ جهة؛ فيكون جسماً. و متى ثبت كونه جسماً، جازت نسبته إلى سائر الأجسام. فأمّا لولم يثبت كونه حجماً فى كلّ الجهات، لم يجب صحّة نسبته إلى سائر الأجسام، لأنّ الّذى يكون حجماً فى جهة واحدة أو فى جهتين، و هو الخطّ و السّطح، لايجوز أن ينسب واحد منهما[٦] إلى الجسم.

و اعلم أنّ هذا التّفسير الّذى ذكرناه لايصفو إلّا إذا أضمرنا فى المتن لفظة حتّى يصير هكذا: و أمكنت الإضافات بينها و بين غيرها فى جميع الجهات[٧]، أى و أمكنت الإضافات بين تلك الكثرة و بين غيرها فى جميع الجهات. ولكنّ الموجود فى النّسخ ليس كذلك بل هو هكذا: «و أمكنت الإضافات بينها فى جميع الجهات». فإمّا أن يكون قد سقطت هذه الكلمة من قلم الشّيخ أو النّاسخ، أو تركها الشّيخ عمداً لدلالة الكلام عليها.

و أمّا قوله: «فكان جسم[٨] كانت نسبة حجمه إلى حجم الّذى آحاده غير متناهية نسبة متناهى

١- تناهى أجزاء : تناهى مص. ٢- متناسبة : متناهية مج.
٣- السّطح لايحصل : لاالسّطح لايحصل مص. : لاالسّطح م. ٤- الخطّ لايحصل : لاالخطّ م.
٥- الإضافة : الإضافات م. ٦- منهما : منها م. ٧- أى وأمكنت ... جميع الجهات : على الهامش بخطّ جديد م.
٨- فكان جسم : و كان جسما مج.

القدر إلى متناهى القدر»؛ فاعلم أنّ هذا الكلام قضيّة واحدة. فصيغة[١] «كانت» رابطة، و «الجسم» هو الموضوع، و قوله: «نسبة حجمه إلى حجم الّذى آحاده غيرمتناهية نسبة متناهى القدر إلى متناهى القدر[٢]»، محمول واحد. و معنى هذه المقدّمة أنّه لمّا بيّن أنّ الحاصل من تلك الكثرة المتناهية جسم، بيّن أنّ ذلك الجسم يجب أن يكون نسبة حجمه إلى حجم الّذى زعم الخصم أنّ آحاده غيرمتناهية نسبة متناهى المقدار إلى متناهى المقدار[٣]؛ لأنّ المشاهدة دالّة على أنّ هذه الأجسام متناهية فى مقاديرها.

و أمّا قوله: «لكن إزدياد الحجم بحسب إزدياد التّأليف و النّظم» إلى آخره[٤]؛ فاعلم أنّه لمّاثبت أنّ نسبة الجسم المتناهى الأجزاء إلى الجسم الّذى هو عند الخصم غيرمتناهى الأجزاء نسبة متناهى المقدار إلى متناهى المقدار، و ثبت بما مضى أنّ ازدياد المقدار و الحجم بحسب ازدياد التّأليف و النّظم[٥] وجب أن يكون نسبة آحاد[٦] الجسم المؤلّف من الأجزاء المتناهية إلى آحاد الجسم المؤلّف من الأجزاء الغير المتناهية نسبة عدد متناه إلى عدد غيرمتناه[٧]، و ذلك محال. فثبت أنّ القول بكون الأجسام المتناهية المقادير غيرمتناهية العدد يؤدّى إلى المحال، فيكون القول به باطلاً؛ و هو المطلوب[٨].

[الفصل الثّالث]

تنبيه : أ ليس إذا أوجب النّظر أنّ الجسم لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غيرمتناهية، و أنّه ليس يجب أن يكون لكلّ جسم مفاصل متناهية إلى مالاينفصل[٩]. فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل، بل هو فى نفسه كما هو عند الحسّ. لكنّه ليس ممّا لاينفصل بوجه، بل يجب أن[١٠] يكون قابلاً للانفصال. و وقوع[١١] المفاصل[١٢]: إمّا بفكّ و قطع، و إمّا باختلاف عرضين قارّين[١٣]

١- فصيغة : وصيغة مج. ٢- إلى متناهى القدر : - مص. : إلى متناهى العدد م.
٣- متناهى المقدار إلى متناهى المقدار : متناهى القدر إلى متناهى القدر مص. ٤- إلى آخره : - مج.
٥- النّظم : العظم مج. ٦- آحاد : + أجزاء مج. ٧- غير متناه : متناه م. ٨- و هو المطلوب : - مج.
٩- إلى ما لاينفصل : - مص. ١٠- بل يجب أن : - مج. ١١- و وقوع : و نوع مج.
[illegible]

فيه، كما فى البلقة، و إمّا بوهم و فرض إن امتنع الفكّ لسبب.

التّفسير: إنّما سمّى هذا الفصل بالتّنبيه لأنّ مضمونه أنّ الجسم إذا لم يكن مؤلّفاً من أجزاء متناهية أو غير متناهية كان فى نفسه شيئاً[1] واحداً، و هذه القضيّة لايحتاج فى تصحيحها إلى حجّة و برهان، بل يكفى فيها مجرّد التّنبيه و الإخطار بالبال.

و أمّا[2] قوله: «أ ليس إذا أوجب النّظر أنّ الجسم لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غيرمتناهية»؛ فاعلم أنّ معناه ظاهر، ولكن فيه دقيقة و هى أنّ الّذى ثبت بالبرهان ليس إلّا أنّ الأجسام المتناهية المقادير لايجوز أن يكون متألّفة من أجزاء غير متناهية. و لم يثبت بهذا القدر أنّ كلّ جسم فإنّه لايجوز أن يكون مؤلّفاً من أجزاء غيرمتناهية[3]؛ لأنّه لوثبت جسم غيرمتناهى المقدار فإنّه لايظهر بالحجّة الّتى مضت امتناع تألّفه من أجزاء غيرمتناهية. اللّهم إلّا أن يثبت بدليل آخر وجوب[4] تناهى الأجسام فى المقادير. و ثبت بالدّليل الّذى مضى أنّ كلّ جسم متناهى المقدار فإنّه لايجوز أن يكون مؤلّفاً من أجزاء غيرمتناهية العدد[5]. ولكنّ الشّيخ بعد لم يبيّن[6] وجوب تناهى الأجسام فى مقاديرها، فكيف يجوز أن يقول: أليس أنّ النظر[7] أوجب ذلك؟

و إذا عرفت ذلك فنقول: الشّيخ لأجل هذا[8] السّرّ لم يورد هذه القضيّة كلّيّة، أى لم يقل: النّظر أوجب فى كلّ جسم أنّه لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غيرمتناهية. و لم يوردها أيضاً جزئيّة لأنّ إفراد البعض بالذّكر و إن كان لايقتضى أن يكون ماعداه بخلافه من حيث اللّفظ، ولكنّه يوهم ذلك من حيث العرف، مع أنّ هذا الإيهام[9] باطل. فإنّه متى ثبت تناهى الأجسام، ثبت أنّه لاشىء من الأجسام بمؤلّف من أجزاء غيرمتناهية. بل أوردها مهملة، فقال: «أ ليس إذا أوجب النّظر أنّ الجسم لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غيرمتناهية؟» و المهملة فى قوّة الجزئيّة مع أنّها لاتشعر بالوهم الكاذب الّذى تشعر به الجزئيّة[10]، فلاجرم كان إيرادها مهلمة أولىٰ من إيرادها كلّيّة أوجزئيّة.

١- شيئاً : سبباً مص. ٢- و أمّا : فأمّا م. ٣- و لم يثبت بهذا ... غير متناهية :- م، مج.
٤- وجوب : وجود مص.
٥- و ثبت بالدّليل الّذى ... غير متناهية العدد :+ فحينئذ يحصل القطع بأنّ كلّ جسم فإنّه لايجوز أن يكون مؤلّفا من أجزاء غيرمتناهية العدد م. ٦- بعد لم يبيّن : بعده بيّن مج. ٧- النظر :+ إذا مص. ٨- هذا :+ قال م.
٩- الإيهام : الابهام م. ١٠- مع أنّها لاتشعر ... به الجزئيّة :- مج.

و أمّا قوله: «و أنّه ليس يجب أن يكون لكلّ جسم مفاصل متناهية إلى مالاينفصل»؛ فمعناه ظاهر ولكن فيه دقيقة و هى أنّه ذكر فى الأوّل: «أنّه يجب أن لايكون»، و هنا ذكر: «أنّه لايجب أن يكون». و السّبب[1] فيه أنّ تركّب[2] الجسم من الأجزاء الغير[3] المتناهية ممتنع[4]، فلاجرم[5] قال: «إنّه لايجوز أن يكون مؤلّفاً[6]». و أمّا تركّبه من الأجزاء المتناهية فإنّه غيرممتنع، لكنّه غير واجب، فلاجرم لم يقل: إنّه يجب أن لايكون؛ بل قال: «إنّه لايجب أن يكون».

و أمّا قوله: «فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل»؛ فمعناه ظاهر[7]، ولكن[8] فيه إشكال، و هو أنّ لقائل أن يقول: الجسم إذاكان قابلاً لانقسامات غيرمتناهية، و ثبت أنّ خروج كلّها إلى الفعل محال، فحينئذ يجب وجود جسم لايكون لامتداده مفاصل. و إذاكان ذلك واجبا فلماذا قال الشّيخ: فقد أوجب إمكان وجود[9] جسم ليس لامتداده مفاصل، و لم يقل: فقدأوجب وجود جسم ليس لامتداده مفاصل؟

و جوابه: لعلّ المراد بالإمكان الإمكان العامّ الّذى لاينافى الوجوب. و بتقدير أن يكون المراد به الإمكان الخاصّ إلّا أنّه لاجسم إلّا و يمكن[10] أن ينقسم بالفعل، بل الممتنع حصول كلّها بالفعل. و لامنافاة بين امتناع حصولها[11] بالكلّيّة و بين جواز حصول كلّ واحد منها. و إذاكان كذلك فليس فى الوجود جسم يجب أن لايكون عديم[12] المفاصل، اللّهم[13] إلّا لعائق خارجىّ كما فى الأفلاك.

و امّا قوله: «بل هو فى نفسه[14] كما هو عند الحسّ»؛ فمعناه أنّ الإنسان إذا نظر إلى الماء الواحد مثلاً فإنّه لايحسّ بشىء من المفاصل و الأبعاض فيه[15]، فكما أنّه لامفاصل لذلك الماء عند الحسّ فكذلك لامفاصل له فى نفسه.

و أمّا قوله: «لكنّه ليس ممّا لاينفصل بوجه» الى آخره؛ فمعناه أنّه لمّاثبت إمكان جسم عديم المفاصل فذلك الجسم ليس ممّا لايقبل القسمة و[16] الانفصال، بل الحسّ شاهد بأنّه قابل للانفصال.

١- السّبب : أليس م. ٢- تركّب : ترك م. ٣- الغير : غير مج. ٤- ممتنع : لأنه غير ممتنع مص.
٥- فلاجرم :+ إنّه مج. ٦- مؤلّفاً :+ منها م. :- مص. ٧- فمعناه ظاهر :- مص. ٨- ولكن : ولكنّه مص.
٩- إمكان وجود : إمكان مج. ١٠- إلّا و يمكن : و لايمكن مص. ١١- حصولها : حصول كلّها مج.
١٢- عديم : لامتداده مص. ١٣- اللّهمّ :- م. ١٤- فى نفسه :+ شىء واحد م. ١٥- فيه :- مج.

و كلّ ماكان ممكن الاتّصاف بشىء فإنّ تلك الصّفة الممكنة لاتحدث إلّا لسبب[١]، فإذن لحصول المفاصل بالفعل فى الجسم سبب. و ليس ذلك إلّا أحد أمور ثلاثة[٢]: أحدها، الفكّ و التّقطيع[٣]. و الثّانى، اختلاف العرضين كما فى البلقة. و الثّالث، الوهم و الفرض إن امتنع الفكّ لسبب[٤] كما فى الأفلاك، أو فى الأجزاء الّتى تبلغ فى الصّغر إلى حيث لا[٥] ينقطع و لايتفرّق[٦] بعرضين[٧] مختلفين.

فهذا هو التّفسير. و أمّا المباحث الحقيقيّة فى هذا الفصل فهى مذكورة فى الملخّص. و ههنا[٨] آخر الكلام فى نفى الجزء الّذى لايتجزّأ.

المسئلة الثّانية
فى تفاريع نفى[٩] الجزء

و فيها فصلان.

[الفصل الرّابع]

تذنيب: أليس إذا لم يكن تأليف من آحاد لاتقبل القسمة، وجب أن يكون أحد وجوه القسمة، لاسيّما[١٠] الوهميّة، لايقف إلى غير النّهاية؟ و هذا باب لأهل التّحصيل فيه إطناب، و المستبصر يرشده القدر الّذى نورده.

التّفسير: إنّما سمىّ هذا الفصل[١١] بالتّذنيب لأنّ مضمونه[١٢] كالتّذنيب و التّفريع على ماتقدّم. ثمّ إعلم أنّه لمّاثبت أنّ الجسم ليس مؤلّفاً من آحاد[١٣] لاتقبل القسمة، ولاشكّ أنّه قابل للانقسامات: فإمّا أن يكون قابلاً لانقسامات متناهية، أولانقسامات[١٤] غيرمتناهية. و الأوّل باطل و إلّا لانتهت

١- لسبب : بسبب مج. ٢- أمور ثلاثة :+كما فى الأفلاك أو فى الأجزاء الّتى تبلغ فى الصّغر إلى حيث لا مج.
٣- التّقطيع : القطع مص. ٤- لسبب : بسبب مج. ٥- كما فى الأفلاك ... إلى حيث لا : -مج.
٦- ولايتفرّق :+ ينصف مص. على هامش م: «و لاينصف» و أمّا فى المتن : «لايتفرّق».
٧- بعرضين : لعرضين مص. ٨- ههنا : هذا مج. ٩- نفى :-م. ١٠- لاسيّما : ولاسيّما مج.
١١- سمىّ هذا الفصل : سمّاه مص. ١٢- مضمونه : مضمون هذا الفصل مص. ١٣- آحاد : أجزاء مص.
١٤- لانقسامات متناهية أو لا لانقسامات : [illegible]

القسمة إلى أجزاء غير قابلة للقسمة، لكن ذلك باطل بما تقدّم[١] من أنّ الجانب الّذى يلاقى منه[٢] ما على يمينه غير الجانب الّذى يلاقى منه ما على يساره. و إذا بطل ذلك، ثبت أنّه يجب أن يكون قابلاً لانقسامات غيرمتناهية.

و اعلم أنّا قدذكرنا أنّ الانقسامات على وجوه ثلاثة: التّقطيع، و اختلاف العرضين، و الوهم. و الحجّة الّتى ذكرناها فى وجوب قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية لايوجب ذلك إلّا فى الانقسامات[٣] الوهميّة. فأمّا أن يدّعى[٤] أنّ الجسم قابل للانقسامات الانفكاكيّة أو[٥] الانقسامات الحاصلة باختلاف الأعراض إلى غير النّهاية، فذلك ممّا يحتاج فيه إلى دلالة أخرىٰ. فإنّه من المحتمل أن لايتناهى إمكان الانقسامات الوهميّة، مع أنّ الانقسامات الانفكاكيّة تكون متناهية على ماهو مذهب ذيمقراطيس. و هذا و إن كان باطلاً إلّا أنّ بطلانه يعرف لابهذه الحجّة بل بحجّة أخرى. و إذا عرفت ذلك فالشّيخ لأجل هذه[٦] الدّقيقة صرّح بأنّ كون الجسم غير متألّف من الأجزاء لايوجب كونه قابلاً للانقسامات الغير المتناهية إلّا على أحد الوجوه الثّلاثة، ثمّ صرّح بأنّ ذلك الوجه هو الانقسام الوهمىّ.

و أمّا قوله: «و هذا باب لأهل التّحصيل فيه إطناب، و المستبصر يرشده القدر الّذى نورده»؛ فمعناه أنّ القول بأنّ الجسم قابل لانقسامات[٧] غير متناهية[٨] يتفرّع عليه أبحاث كثيرة، لكنّ المستبصر يرشد إليها[٩] القدر الّذى أورده[١٠] فى الفصل الّذى يلى هذا الفصل[١١]. من بيان أنّ الحركة و الزّمان قابلان للقسمة، فإنّهما كالأساس لما بعدهما من التّفريعات.

[الفصل الخامس]

تنبيه : إنّك ستعلم أيضاً، ممّا علمته من حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية، أنّ الحركة عليها و زمان تلك الحركة كذلك؛ و أنّه لاتتألّف أيضاً ممّا لاينقسم حركةٌ، و لازمانٌ.

١- بما تقدّم : لما تقدّم مج. ٢- يلاقى منه : يلاقيه م. ٣- فى الانقسامات : فى انقسامات م.
٤- أن يدّعى : يدّعى مص. ٥- أو: و م. ٦- هذه : تلك مج. ٧- لانقسامات : للانقسامات مج، مص.
٨- غير متناهية : الغير المتناهية + إليها مص. ٩- يرشد إليها : يرشده مص. ١٠- أورده : نورده م.
١١- فى الفصل : +الأوّل و مج.

التّفسیر: إنّما سمّی هذا الفصل بالتّنبیه لأنّ المطلوب فیه حاصل فی بدیهة[1] العقل بعد تسلیم المقدّمات الّتی مرّ[2] تحقیقها. و ذلک هو أنّ الجسم لمّا ثبت أنّه قابل لانقسامات غیرمتناهیة وجب أن تکون الحرکة و الزّمان قابلین لانقسامات غیرمتناهیة. و ذلک لأنّ کلّ حرکة فهی واقعة فی مسافة، و کلّ مسافة فهی منقسمة، فتکون الحرکة لامحالة إلی نصف تلک المسافة نصف الحرکة إلی کلّها، فیکون لتلک الحرکة نصف، فإذن کلّ حرکة فهی منقسمة. و کذلک زمان الحرکة إلی نصف المسافة نصف زمان الحرکة إلی آخرها، فیکون الزّمان منقسماً. فثبت أنّ الجسم لمّا کان قابلا للانقسامات الغیر المتناهیة وجب أن یکون الحرکة و الزّمان قابلین للانقسامات الغیر المتناهیة، و أنّه کما استحال تألّف الجسم من أجزاء غیرقابلة للتّجزّی، فکذلک یستحیل تألّف الحرکة و الزّمان من أمور غیر قابلة للتّجزّی.

و اعلم أنّ فی القول بإثبات[3] الجزء و نفیه، و کون الجسم القابل للانفصال شیئاً واحداً فی نفسه أم لا، و کون الحرکة و الزّمان قابلین للانقسامات الغیر المتناهیة أبحاثاً دقیقة، فمن أرادها فلیطالع سائر کتبنا.

المسئلة الثّالثة
فی إثبات الهیولیٰ

و فیها أربعة فصول.

[الفصل السّادس]

إشارة: قدعلمت أنّ للجسم مقداراً ثخیناً متّصلاً؛ و أنّه قد یعرض له انفصال[4] و انفکاک. و تعلم أنّ المتّصل بذاته غیر القابل للاتّصال و الانفصال[5] قبولاً یکون[6] هو بعینه الموصوف بالأمرین. فإذن قوّة هذا القبول غیر وجود المقبول بالفعل، و غیر هیئته و صورته. و تلک القوّة لغیر ماهو ذات المتّصل بذاته الّذی هو عند الانفصال یعدم و یوجد غیره، و عند عود الاتّصال یعود مثله متجدّداً.

۱- فی بدیهة: ببدیهة مج. ۲- مرّ: من مص. ۳- بإثبات: فی إثبات مج. ۴- انفصال: اتّصال مج.
۵- للاتّصال و الانفصال: للانفصال و الاتّصال م. ۶- هو: - مج.

التّفسیر: المقصود من هذا الفصل بیان أنّ[1] الجسمیّة حالّة فی محلّ، و أنّ الجسم مرکّب من ذلک الحالّ و ذلک المحلّ. و الحجّة فیه: أنّ الجسم لمّاثبت أنّه غیر متألّف من الأجزاء[2]، بل هو شیء واحد فی نفسه. ولاشکّ أنّه قد یعرض له انفصال[3]؛ و لیس الانفصال عبارة عن تفرّق الأجزاء[4] بعد أن کانت مجتمعة، لأنّ ذلک بناء علی کون الجسم متألّفاً من الأجزاء، و قد مرّ إبطاله، بل هو عبارة عن زوال الاتّصال الّذی کان حاصلاً. و هذا الانفصال کان قبل حصوله ممکن الحصول؛ فإمکان[5] عروض الانفصال کان حاصلاً قبل[6] حصول الانفصال. فیکون إمکان الانفصال؛ مغایراً لامحالة للانفصال. و ذلک الإمکان یستدعی محلّاً، و لیس محلّه الاتّصال، لأنّه لامعنی لکون الشّیء موصوفاً بإمکان حدوث شیء فیه إلّاکونه ممکن الاتّصاف بذلک الشّیء. لکنّ الاتّصال یستحیل أن یتّصف بالانفصال؛ لأنّه یزول[7] عند طریانه. فإذن محلّ إمکان الانفصال شیء سوی الاتّصال، و هو الّذی یکون محلّاً للاتّصالین المتجدّدین عند طریان الانفصال. فثبت أنّ الاتّصال الجسمیّ موجود فی محلّ، و هو المسمّی بالهیولیٰ.

و ههنا شکّ و هو: أنّ الجسم قبل الانفصال کان واحداً، و بعد الانفصال صار جسمین. فالزّائل هو الوحدة، و الطّاری هو الإثنینیّة. و هما[8] عرضان، و محلّهما[9] الجسم. فهذه الحجّة تقتضی کون الوحدة و التّعدّد مغایرین[10] للجسم متعاقبین علیه، فیکون المحلّ هو الجسم، و الحالّ هو الوحدة و التّعدّد. و ممّا یقرّر ذلک أنّ الجسم بعد ورود الانفصال علیه لایخرج عن کونه جسماً. فعلمنا أنّ الّذی زال عند الانفصال شیء سوی الجسمیّة.

و اعلم أنّ هذا الشّکّ أنّما ینحلّ بتحریر البرهان علی الوجه الملخّص و هو أن نقول: الجسم الّذی یرد علیه الانفصال فإنّه تزول عنه الجسمیّة الّتی کانت موجودة فیه،و تحدث فیه جسمیّتان أخریان. و متی کان کذلک،کانت الجسمیّة[11] موجودة فی محلّ.

و بیان الصّغریٰ أنّ الجسم بعد ورود الانفصال علیه صار جسمین، و حصلت هناک جسمیّتان.

۱- بیان أنّ: + الصّورة م. ۲- من الأجزاء: - مج. ۳- انفصال: اتّصال م.
۴- الأجزاء: + بل عبارة عن عدم الاجتماع مج. ۵- فإمکان: و إمکان مج. ۶- قبل: قبول م.
۷- یزول: زوال مص. ۸- هما: هو مج. ۹- محلّهما: یحلّهما مج. ۱۰- مغایرین: مساویین مج.

فهاتان الجسميّتان إمّا أن يقال: إنّهما[١] كانتا موجودتين قبل ورود الانفصال عليه، أو ماكانتا[٢] موجودتين. و الأوّل باطل و إلّا لكان ذلك[٣] الجسم قبل ورود الانفصال عليه مركّباً من ذينك الجزئين[٤]. ثمّ ننقل[٥] الكلام إلى كلّ واحد من دينك الجزئين. فإن كانت الأجزاء الّتى تحصل فى كلّ واحد[٦] منها[٧] بعد ورود الانفصال حاصلة فيه بالفعل، لكان[٨] الجسم مؤلّفاً من أجزاء لاتتجزّأ: إمّا متناهية إن كانت الانفصالات الممكنة متناهية، أوغير متناهية إن كانت الانفصالات الممكنة غيرمتناهية. و كلّ ذلك قد أبطلناه. فظهر من هذا[٩] أنّ الجسميّتين الحاصلتين بعد الانفصال ماكانتا موجودتين قبل ذلك الانفصال بل حدثتا عند الانفصال، و أنّ الجسميّة الواحدة الّتى كانت موجودة قبل الانفصال ما بقيت بعد الانفصال.

و أمّا بيان الكبرىٰ فهو أنّ كلّ مايوجد بعد عدم أو يعدم بعد وجود فإنّ إمكان عدمه و إمكان وجوده سابق على عدمه و على وجوده، و ذلك الإمكان يستدعى محلّاً. فإذن للجسميّة محلّ فيه إمكان وجودها و إمكان عدمها[١٠]. و ذلك المحلّ هو الّذى قامت الجسميّة به. فهذا ما عندى فى تقرير هذه الحجّة.

و لقائل أن يقول: أمّا[١١] المقدّمة الأولىٰ فممنوعة[١٢]، و الّذى عوّلتم عليه فى إثباتها فغير صحيح؛ لأنّه يوجب أن يكون تفريق الجسم إعداماً له[١٣] بالكلّيّة. و بيانه أنّ الجسم قبل ورود الانفصال عليه إمّا أن يقال: إنّ مادّته كانت واحدة، أوماكانت[١٤] واحدة. فإن كانت واحدة فهى بعد ورود الانفصال على الجسم إمّا أن يقال: إنّها بقيت واحدة[١٥]، أو مابقيت[١٦] واحدة. و الأوّل باطل و إلّا لكانت مادّة كلّ واحد من[١٧] الجزئين واحدة بالعدد. فإن كانت الجسميّة الحالّة فيها أيضاً واحدة بالعدد، كانت مادّة كلّ واحد من الجزئين و صورته عين مادّة الجزء الآخر و صورته. فيكون أحد الجزئين هو بعينه الآخر بالعدد؛ هذا خلف. و إن لم تكن الجسميّة واحدة[١٨]، فقد حلّت فى المادّة الواحدة بالعدد صورتان من نوع

١- إنّهما :- مج. ٢- ماكانتا : لم‌يكونا م. ٣- ذلک : كلّ مج. ٤- الجزئين : الجسمين م، مج.
٥- ننقل : ينتقل مص. : ينقل م. ٦- واحد : جزء مج. ٧- منها : منهما مص. ٨- لكان : كان مج.
٩- هذا : ذلک م. ١٠- امكان عدمها : عدمها م،مج. ١١- أمّا :- مج. ١٢- فممنوعة : ممنوعة مج.
١٣- له : للجسم م. ١٤- ماكانت : لم‌يكن م. ١٥- واحدة :- مص. ١٦- مابقيت : لم‌يبق م.

واحد، و ذلک[١] محال لاستحالة اجتماع المثلين. و أيضاً يلزم تداخل البعدين، و البعدان المتداخلان لايريد مقدارهما على مقدار[٢] الواحد منهما، فيلزم[٣] أن يكون مقدار الجزء مساوياً لمقدار الكلّ. و لأنّا نعلم بالبديهة أنّ ذات أحد الجزئين مغاير لذات الجزء الآخر، ولوكانت مادّتهما واحدة بالعدد لم‌يحصل هذا التّغاير. فثبت أنّ الجسم المتّصل لوكانت مادّته[٤] واحدة بالعدد فإنّها بعد ورود الانفصال على الجسم لزم أن يتعدّد. و إذاكان كذلک فقد تعدّدت المادّة بعد أن كانت واحدة. و ذلک يقتضى عدم تلک المادّة الّتى كانت واحدة و حدوث المادّتين المتجدّدتين. فإذن تفريق الجسم يكون إعداماً لصورته و لمادّته، فيكون تفريق الجسم إعداماً له بالكلّيّة، و هذا مكابرة.

و أيضا فلوكان[٥] تعدّد الجسميّة بعد كونها واحدة يقتضى احتياج الجسميّة إلى مادّة، لكان تعدّد المادّة بعد كونها واحدة يقتضى[٦] احتياجها إلى مادّة أخرى، ثمّ الكلام فيها كالكلام فى الأولىٰ، فيلزم[٧] التّسلسل.

و أمّا إن قيل: الجسم المتّصل ليست[٨] مادّته[٩] واحدة بالعدد،فهذا[١٠] باطل؛ لأنّه إن وجد لجسم ما[١١] واحد مادّة واحدة فقد عاد الإشكال الأوّل. و إن لم‌يكن كذلک كانت أعداد الموادّ الّتى للجسم بحسب الانقسامات الممكنة فيه؛ فيجب أن يكون للجسم المتّصل مواد غيرمتناهية بالفعل. و حينئذ تكون الجسميّة الحالّة فى كلّ واحدة منها غير الجسميّة الحالّة فى الأخرىٰ، ضرورة امتناع حلول[١٢] الحالّ الواحد[١٣] فى أكثر من محلّ واحد. و على هذا يكون الجسم مؤلّفاً من أجزاء كلّ واحد منها لايتجزّأ، و أنّه باطل. و بتقدير صحّته فإنّه يبطل أصل هذه الحجّة؛ لأنّه متى ثبت كون الجسم مؤلّفاً من الأجزاء الّتى لاتتجزّأ، كان[١٤] الانفصال عبارة عن تفرّق الأجزاء، و الاتّصال عبارة عن تألّفها. و على هذا التّقدير يكون الزّائل و الطّارى هو التّفرّق و التّألّف[١٥]، و المورد هو نفس تلک الأجزاء.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ الجسميّة تزول عند عروض الانفصال، فلم قلتم: إنّه لابدّ[١٦] من

١- ذلک : هو مج. ٢- مقدار :- م، مص. ٣- تداخل البعدين ... فيلزم :- مج. ٤- مادّته : مادّتها م، مص.
٥- فلوكان : فإمكان م. ٦- احتياج الجسميّة ... يقتضى :- م، مج. ٧- الأولى فيلزم : الأوّل و يلزم مص.
٨- ليست : - مج. : لا م. ٩- مادّته : مادّة مج. ١٠- فهذا : هذا مج. ١١- لجسم ما : لجسم مص.
١٢- حلول : حصول مج. ١٣- الواحد :- م،مج. ١٤- كان : لكان مص.

محلّ؟ قوله: لأنّ إمکان الانفصال سابق علی ذلک الانفصال. و الإمکان حکم ثبوتیّ فیستدعی محلاً ثانیاً[1]. قلنا: لانسلّم أنّ الإمکان حکم ثبوتیّ. و سیأتی[2] الاستقصاء فی بیان ذلک فی النّمط الخامس. و لنرجع الآن إلی تفسیر المتن.

أمّا قوله: «قد علمت أنّ للجسم مقداراً ثخیناً متّصلاً»؛ فاعلم أنّ حقیقة المقدار قد سبق بیانها. ثمّ ههنا شکّ لفظیّ و هو: أنّ هذا الکلام إنّما یصحّ لو ثبت أنّ مقدار الجسم مغایر للجسم؛ لأنّه لوکان نفسه لما صحّ أن یقال: إنّ للجسم مقداراً[3] لامتناع أن یکون الشّیء[4] حاصلاً لنفسه. لکنّ الشّیخ لم یبیّن فیما مضی من هذا الکتاب أنّ مقدار الجسم مغایر لکونه[5] جسماً، فکیف قال: «قد علمت أنّ للجسم مقداراً»؟ و جوابه ما بیّنّا: أنّه متی لم یکن الجسم مؤلّفاً من الأجزاء الّتی لاتتجزّأ وجب القطع بأنّ مقدار الجسم زائد علی ذاته. فلمّا بیّن الشّیخ ذلک المقدّم[6]،کان بیانه له بیاناً لذلک التّالی بالقوّة القریبة من الفعل؛ فلاجرم[7] جاز له أن یقول: «قد علمت أنّ للجسم مقدارا[8]». و أمّا الثّخن[9] فإنّه یقال بالاشتراک علی أمرین: أحدهما؛ المقدار الّذی یحتمل التّجزئة فی ثلاث جهات، و هذا المقدار[10] یسمّی ثخناً، لأنّه حشو ما بین السّطوح. و هذا المعنی أحد أنواع الکمّ المتّصل القارّ الذّات، و بهذا المعنی یکون کلّ جسم ثخیناً. و ثانیهما؛ أن یؤخذ هذا المعنی مع إضافة عارضة له فیقال لبعض الأجسام: إنّه ثخین و لبعضها[11] الآخر أنّه رقیق، و بهذا الاعتبار لایکون کلّ جسم ثخیناً. و إذا عرفت ذلک فنقول: إنّ الکمّ المتّصل القارّ الذّات یسمّی مقداراً، و هو جنس تحته ثلاثة أنواع: الخطّ، و السّطح، و الجسم التّعلیمی. فإذا قلنا: الجسم له مقدار[12]، احتمل أن یکون المراد کلّ واحد من هذه الثّلاثة. فأمّا إذا قلنا: الجسم له مقدار ثخین، خرج الخطّ و السّطح من ذلک.

و أمّا المتّصل فإنّه یقال بالاشتراک علی معان ثلاثة: أحدها؛ المقدار الّذی یمکن أن یفرض له أجزاء یجمع بینها حدّ مشترک هو نهایة لأحدهما و بدایة للآخر. و هذا المعنی هو الکمّ المتّصل؛ و

١- ثانیاً :- مص. ٢- سیأتی :- مص. ٣- إنّ للجسم مقداراً : الجسم مقدار مج. :+ ثخیناً مص.
٤- الشّیء : شیء مص. ٥- حاصلاً لنفس ... مغایر لکونه :- مج. ٦- المقدّم : العدم مج. :- ه
٧- فلاجرم : أنّه مص. ٨- و جوابه ما ... للجسم مقداراً :- م. ٩- الثّخن : التّجزیه مص.

هو الّذی ینقسم[1] جنس الکمّ إلیه و إلی المنفصل. و ثانیها؛ هو المقداران اللّذان نهایتاهما واحدة بالفعل، مثل الخطّ الّذی یتّصل بخطّ علی زاویة تحدّها نقطة واحدة هی طرف لهما. و ثالثها؛ أنّ الجسمین إذاکان حال أحدهما عند الآخر بحیث إذا تحرّک أحدهما وجب أن یتحرّک الآخر معه، فإنّه یقال لأحدهما أنّه متّصل بالآخر.

و اعلم أنّ المراد بالاتّصال فی هذا الموضع هو الأوّل، و إن[2]کان أنّما نقل اسمه من الاتّصال علی سبیل الإضافة إذاکان یتوهّم له أجزاء فیما بینهما الاتّصال الإضافیّ.

و إذا عرفت ذلک ظهر لک[3] أنّ هذا الاتّصال لیس هو نفس الجسمیّة، بل الجسمیّة عبارة عن الأمر الّذی یلزمه هذا الاتّصال. فإنّ هذا الاتّصال من باب الکمّ، و الجسم مغایر للمقدار، بل هو الّذی یلزمه قبول المقدار. و إذا عرفت ذلک ظهر أنّ للجسم مقداراً ثخیناً متّصلاً، و أنّه لیس مرکّباً فی نفسه عن الأجزاء، بل هو فی نفسه شیء واحد. و قد بیّنّا أنّ مدار هذه الحجّة علی هذا الأصل.

و أمّا قوله: «و أنّه قد یعرض له انفصال و انفکاک»؛ فمعناه ظاهر. و إنّما قال: «قد یعرض له[4] انفصال»؛ احترازاً عن الأفلاک[5].

و أمّا قوله: «و تعلم أنّ المتّصل بذاته غیر القابل للاتّصال و الانفصال قبولاً یکون هو بعینه الموصوف بالأمرین»؛ فمعناه أنّ الجسم المعیّن قبل ورود الانفصال علیه کان واحداً فی ذاته. وکون تلک الجسمیّة بعینها واحدة داخل فی قوام[6] تلک الجسمیّة المعیّنة. فإنّ المشخّصات و إن کانت خارجة عن ماهیّة الشّخص إلّا أنّها تکون أجزاء من ذات الشّخص من حیث هو ذلک الشّخص. فإذن الجسمیّة المعیّنة تکون واحدة بذاتها، و هذا هو المعنی[7] بکونها متّصلة بذاتها.

و إذا ثبت ذلک وجب أن لاتکون الجسمیّة المعیّنة قابلة للاتّصال و الانفصال. أمّا الاتّصال فلأنّها[8] لو قبلت اتّصالاً آخر لکان قد اجتمع المثلان و أنّه محال. و لأنّه لایکون أحدهما بالمحلّیّة و الآخر بالحالّیة أولی من العکس، فیلزم أن یکون کلّ واحد منهما حالاً و محلّاً و هو محال. و أمّا

١- الّذی ینقسم : الّذی یقسم م. : مقسم جسم مج ثمّ شطب علی «جسم». ٢- و إن : فإن مج، مص.
٣- لک :+ من هذا مص. ٤- و أنّه قدیعرض ... قد یعرض له :- مج.
٥- و أمّا قوله و أنّه قدیعرض ... عن الأفلاک :- م. ٦- قوام : قوله مج. ٧- المعنی : المراد مص.

الانفصال فلأنّه متی ظهر الانفصال فقد بطلت وحدة الاتّصال السّابق و شخصيّته، و متی بطلت وحدته و شخصيّته فقد بطل ذلک الاتّصال المعيّن و عدم، و ما يجب عدمه عند حدوث الشّیء استحال[١] أن يکون قابلاً لذلک الشّیء. فثبت أنّ المتّصل بذاته لايعرض له الاتّصال و الانفصال.

و أمّا قوله: «فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل و غير هيئته و صورته» فاعلم أنّ تفسير ذلک لايتمّ إلّا بالبحث عن أمور ثلاثة: أوّلها؛ أنّ قوله: «فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول» مشعر بأنّ هذه القضيّة نتيجة لقياس مضی ذکره، فأين القياس المنتج لهذه النّتيجة؟ الثّانی[٢]؛ أنّه و إن کان حقّاً أنّ قوّة قبول الشّیء غير وجود المقبول، لکنّا لانحتاج إلی ذکر ذلک ههنا؛ لأنّ[٣] المطلوب فی هذا الفصل إثبات المادّة للجسميّة. فإذا[٤] بيّنّا أنّ القابل للانفصال ليس هو الاتّصال لزم وجود شیء آخر يکون هو قابلاً للانفصال و الاتّصال من غير حاجة إلی بيان أنّ قوّة قبول الشّیء هل هو غيرالمقبول أو نفسه. و ثالثها؛ طلب الفرق بين الشّیء الّذی هو ههنا مقبول بالفعل، و بين هيئة ذلک المقبول، و بين صورته.

فنقول: أمّا الأوّل؛ فجوابه أنّ القياس المنتج لهذه القضيّة ليس مذکوراً بالفعل، و إن کان مذکوراً بالقوّة القريبة من الفعل؛ لأنّه قد ذکر أنّ الجسم قديعرض له انفصال و انفکاک[٥]،أی الجسم قد يحدث فيه الانفصال. ثمّ من البيّن أنّ کلّ مايحدث فإنّ قوّة حدوثه کانت حاصلة قبل حدوثه. و أنّ کلّ ماکان حاصلاً قبل حصول ذلک الشّیء فإنّه مغاير لذلک الشّیء. و ذلک يقتضی أن تکون قوّة قبول الشّیء مغايرة لذلک المقبول. ثمّ إنّ الشّيخ قنع[٦] من هذا القياس بذکر المقدّمة الأولی وأهمل ذکر المقدّمتين الباقيتين لغاية وضوحهما.

و أمّا الثّانی؛ فهو أنّ[٧] إثبات المادّة لايمکن إلّا ببيان أنّ قوّة قبول الشّیء غير نفس المقبول. لأنّا إذا قلنا: الجسم قد يعرض له انفصال، فإنّما[٨] يمکننا إثبات المادّة لو أمکننا[٩] أن نقول: إنّ ذلک الانفصال لابدّ له من محلّ، و ليس محلّه الاتّصال[١٠]، فلابدّ من شیء آخر. ولکن ذلک غير صحيح لأنّ الانفصال عدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يتّصل، و الأمور العدميّة لاتستدعی محلّاً ثابتاً موجوداً.

١- استحال: و استحال مص.   ٢- الثّانی: و ثانيها مص.   ٣- لأنّ: - مص.   ٤- فإذا: و إذا مج.
٥- انفکاک: انعکاس مج.   ٦- قنع: منع مص.   ٧- فهو أنّ: فإنّ م.   ٨- فإنّما: فإنّا مص.
٩- لو أمکننا: لمّا أمکننا ...

فثبت أنّه لايمکننا أن نقول: إنّ الانفصال يستدعی محلّاً. فأمّا إذا بيّنّا أنّ قوّة قبول الشّیء غير نفس المقبول،کانت قوّة قبول الانفصال مغايرة لنفس الانفصال. و هذه القوّة أمر ثبوتیّ و هو من الأمور الإضافيّة، فيستدعی لامحالة محلّاً[١]. فإذا بيّنّا[٢] أنّ ذلک المحلّ ليس هو الاتّصال ثبت شیء آخر، و هو الهيولیٰ.

فإن قيل: أ ليس أنّ الإمکان عندکم[٣] أمر عدمیّ؟ فنقول: بلی ولکنّه عند الشّيخ أمر وجودیّ، و إنّما يجب علينا تفسير کلامه علی مايطابق أصوله لاعلی مايطابق أصول غيره.

و أمّا[٤] الثّالث و هو الفرق بين وجود المقبول و بين هيئته و صورته[٥]، فنقول: الانفصال إذا طرأ فليس المقبول هو الانفصال لأنّه أمر عدمیّ، بل[٦] المقبول بالحقيقة هو الجسميّتان الحادثتان[٧] عند طريان ذلک الانفصال، ولکلّ واحدة من تينک الجسميّتين[٨] هيئة و صورة. أمّا الهيئة فالشّکل المقارن لتلک الجسميّة. و أمّا الصّورة فالمقدار المقارن لها[٩] لأنّ المقدار يجری بالنّسبة إلی الجسميّة مجری الصّورة.

و أمّا قوله: «فتلک القوّة[١٠] لغير ما هو ذات المتّصل بذاته الّذی هو عند الانفصال يعدم و يوجد غيره، و عند عود الاتّصال يعود مثله متجدّداً» فاعلم أنّ محلّ إمکان الانفصال[١١] غير[١٢] الشّیء الّذی هو متّصل بذاته؛ لأنّ المتّصل بذاته[١٣] يعدم عند الانفصال و يوجد متّصلان آخران. مثل الماء الواحد إذا جعل مائين، فإنّ تلک الجسميّة الواحدة الّتی کانت موجودة قبل طريان الانفصال فقد بطلت وحدثت جسميّتان آخريان. ثمّ إذا ضمّ[١٤] أحدهما إلی الآخر مرّة أخری حتّی يصير ماء[١٥] واحداً، فإنّ الجسميّتين الأوليين تبطلان و تحدث جسميّة أخری غير الّتی زالت عند الانفصال؛ لأنّ إعادة المعدوم محال.

و اعلم أنّ لنفاة الهيولیٰ أن يقولوا: هذه الهيولیٰ إمّا أن يکون لها حصول فی الحيّز، أو لايکون.

١- لامحالة محلّاً: محلّاً مضافاً إليه لامحالة مج.   ٢- فإذا بيّنّا: و إذا ثبت م.   ٣- عندکم: عندک مص.
٤- أمّا: - مص.   ٥- و هو الفرق ... و صورته: - م.   ٦- بل: + هو م.
٧- الحادثتان: الجسميّات الحادثات م.   ٨- تينک الجسميّتين: ذينک الجسمين مص.   ٩- لها: لهما مج.
١٠- القوّة: الصّورة مج.   ١١- إمکان الانفصال: الإمکان للانفصال مج.   ١٢- غير: + هو م.

فإن کان لها حصول فی الحیّز[۱] فإمّا أن یکون علی سبیل الاستقلال، أو علی سبیل التّبعیّة. فإن کان علی سبیل الاستقلال لکانت[۲] الهیولیٰ متحیّزة، و ذلک محال: أمّا أوّلاً، فلأنّ حلول الجسمیّة فیها یلزم منه اجتماع المثلین. و أمّا ثانیاً، فلأنّه لایکون أحدهما بالحالّیّة و الآخر بالمحلّیّة أولیٰ من العکس. و أمّا ثالثاً، فلأنّ تلک الهیولیٰ إن احتاجت إلی محلّ فالکلام فی محلّها کالکلام فیها، و لزم التّسلسل. و إن لم‌تکن بها[۳] حاجة إلی المحلّ کانت الجسمیّة غنیّة عن المحلّ، و هو المطلوب. و أمّا إن کان علی سبیل التّبعیّة فذلک بأن یقال: الجسمیّة تحصل بذاتها فی الحیّز؛ و تلک الهیولیٰ تحصل فی ذلک الحیّز تبعاً لحصول[۴] الجسمیّة فیه. و إذا کان حصول الهیولیٰ فی ذلک الحیّز؛ تبعاً لحصول[۵] الجسمیّة فیه[۶]، کانت الهیولیٰ صفة[۷] و الجسمیّة موصوفاً. إذ لو جاز أن یکون الأمر بالعکس، فلیجز کون الجسم حالاً فی اللّون أو الطّعم[۸] أو غیرهما. و إن کان حصولها[۹] فی الحیّز تبعاً لحصول الجسم[۱۰] فیه[۱۱]، و إذا کانت الهیولیٰ صفة حالّة فی الجسم استحال کون الجسم، حالاً فیها[۱۲]. و أمّا إن لم‌تکن الهیولی حاصلة فی الحیّز لاعلی سبیل الاستقلال و لاعلی سبیل التّبعیّة، مع أنّ الجسمیّة مختصّة بذلک الحیّز، استحال أن تکون الجسمیّة حالّة فی الهیولیٰ؛ لأنّا نعلم بالضّرورة أنّ المختصّ بالجهة بالذّات یستحیل[۱۳] أن یکون حاصلاً و حالاً فیما لااختصاص[۱۴] له بتلک الجهة لابالذّات و لابالتّبعیّة.

ولو جازت المکابرة فی تجویز ذلک فلیجز أن یقال: الأجسام بأسرها حالّة فی ذات الباری تعالی، و إن لم‌یکن للباری[۱۵] تعالی اختصاص بالجهة لا بالذّات و لابالتّبعیّة. فثبت أنّ القول بحلول الجسمیّة فی محلّ یؤدّی إلی هذه الأقسام الباطلة فیکون القول به باطلاً.

فهذا آخر الکلام فی هذا الفصل. و هذه الحجّة بعینها یمکن أن یتمسّک بها فی نفی کون المقدار مغایراً للجسمیّة بأن تؤخذ الجسمیّة مکان الهیولیٰ، و المقدار مکان الجسمیّة، ثمّ تساق الحجّة علی وجهها.

۱- أو لایکون ... فی الحیّز :- م. ۲- لکانت : کانت مج. ۳- بها : لها م. ۴- لحصول :+ تلک مج.

۵- لحصول :+ تلک م. ۶- و إذا کان حصول ... الجسمیّة فیه :- مج. ۷- صفة :+ حالّة فی الجسم مص.

۸- الطّعم : فی الطّعم م. ۹- حصولها : حصولهما م. ۱۰- الجسم : الجسمیّة م.

۱۱- و الجسمیّة موصوفاً ... لحصول الجسم فیه :- مص. ۱۲- الجسم حالّاً فیها : الجسمیّة حالّاً فی الهیولیٰ مص.

۱۳- أن تکون الجسمیّة ... بالذّات یستحیل :- م. ۱۴- لااختصاص : اختصاص مص. ۱۵- للباری : له مص.

[الفصل السّابع]

وهم و تنبیه: و لعلّک تقول: إنّ هذا إن لزم، فإنّما یلزم فیما یقبل الفکّ و التّفصیل، و لیس کلّ جسم، فیما أحسب[۱]، کذلک[۲]. فإن خطر هذا ببالک فاعلم أنّ طبیعة الامتداد الجسمانیّ فی نفسها واحدة. و ما لها من الغنی عن القابل، أو[۳] الحاجة إلیه متشابه. و إذا عرف فی بعض[۴] أحوالها حاجتها إلی ماتقوم فیه، عرف أنّ طبیعتها غیر مستغنیة عمّا تقوم فیه. ولوکانت طبیعتها طبیعة ما تقوم بذاته، فحیث کان لها ذات، کان لها تلک الطّبیعة. لأنّها طبیعة نوعیّة محصّلة تختلف[۵] بالخارجات عنها دون الفصول.

التّفسیر: إنّما قال: «وهم و تنبیه»، و لم‌یقل: وهم و إشارة لأنّ السّؤال الّذی أورده لاحاجة فی إبطاله إلی برهان منفصل، بل یکفی فی إبطاله مجرّد التّنبیه. و هو أنّ الجسمیّة متی احتاجت إلی الهیولی وجب أن تحتاج دائماً، لأنّ مقتضی الماهیّة لایختلف[۶].

ثمّ نقول حاصل الشکّ أن یقال: الحجّة المذکورة لاتفید إثبات[۷] المادّة لجمیع الأجسام، بل لبعضها. و ذلک لأنّکم[۸] استدللتم بإمکان عروض الانفصال للجسم علی[۹] إثبات المادّة له. ثمّ إنّ الانفصال قد یکون بالوهم، و قدیکون باختلاف الأعراض، و قدیکون بالفکّ. و لایمکن الاستدلال علی إثبات المادّة إلّا بإمکان الانفصال الانفکاکی. و الانفصال[۱۰] علی هذا الوجه یمتنع عروضه[۱۱] للأفلاک. فإذن لایمکن إثبات الهیولیٰ لجسمیّة الأفلاک بهذه الحجّة.

فالجواب عنه: أنّ الجسمیّة ماهیّة واحدة فهی إمّا أن تکون غنیّة عن المحلّ، أولا تکون. فإن کانت غنیّة عن المحلّ[۱۲] کان جمیع أفرادها کذلک. فکلّ جسمیّة فهی غنیّة عن المحلّ[۱۳]. وکلّ ماکان غنیّاً عن المحلّ استحال حلوله فی المحلّ، فإذن کلّ جسمیّة فهی غیر حالّة فی المحلّ؛ هذا خلف. و

۱- أحسب : أحست م.

۲- من هنا إلی آخر الکتاب عبارات المتن، أی قول الشّیخ، ساقطة من مج. و لم تأت إلّا بکلمات من أوّل کلّ فصل، و بدل المحذوف جاءت بعبارة : «إلی آخره». ۳- أو : و مص. ۴- فی بعض : بعض م. ۵- تختلف : مختلفة م.

۶- یختلف : یتخلّف علی هامش مج، و أمّا فی المتن : «یختلف». ۷- إثبات :- مص. ۸- لأنّکم : أنّکم مج.

۹- علی : عن مص. ۱۰- قد یکون بالوهم ... و الانفصال :- مج. ۱۱- یمتنع عروضه : ممتنع العروض م، مج.

۱۲- عن المحلّ : عن المادّة + و کلّ ما کان غنیّاً عن المحلّ م. ۱۳- غنیّة عن المحلّ : غنیّة عن المادّة م.

إن لم تکن الجسمیّة غنیّة عن المحلّ کانت محتاجة إلی المحلّ. فهی أینما[۱] وجدت کانت محتاجة إلی المحلّ.

و الحاصل أنّا لمّا علمنا فی الأجسام القابلة للانفکاک احتیاج جسمیّتها إلی محلّ و مادّة[۲]، علمنا أنّ الجسمیّة لذاتها محتاجة إلی المحلّ. و ذلک یقتضی احتیاج کلّ جسمیّة إلی المحلّ، سواء صحّ الانفکاک علی ذلک الجسم أو لم یصحّ. و هذا هو المراد من قول الشّیخ: إنّ الجسمیّة[۳] طبیعة واحدة، فإذا عرف[۴] فی بعض الأحوال حاجتها إلی مایقوم فیه، عرف[۵] أنّ طبیعتها غیر مستغنیة عمّا یقوم فیه.

و اعلم أنّ علی[۶] هذا الکلام شکّین[۷]:

أحدهما، أن یقال: لم قلتم إنّ الجسمیّة طبیعة واحدة فی الأجسام کلّها؟ و لا یمکن دعوی البدیهة فیه، فإنّا قدبیّنّا أنّ الجسم هو الّذی یقبل الأبعاد. فههنا أمور ثلاثة: أحدها الأبعاد الثلاثة؛ و الثّانی نفس قابلیّة الأبعاد[۸] الثّلاثة؛ و الثّالث الشّیء الّذی عرض له أن کان قابلاً للأبعاد الثّلاثة. فأمّا الأبعاد الثّلاثة فلیست نفس الجسمیّة عند الحکماء. و أمّا قابلیّة الأبعاد الثّلاثة[۹] فقد بیّنّا أنّها لیست صفة ثبوتیّة؛ و بتقدیر أن تکون صفة ثبوتیّة فهی صفة خارجة عن ماهیّة الجسم. فإذن لیست الجسمیّة إلّا الأمر الّذی عرض له أن کان قابلاً للأبعاد الثّلاثة، أو ما لأجله حصلت هذه القابلیّة[۱۰]. و حقیقة ذلک الأمر[۱۱] غیر معلومة لنا؛ لأنّا لانعلم منه إلّا أنّه أمرما یلزمه قبول الأبعاد الثّلاثة. و العلم بکونه لازماً لأمرما[۱۲] لیس علماً بماهیّته المخصوصة. و العلم بقابلیّته للأبعاد الثّلاثة علم بلازم من لوازمه. فإذن ماهیّة الجسم غیر معلومة لنا[۱۳]. و إذاکان کذلک فکیف یمکن إدّعاء العلم الضّروری بأنّ الجسمیّة ماهیّة مشترکة فیما بین الأجسام؟

ولا یمکن أن یقال: إنّ[۱۴] الأجسام لمّا اشترکت فی قبول الأبعاد الثّلاثة، و الاشتراک فی اللّوازم

۱- فهی أینما : فهی مهما م. ۲- علمنا فی ... و مادّة :- م. ۳- الجسمیّة : الجسم مص.
۴- فإذا عرف : و إذا عرفت م. : فإذا عرفت مص. ۵- عرف : عرفت مص. ۶- علی :- م.
۷- شکّین : شکّان مص. ۸- فههنا أمور ... قابلیّة الأبعاد :- م. ۹- الثّلاثة :- م.
۱۰- أو مالأجله حصلت هذه القابلیّة :- م. ۱۱- الأمر : الشّیء مص. ۱۲- لأمرما : علی الهامش مج.
۱۳- لأنّا لانعلم منه ... غیر معلومة لنا :- م. ۱۴- إنّ :- مص.

یدلّ علی الاشتراک فی الملزومات، فإذن الأجسام[۱] مشترکة فی الجسمیّة. فإنّ الشّیخ نصّ فی النّمط[۲] الرّابع علی أنّ الأشیاء المختلفة فی الماهیّة یجوز اشتراکها فی لازم واحد. فثبت أنّه لاطریق إلی الجزم بکون الأجسام مشترکة فی الجسمیّة. بل[۳] النّاس[۴] لمّا اعتقدوا أنّه لامعنی للجسمیّة إلّا التّحیّز و المقدار، و علموا ببدایة عقولهم[۵] اشتراک المتحیّزات فی طبیعة التّحیّز، لاجرم استقام لهم دعوی الضّرورة فی أنّ الأجسام متساویة[۶] فی الجسمیّة. و أمّا[۷] الحکماء لمّا بیّنوا أنّ التّحیّز و المقدار أمران مغایران للجسمیّة لازمان لها، و اعترفوا بأنّ الاشتراک فی اللّازم لایدلّ علی[۸] الاشتراک فی الملزوم، فکیف یمکنهم دعوی الضّرورة فی أنّ الأجسام مشترکة فی الجسمیّة؟

و أمّا قوله: «لأنّها طبیعة نوعیّة محصّلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول»؛ فهو جواب عن شکّ یذکر[۹] علی قولنا: الأجسام لمّاکانت مشترکة فی[۱۰] الجسمیّة لزم من حاجة بعضها إلی المادّة حاجة کلّها إلیها. و ذلک أن یقال:

ألیس[۱۱] أنّ الجنس له طبیعة واحدة فی الأنواع، ثمّ أنّه فی النّوع المعیّن محتاج إلی فصل ذلک النّوع، و فی غیر ذلک النّوع لایحتاج إلی ذلک الفصل؛ مثل أنّ الحیوان الّذی فی الإنسان محتاج إلی النّاطق، و الحیوان الّذی فی الفرس مثل الحیوان الّذی فی الإنسان فی کونه حیواناً مع أنّه لا یحتاج إلی النّاطق؟ فعلمنا أنّه لایلزم من حاجة الشّیء إلی الشّیء حاجة مثله إلی ذلک الشّیء. فإذن لایلزم من احتیاج جسمیّة الأجسام القابلة للانفصال إلی الهیولی حاجة جسمیّة الأجسام الّتی لاتقبل الانفصال[۱۲] إلی الهیولی.

و جواب الشّیخ عن ذلک هو أنّ الجسمیّة طبیعة واحدة فی الأجسام کلّها، و الأجسام غیر مختلفة[۱۳] فیها أصلاً، و إنّما اختلافها لأجل صورها النّوعیّة. و الصّورة النّوعیّة و إن کانت موجودة مع

۱- فإذن الأجسام : فإنّ الأجسام م. ۲- النّمط : النّهج مج. ۳- بل : نعم م. :+ إنّ طائفة من مص.
۴- النّاس :+ أی التمکلّمون : علی تحت الکلمة بخطّ جدید مج. ۵- عقولهم : العقول مج.
۶- متساویة : مشترکة م. ۷- و أمّا : فأمّا م. : فإنّ مص.
۸- لایدلّ علی : هکذا فی متن مج. لکن علی الهامش : «لایوجب». ۹- شکّ یذکر : الشکّ المذکور م.
۱۰- فی :+ الطّبیعة مج. ۱۱- ألیس :- مص.
۱۲- الانفصال : الفصل مج. لکن صحّح علی الهامش علی : الانفصال.
۱۳- مختلفة : متخالفة م، مج لکن فی نسخة مج علی فوق الکلمة : «مختلفة».

الصّورة الجسميّة فی المادّة الواحدة، إلّا أنّها تکون خارجة عن ماهیّة الصّورة الجسمیّة و عن وجودها. و أمّا الفصل فهو و إن کان خارجاً عن ماهیّة الجنس، لکنّه داخل فی وجوده. فإذن الجسمیّة طبیعة نوعیّة محصّلة، لأنّها غنیّة عن الصّور النّوعیّة[1] المقارنة لها[2] فی ماهیّتها و فی وجودها[3]، بل لاتعلّق بینها و بین الصّورة[4] النّوعیّة إلّا مجرّد حلولهما[5] فی محلّ واحد. و أمّا الجنس فإنّه طبیعة غیر محصّلة بدون الفصل، لأنّه و إن کان غنیّاً فی ماهیّته عن الفصل، لکنّه غیر غنیّ عنه فی وجوده. فظهر أنّ الجسمیّة طبیعة نوعیّة محصّلة و أنّه لا اختلاف فیها إلّا بأمور خارجة عنها، بخلاف الجنس فإنّه طبیعة غیر محصّلة[6] و الاختلاف فیه إنّما یکون بالفصول المنوّعة[7]، فظهر الفرق. فهذا هو المراد من قول الشّیخ: «لأنّها[8] طبیعة نوعیّة[9] محصّلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول».

و اعلم أنّ هذا الفرق لایعجبنی، و ذلک لأنّ الفصل خارج عن ماهیّة الجنس بالاتّفاق، و هو أیضاً خارج عن وجوده الخاصّ. لأنّ الإنسان إذا کان موجوداً فالحیوان الّذی هو جزء من الإنسان یجب أن یکون موجوداً. و النّاطق خارج عن الحیوان من حیث هو حیوان، و عن الوجود من حیث هو وجود، فیکون لامحالة خارجاً عن الحیوان الموجود. و إذا کان کذلک کان الجنس ممتازاً فی ماهیّته و فی وجوده عن الفصل. ثمّ إنّ الحیوان الّذی هو حصّة الإنسان محتاج[10] إلی النّاطق، و الحیوان الّذی هو حصّة الفرس مثله، مع أنّه غنیّ عن النّاطق[11]. فقد وجد مثل الشّیء غنیّاً عمّا احتاج إلیه الشّیء[12]، فقد توجّه النّقض[13]. و أمّا الصّور النّوعیّة فهی مقوّمة للجسمیّة و إلّا لم تکن صورة، و بتقدیر أن لاتکون مقوّمة لکن هذا فرق غیر قادح[14]. بل الصّحیح فی الجواب أن یقال:

إنّ الطّبیعة[15] الجنسیّة لذاتها تکون محتاجة إلی مایحصّل وجودها، ولکنّها لاتکون محتاجة لذاتها إلی شیء معیّن، بل إلی شیء ما، أیّ شیء کان. و أمّا الفصل المعیّن فإنّه لذاته یکون علّة لوجود ذلک الجنس فی الخارج. فعلی هذا، الجنس لذاته علّة للحاجة[16] إلی الفصل المطلق، فلاجرم أبداً

۱- النّوعیّة : الطّبیعیّة م، مص، مج. و أمّا فی نسخة مج. صحّح علی الهامش علی : «النوعیّة» ۲- لها : لنا مج.
۳- وجودها : ما وجودها مج. ۴- الصّورة : الصّور مص. ۵- حلولهما : حلولها م، مج.
۶- فإنّه طبیعة غیر محصّلة : فإنّ طبیعته محصّلة مص. ۷- المنوّعة : النوعیّة م، مص. ۸- لأنّها : أنّها مص.
۹- نوعیّة : - مص. ۱۰- محتاج : یحتاج م. ۱۱- عن النّاطق : + غیرمحتاج إلیه مج. ۱۲- الشّیء : - مج.
۱۳- توجّه النّقض : یوجد البعض م. ۱۴- و أما الصّور النوعیّة ... غیر قادح : - م. ۱۵- الطّبیعة : طبیعة م.
۱۶- علّة للحاجة : علّة الحاجة مج.

یکون محتاجاً إلی الفصل. و أمّا تعیّن الفصل فإنّما جاء من قبل الفصل، لا من قبل الجنس؛ فلایلزم حاجة کلّ حیوان إلی النّاطق. و علی هذا التّقدیر یندفع الشّکّ.

و اعلم أنّ ههنا نقضاً آخر، و هو أنّ قول الموجود علی الواجب و الممکن بالاشتراک المعنویّ. ثمّ إنّ الوجود[1] فی حقّ الواجب واجب التّجرّد، و فی حقّ الممکن واجب اللّاتجرّد، فقد وجد ههنا اختلاف المتماثلات[2] فی اللّوازم. و تمام[3] تقریر ذلک سیأتی فی النّمط الرّابع إن شاء اللّه تعالیٰ[4].

و الشّکّ الثّانی علی أصل الدّلالة، أنّه إذا ثبت اشتراک الأجسام بأسرها فی الجسمیّة، و ثبت أنّ مایحتاج الشّیء إلیه فإنّ مثله یحتاج[5] إلیه. ولکن لابدّ من الدّلالة علی أنّ جسمیّة ما محتاجة إلی محلّ ما، و ذلک لایمکن إثباته ممّا تبیّن من حلول بعض الجسمیّات فی المادّة. فإنّ لقائل أن یقول: إنّه لایلزم من حلول الجسمیّة فی المادّة إلّا صحّة[6] حلولها فیها. فأمّا أن یلزم منه وجوب حلولها فیها، فذلک لابدّ فیه من حجّة أخریٰ. إذ من المحتمل أن یقال: إنّ الجسمیّة و إن کانت غیر محتاجة إلی المحلّ، ولکنّها یصحّ أن تصیر حالّة فی المحلّ، و أن تصیر مباینة عن المحلّ[7]. فإذن لابدّ فی بیان حاجتها إلی المحلّ من حجّة[8] غیر ما ذکر من حلولها فی المحلّ.

[الفصل الثّامن]

وهم و تنبیه : أو لعلّک تقول: لیس الامتداد الجسمانیّ الواحد یقابل للانفصال[9] ألبتّة، و إنّه إنّما ینفصل الجسم المرکّب من أجسام بسیطة لااحتمال فیها للانقسام، إلّا الّذی یقع بحسب الفروض و الأوهام و ما یشبهها. فإن خطر هذا ببالک، فاعلم أنّ القسمة الفرضیّة و الوهمیّة، أو الواقعة باختلاف عرضین قارّین کالسّواد و البیاض فی البلقة، أومضافین کاختلاف محاذاتین أو موازاتین أو مماسّتین تحدث فی المقسوم اثنینیّة ما، یکون طباع کلّ واحد من الاثنین طباع الآخر، و طباع الجملة، و طباع الخارج الموافق فی النّوع. و ما یصحّ بین کلّ[10] اثنین منها یصحّ بین[11] اثنین آخرین، فیصحّ إذن

۱- الوجود : الموجود م. ۲- المتماثلات : المتماثلین م. ۳- تمام : - م. ۴- إن شاء اللّه تعالی : - مص.
۵- فإنّ مثله یحتاج : یحتاج مثله مص. ۶- صحّة : جواز مص. ۷- عن المحلّ : للمحلّ م.

بين المتباينين من الاتّصال الرّافع للاثنينيّة الانفكاكيّة ما يصحّ بين المتّصلين. و يصحّ بين المتّصلين من الانفكاك الرّافع للاتّحاد الاتّصالى ما يصحّ بين المتباينين. اللّهمّ إلّا من عائق مانع خارج من طبيعة الامتداد لازم أوزائل. و لعلّ هذا العائق إذاكان[1] لازماً طبيعيّاًكان لا اثنينيّة بالفعل، و لا فصل بين أشخاص نوع تلك الطّبيعة، بل يكون نوعه فى شخصه.

التّفسير: قد بيّنّا أنّ مدار الحجّة المذكورة على إثبات[2] الهيولىٰ على أنّ الجسم الّذى يكون فى نفسه متّصلاً قد ينفصل. و حاصل الشّكّ المذكور فى هذا الفصل يرجع إلى النّزاع فى هذه المقدّمة، و بيانه و هو أنّا إنّما بيّنّا أنّ الجسم شيء واحد فى نفسه بأن أبطلناكونه مؤلّفاً من أجزاء لايتجزّى، سواء كانت متناهية أوغير متناهية. و إنّما أبطلنا[3] ذلك بأن قلنا: الجزء المتوسّط بين جزئين لابدّ و أن يكون الجانب الّذى[4] يلاقى ما على يمينه غير الجانب الّذى يلاقى ما على يساره، و ذلك يقتضى كون الجزء منقسماً. و معلوم أنّ هذه الحجّة لاتفيد إلّاكون الجسم قابلاً للانقسام الوهمىّ أبداً، و ليس كلّ ماكان قابلاً للانقسام الوهمىّ[5] يجب أن[6] يكون قابلاً للانقسام الانفكاكىّ. و إذاكان كذلك فمن المحتمل أن يقال: الأجسام المحسوسة مؤلّفة من أجزاءكلّ واحد منها غير قابل للانفصال، و إن كان قابلاً للقسمة الوهميّة. فالحاصل أنّ الجسم الّذى يعرض له الانفصال ليس بمتّصل[7] فى الحقيقة[8]، بل اتّصاله عبارة عن اجتماع الأجزاء، و انفصاله عبارة عن تفرّقها. و الجسم الّذى هو متّصل فى الحقيقة، و هو كلّ واحد من تلك الأجزاء الصّغيرة، لايعرض له الانفصال. و على هذا تسقط الحجّة المذكورة فى إثبات الهيولىٰ. و هذا الّذى[9] ذكرناه فى تقرير هذا السّؤال هو مذهب ذيمقراطيس، فإنّه ذهب إلى أنّ الأجسام القابلة للانفصال متألّفة من أجزاء كريّة[10] الشّكل غير قابلة للانفكاك، و إن كانت قابلة للقسمة الوهميّة إلى غير النّهاية.

و الجواب عنه: أنّه لمّاثبت أنّ الجسم قابلاً للانقسامات الوهميّة إلى غير النّهاية، وجب أن يكون قابلاً للانقسامات الانفكاكيّة أيضاً إلى غير النّهاية؛ لأنّ تلك الأجزاء بأسرها متساوية فى

١- إذاكان : من كلّ مص. ٢- على إثبات : فى إثبات مص. ٣-كونه مؤلّفاً من ...إنّما أبطلنا :-مص.
٤- الّذى :+ هو مص. ٥- و ليس كلّ ماكان قابلاً للانقسام الوهمى :-م. ٦- يجب أن : يلزم م.
٧- بمتّصل : بمنفصل مج. لكن على الهامش : «بمتّصل». ٨- فى الحقيقة : على الحقيقة مص.

الجسميّة، فكلّ واحد من تلك الأجزاء فإنّ أحد نصفيه يكون مساوياً فى الماهيّة لنصفه الآخر، و لكلّه[1]، و لكلّ واحد من أنصاف سائر الأجزاء[2]، ولكلّ واحد من سائر الأجزاء. وكلّ مايصحّ على الشّيء يصحّ على ما يماثله. فاذا صحّ على أحد نصفى الجزء الواحد أن يتّصل بنصفه الآخر[3] اتّصالاً رافعاً للاثنينيّة، صحّ أيضاً على ذلك النّصف أن يتّصل بنصف جزء آخر اتّصالاً رافعاً للإثنينيّة. وكما صحّ على ذلك النّصف أن ينفصل عن نصف جزء آخر انفصالاً انفكاكيّاً، وجب أيضاً أن يصحّ على ذلك النّصف أن ينفصل عن النّصف الثّانى من ذلك الجزء[4] انفصالاً انفكاكيّاً. فثبت أنّ الجسم المتّصل اتّصالاً حقيقيّاً يجوز أن يعرض له الانفصال. و على هذا التّقرير يسقط الشّكّ.

و اعلم أنّ مدار هذا الكلام على أنّ الأجسام متساوية فى مفهوم الجسميّة، و قد بيّنّا فى الفصل الّذى مضى أنّه لاطريق إلى إثبات ذلك على مذهب[5] الحكماء. ولاشكّ أنّه يبعد أيضاً[6] أن يقال: ليس[7] فى الوجود[8]كلّه جزءان متساويان فى الماهيّة، و لكن مجرّد الاستبعاد لايكفى فى الصّنائع العلميّة.

ثمّ لئن وقعت المساعدة على وجوب اشتراك الأجسام[9] فى الجسميّة ولكن لايلزم من ذلك أن يصحّ على كلّ جسم مايصحّ على سائر الأجسام،كما لايلزم من كون لونيّة[10] السّواد مثل لونيّة[11] البياض جواز أن ينضمّ فصل السّواد إلى لونيّة البياض. و الجواب عنه مامرّ، و النّقض المتوجّه هو الوجود على ما قرّرناه.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ تلك الأجزاء يصحّ على كلّ واحد منها ما يصحّ على الباقى لأجل ماهيّتها المشتركة بينها، ولكن يحتمل أن تكون شخصيّة كلّ واحد منها ما تكون مانعة[12] عن ذلك؛ لأنّ كلّ واحد منها و إن شارك الآخر فى الماهيّة لكن[13] يخالفه فى شخصيّته[14]. و تلك الشّخصيّة زائدة على نفس الماهيّة، فيحتمل[15] أن تكون تلك الشّخصيّة مانعة عن ذلك. وكيف

١- ولكلّه :-م. ٢- أنصاف سائر الأجزاء : أنصاف سائر الأجسام مص. ٣- الآخر : لآخر مص.
٤- من ذلك الجزء :-م. ٥- مذهب : مذاهب مص. ٦- أيضا :-مص. ٧- ليس : أليس مص.
٨- الوجود :+جسم مص. ٩- اشتراك الأجسام : الاشتراك للأجسام م. ١٠- لونيّة : كونيّة م.
١١- مثل لونيّة : مثلا كلونيّة مج) : مثل كونيّة م. ١٢- ما تكون مانعة : مانعاً مج. ١٣- لكن : لكنّه مص.
١٤- شخصيّة كلّ واحد ... يخالفه فى شخصيّته :-م. ١٥- فيحتمل :+ على مص.

لانقول ذلك؟ و من مذهبهم أنّ الجسم الواحد إذا انفصل فقد زالت الجسميّة الّتى كانت موجودة و حدثت جسميّتان أخريان. ثمّ إذا اتّصلا مرّة أخرى فإنّ تينك الجسميّتين[١] تزولان و تحدث جسميّة أخرى. و إذا[٢] كان كذلك فقد استحال على نصفى الجسم مايصحّ على الجسمين، لأنّ جسميّة كلّ واحد من نصفى الجسم يستحيل أن تبقى بعد الانفصال، و جسميّة كلّ واحد من الجسمين المنفصلين[٣] يستحيل أن تبقى بعد الاتّصال. فإذن ماصحّ على نصفى[٤] الجزء الواحد و هو الاتّصال ممتنع على الجسمين، و ماصحّ على الجسمين و هو الانفصال ممتنع على نصفى الجزء الواحد. و هذا الامتناع ما جاء من الماهيّة المشتركة و إنّما جاء من شخصيّة كلّ واحد من تلك الجسميّات. فعلمنا أنّ ما قالوه غير صحيح لا فى نفس الأمر ولا على مذهبهم.

و يمكن أن يجاب عن[٥] السّؤال بجوابين آخرين:

الأوّل؛ أن يقال: هب أنّ ماهيّة كلّ جزء مخالفة لماهيّة سائر الأجزاء، إلّا أنّ كلّ جزء من تلك الأجزاء الّتى هى[٦] قابلة للقسمة الانفكاكيّة، إذاكانت قابلة للقسمة الوهميّة، فتلك الأجزاء المفترضة[٧] فيها[٨]: إمّا أن تكون مختلفة فى الماهيّة، أو لاتكون[٩]. فإن كانت مختلفة فى الماهيّة لم يكن الجزء المتألّف منها بسيطاً بل مركّباً، وكلّ مركّب ففيه بسيط. و إذا أخذنا جزءاً بسيطاً[١٠] فهو لامحالة يكون قابلاً للقسمة الوهميّة، فيكون أحد نصفى ذلك البسيط ملاقياً بأحد جانبيه للنّصف الثّانى منه. و هو[١١] لمّا كان بسيطاً كان كلّ واحد من جانبى أحد نصفيه مساوياً فى تمام الماهيّة بجانبه الآخر. فإذا صحّ على ذلك النّصف أن يلاقى النّصف الثّانى[١٢] بأحد جانبيه[١٣]، وجب عليه أن يصحّ كونه ملاقياً له بجانبه[١٤] الثّانى. و متى صحّ ذلك لصحّ وقوع التّفكّك[١٥] بين[١٦] نصفى ذلك الجزء.

و لقائل أن يقول: فهذا[١٧] يقتضى صحّة أن يماسّ فلك القمر بمقعّره محدّب فلك عطارد و

١- الجسميّتين :-م. ٢- و إذا : فإذا م. ٣- يستحيل أنّ ... المنفصلين :-م. ٤- نصفى :-مج.
٥- أن يجاب عن : بأن يجاب عن + أصل مص. ٦- هى :+ غير مج. ٧- المفترضة : المفروضة مج.
٨- فيها :-م. ٩- لاتكون :+ مختلفة فى الماهيّة مج.
١٠- و كلّ مركّب ففيه ... جزءاً بسيطاً : ففيه فإذن أخذنا جزءاً بسيطاً م. ١١- و هو : فهو مص.
١٢- ذلك النّصف أن يلاقى النّصف الثّانى : ذلك النّصف الثّانى كونه ملاقياً له م.
١٣- للنّصف الثّانى منه و ... بأحد جانبيه : على الهامش م. ١٤- بجانبه : لجانبه مص.

بالعكس، و هو[١] يقتضى الخرق، و أنتم لاتقولون به. و أيضاً فالاشتراك فى الماهيّة يقتضى صحّة هذا الأمر[٢]، ولكن يجوز حصول ما يمنع[٣] هذا الأمر و هو الاتّصال[٤] الحاصل كمابيّنّاه.

الثّانى؛ و هو أنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء إذاكان بسيطاً، و البسيط شكله الكرة، فتلك الأجزاء كرات مضمومة بعضها إلى بعض، فيحصل فيما بينها فرج خالية؛ و هو محال. و لقائل أن[٥] ينازع فى أنّ شكل البسيط الكرة، و فى[٦] استحالة الخلاء على ما سيأتى. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله فى تقرير السّؤال: «ليس الامتداد الجسمانىّ الواحد يقابل للانفصال[٧]، و إنّه إنّما ينفصل الجسم المركّب من أجسام بسيطة لااحتمال فيها للانقسام، الّا الذى يقع بحسب الفروض و الأوهام و ما يشبهها[٨]»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ الجسم الّذى يعرض له الانفصال هو الجسم المتألّف من الأجزاء الّتى كلّ واحد منها لايكون قابلاً للقسمة الانفكاكيّة، و إن كان قابلاً[٩] للقسمة الوهميّة و ما يشبهها من الانقسام. مثل الانقسام الحاصل بسبب اختلاف المحاذاة، أو المماسّة، أو غيرهما. فالّذى يقبل الانفصال ليس بمتّصل، و الّذى هو متّصل لايقبل الانفصال، فبطل قولكم: المتّصل قد يعرض له الانفصال.

و أمّا قوله فى الجواب: «فاعلم أنّ القسمة الوهميّة و الفرضيّة[١٠]، أو الواقعة باختلاف عرضين قارّين كالسّواد و البياض فى البلقة[١١]، أو مضافين كاختلاف محاذاتين أو موازاتين أو مماسّتين تحدث اثنينيّة ما، يكون طباع كلّ[١٢] واحد من الاثنين طباع الآخر، و طباع الجملة، و طباع الخارج الموافق فى النّوع»؛ فاعلم أنّ معناه[١٣] أنّ كلّ واحد من تلك[١٤] الأجزاء و إن لم يكن قابلاً للقسمة الانفكاكيّة الّا أنّه يكون[١٥] قابلاً للقسمة بالوجهين الآخرين أعنى: القسمة الوهميّة، و القسمة[١٦] باختلاف الأعراض. سواء كان العرضان المختلفان غير إضافيّين كما فى البلقة[١٧]؛ أو إضافيّين مثل أن يكون أحد جانبيه محاذياً أى مقابلاً لشىء لايحاذيه جانبه الآخر، أو يكون أحد جانبيه موازياً لخطّ أوسطح لايوازيه جانبه الآخر،

١- هو : هذا مص. ٢- الأمر :-م. ٣- مايمنع : مانع يمنع مج. ٤- الاتّصال : الانفصال م.
٥- لقائل أن :+ يقول نحن مج. :+ يقول م. ثمّ شطب عليها. ٦- و فى : فى م، مص.
٧- للانفصال : الانفصال مص. :+ الانفكاكى م. ٨- و ما يشبهها :-م، مج.
٩- قابلاً للقسمة الانفكاكيّة و إن كان قابلاً : إلّا م. ١٠- و الفرضيّة : أو الفرضيّة مج. ١١- البلقة : الثّلاثة م.
١٢- طباع كلّ : طبايع كلّ م. ١٣- معناه : مبناه على مص. ١٤- تلك :-م.

أو يكون أحد جانبيه مماسّاً لشىء[١] لايماسّه جانبه الآخر. و إذا ثبت ذلك فالقسمة الوهميّة و الواقعة باختلاف عرضين يوجبان انقساماً فى ذات كلّ واحد من تلك الأجزاء، بحيث تكون ماهيّة[٢] كلّ واحد من قسمى الجزء مساوية لماهيّة القسم الآخر من ذلك الجزء، و لكلّ ذلك الجزء، و لماهيّة[٣] جزء آخر من نوعه.

و أمّا قوله : «و يصحّ[٤] بين كلّ اثنين منها ما يصحّ[٥] بين اثنين آخرين»؛ فمعناه أنّ هذه الأشياء لمّا كانت متّفقة فى الماهيّة، و الأشياء المتّفقة فى الماهيّة[٦] يجب أن يصحّ على كلّ واحد منها مايصحّ على الآخر.

و أمّا قوله: «فيصحّ إذن[٧] بين المتباينين[٨] من الاتّصال الرّافع للاثنينيّة الانفكاكيّة مايصحّ بين المتّصلين، و يصحّ بين المتّصلين من الانفكاك الرّافع للاتّحاد الاتّصالى مايصحّ[٩] بين المتباينين»؛ فاعلم أنّ معناه أنّه لمّاصحّ على نصفى الجزء الواحد أن يتّصل اتّصالاً منافياً للتعدّد وجب أن يصحّ على الجزئين المتباينين أن يتّصلا[١٠] على هذا الوجه. و لمّاصحّ على الجزئين أن ينفصلا انفصالاً انفكاكيّاً وجب أن يصحّ ذلك أيضاً على نصفى الجزء الواحد.

و أمّا قوله : «اللّهم إلّا من عائق خارج عن طبيعة الامتداد[١١] لازم أوزائل»؛ فاعلم أنّ معناه جواب لشكّ[١٢] يذكر ههنا، و هو أنّ الفلك مساو للعنصر فى الجسميّة. ثمّ إنّ الأجزاء المفروضة[١٣] فى العنصر يصحّ عليها الانفكاك، و لم يصحّ ذلك على الفلك. و الأجزاء المفترضة فى الفلك متّصلة مع أنّ الفلك لايتّصل بالعنصر. فإذا[١٤] جاز ذلك فلم لايجوز[١٥] أن يصحّ الانفكاك على الجزئين، وإن لم يصحّ ذلك على نصفى الجزء الواحد؟ و أن يصحّ الاتّصال على نصفى الجزء الواحد[١٦]، و إن لم يصحّ ذلك على الجزئين؟ و حلّ هذا الشّكّ أن يقال: الفلك نظراً[١٧] إلى كونه جسماً يصحّ عليه الاتّصال بالعنصر و انفصال أجزائه، ولكن ذلك امتنع لمانع خارج عن نفس جسميّة الفلك. و ذلك

١- لايحاذيه ... مماسّاً لشىء :-م. ٢- كلّ واحد ... ماهيّة :-م. ٣- القسم الآخر ... لماهيّة : على الهامش م.
٤- و يصحّ : و ما يصحّ مص. ٥- ما يصحّ : يصحّ مص. ٦- و الأشياء المتّفقة فى الماهيّة :-م.
٧- إذن :-م، مص. ٨- المتباينين : المتساويين مج. ٩- من الانفكاك ... مايصحّ :-م.
١٠- يتّصلا : يتّصل م. ١١- الامتداد : الماهيّة مج. ١٢- لشكّ : الشّكّ الّذى م.
١٣- المفروضة : المفترضة م. ١٤- فإذا : و إذا مص. ١٥- لايجوز :+ أيضاً مج.

المانع هو أنّ هيولى الفلك[١] غير قابلة لهذا الاتّصال و الانفصال. فأمّا الأجزاء[٢] الّتى كلامنا فيها لو[٣] امتنع عليها الاتّصال و الانفصال[٤] بسبب موادّها، لكان[٥] ذلك اعترافاً بإثبات الهيولىٰ لها[٦].

و لقائل أن يقول: هب أن يلزم[٧] منه الاعتراف بالهيولىٰ، ولكن لايمكنكم إثبات ما ادّعيتموه من إمكان الانفصال[٨] فى الجزء الواحد و إمكان اتّصاله بغيره، لاحتمال أن يكون لكلّ جزء مادّة أخرىٰ[٩] مخالفة لمادّة الآخر[١٠]، و تلك المادّة لاتطيع الانفصال و الاتّصال. ثمّ إنّه و إن كان يبعد أن يقال: إنّ هيولىٰ كلّ جزء مخالفة بالماهيّة لهيولى الجزء الآخر، لكنّ الاستبعاد لايكفى فى تحقيق[١١] المقدّمات العلميّة.

و أمّا قوله : «و لعلّ هذا العائق إذاكان لازماً طبيعيّاًكان لا اثنينيّة بالفعل، و لافصل بين أشخاص تلك الطّبيعة، بل يكون نوعه فى شخصه»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ الماهيّة إذا لزمها مايمنعها عن الانفصال و الاتّصال، وجب أن يكون نوعه فى شخصه، أى يمتنع أن يدخل فى الوجود من تلك الماهيّة إلّا فرد واحد. لأنّه لو وجد منه فردان لكانا متساويين فى تمام الماهيّة و جميع لوازمها، فكان يستحيل أن يلزم فرداً من أفرادها ما يكون مانعاً عن بعض ماصحّ على الأفراد[١٢] الاخر لاستحالة أن يكون المتماثلان[١٣] فى تمام الماهيّة[١٤] مختلفين فى اللّوازم. و إذاكان كذلك فكما[١٥] صحّ انفكاك أحدهما عن الآخر وجب أن يصحّ على نصف أحدهما أن ينفكّ عن الآخر. فحينئذ[١٦] يصحّ على كلّ واحد منهما الانفصال فى نفسه و الاتّصال بغيره، و قد فرضنا أنّه ليس كذلك. فثبت أنّ مايمتنع[١٧] عليه الانفصال فى نفسه و الاتّصال بغيره وجب أن يكون نوعه[١٨] فى شخصه.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ المتماثلين فى تمام الماهيّة يستحيل اختلافهما فى اللّوازم. فإنّ عندكم الجسميّة طبيعة نوعيّة محصّلة[١٩] تختلف بالخارجات عنها دون الفصول. ثمّ إنّ جسميّة كلّ فلك يلزمها مايستحيل على جسميّة الفلك الآخر.

١- هيولى الفلك : الهيولى للفلك مص. ٢- الأجزاء :-م. ٣- لو : ولو م، مص.
٤- الانفصال : الانفكاك مص. ٥- لكان : كان مج. ٦- لها :-مص. ٧- أن يلزم : أنّه يلتزم مص.
٨- الانفصال :+ إمّا مج. ٩- أخرى :-مص. ١٠- الآخر : الأخرى م. ١١- فى تحقيق : لتحقيق م.
١٢- الأفراد : الفرض مص. ١٣- المتماثلان : المماثلة مص. ١٤- و جميع لوازمها ... فى تمام الماهيّة :-م.
١٥- فكما : فلمّا م. ١٦- فحينئذ : فإذا مص. ١٧- مايمتنع : مايمنع مص. ١٨- نوعه :+ منحصراً م.

[الفصل التّاسع]

تنبيه : كلّ نوع أمكن[۱] أن تكون له أشخاص كثيرة[۲] فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعىّ، فإنّه لايوجد للأشخاص المحتملة أن تكون لذلك النّوع اثنينيّة ولاكثرة تعرض، بل يكون نوعه فى شخصه أى لايوجد ذلك النّوع إلّا شخصاً واحداً. وكيف توجد اثنينيّة أوكثرة لأشخاص ذلك النّوع، و العائق عنه لازم طبيعىّ؟

التّفسير: كلّ ماهيّة فإمّا أن تكون نفس تصوّرها مانعة من الشّركة، أولاتكون. و الأوّل يقتضى أن لايحصل من تلك الماهيّة إلّا شخص واحد. و الثّانى يقتضى أن يكون تشخّص الشّخص الّذى يدخل منها فى الوجود زائداً على تلك الماهيّة. و ذلك الزّائد إن كان لازماً استحال أن يحصل فى الوجود من تلك الماهيّة إلّا شخص واحد. و استحال على ذلك الشّخص أن ينقسم انقساماً انفكاكيّاً إلى جزئين، و أن لايحصل[۳] فى الوجود من تلك الماهيّة شخصان مع أنّا فرضنا أنّ المانع من ذلك لازم للماهيّة[۴]، و ذلك[۵] محال. و هذا الفصل يجرى مجرى التّقرير لماذكره[۶] فى آخر الفصل المقدّم. و هذا آخر الفصول المتعلّقة بإثبات تركّب[۷] الجسم من الهيولىٰ و الصّورة.

المسئلة الرّابعة
فى أنّ الهيولىٰ قابلة للمقادير المختلفة

و فيها فصل واحد.

[الفصل العاشر]

تذنيب : أ ليس قدبان لك أنّ المقدار، من حيث هو مقدار، أو الصّورة[۸] الجرميّة[۹]، من حيث هى صورة[۱۰] جرميّة، مقارنة لماتقوم معه و تكون صورة فيه؛ و يكون ذلك هيولاها و شيئاً هو فى

۱- أمكن : «يحتمل» فى نسخ الإشارات. [راجع: الإشارات و التّنبيهات؛ تصحيح محمود شهابى؛ طبع جامعة طهران؛ ص ۱۷] ۲- كثيرة :- م. ۳- أن لايحصل : أن يحصل مص. ۴- للماهيّة : الماهيّة مج. ۵- ذلك : هو مص.
۶- ذكره : ذكرناه مج. ۷- تركّب : تركيب مج. ۸- أو الصّورة : و الصّورة مص.

نفسه لامقدار و لاصورة جرميّة له؟ ولتكن هذه هى الهيولى الأولىٰ[۱]، فأعرفها و لاتستبعد أن لايتخصّص فى بعض الأشياء قبولها لقدر معيّن دون ما هو أكبر أو أصغر[۲] منه.

التّفسير: لمّاكان المقصود من هذا النّمط بيان مقوّمات الجسم و أحوالها، ثمّ إنّ الشّيخ أبطل قول من قال: أنّ مقوّماته الأجزاء الّتى لاتتجزّأ، و بيّن بعد ذلك أنّ مقوّماته الهيولىٰ و الصّورة؛ فبعد ذلك أراد أن ينتقل إلى أحكام الصّورة و الهيولىٰ، إلّا أنّه قبل الخوض فيه فرّع[۳] على إثبات الهيولىٰ مسئلة خارجة عن التّرتيب المقصود، و هى الّتى ذكرها فى هذا الفصل، فلاجرم سمّاه بالتّذنيب.

و اعلم أنّ المقصود من هذا الفصل هو أنّ الحكماء يقولون: الجسم العظيم المقدار يجوز أن يزول عنه ذلك المقدار العظيم، و يحدث فيه مقدار صغير. و الجسم الصّغير المقدار يجوز أن يزول عنه ذلك المقدار الصّغير[۴]، و يحدث فيه مقدار عظيم. و المشهور عند الجمهور من المتكلّمين أنّ الجسم العظيم لايصير صغيراً إلّا لأحد أمرين: إمّا لأنّ أجزاءه كانت متفشة فكان عظيماً، فإذا اندمجت صار صغيراً. و إمّا لأنّه ينفصل بعض الأجزاء عن الجسم العظيم فيبقى الباقى صغيراً، و ينضمّ إليه أجزاء أخر فيصير المجموع عظيماً. فأمّا[۵] على غير هذين الوجهين فذلك ممّا يستبعدونه.

و الشّيخ أزال هذا الاستبعاد بأن قال: لمّاثبت أنّ المقدار و الصّورة الجسميّة حالّتان[۶] فى محلّ، فذلك المحلّ يجب أن لايكون له فى نفسه مقدار و حجم، و إلّا لزم اجتماع المثلين، و لزم احتياج ذلك المحلّ إلى محلّ آخر. و إذا لم‌يكن لذلك المحلّ حجم و لامقدار فى نفسه كانت نسبة جميع المقادير[۷] إليه نسبة واحدة. و إذاكان كذلك جاز أن يزول المقدار العظيم عنه و يحلّ فيه مقدار صغير[۸]، و بالعكس.

و اعلم أنّه لايجوز التّعويل على هذه الحجّة فى إثبات المطلوب فى هذه المسئلة؛ لأنّه لايلزم من كون المحلّ فى نفسه غير مقدار[۹] أن يكون قابلاً لكلّ[۱۰] المقادير. ألاترى أنّ هيولى الفلك ليس لها فى نفسها مقدار مع أنّها لاتقبل إلّا مقداراً واحداً معيّناً. و إذاكان كذلك ثبت أنّه لايلزم من كون

۱- ولتكن ... الأولىٰ :- م. ۲- أو أصغر : و أصغر مص. ۳- فرّع : فرغ م.
۴- المقدار يجوز ... المقدار الصغير : على الهامش م. ۵- فأمّا : و أمّا مص. ۶- حالّتان : حالان م.

الهيولىٰ غير متقدّرة[١] فى ذاتها أن تكون قابلة لكلّ المقادير. اَللّهمّ إلّا بحجّة غير هذا الكلام. بل هذا الكلام يصلح لأن يعوّل[٢] عليه فى إزالة الاستبعاد عن تصوّر هذا المذهب، فأمّا بيان صحّته فلابدّ له[٣] من دليل آخر. و لهذا قال الشّيخ: «ولايستبعد أن لايتخصّص فى بعض الأشياء قبولها لقدر معيّن»؛ فأمر بازالة[٤] الاستبعاد و لم يأمر بالقطع. و إنّما قال: «فى بعض الأشياء» احترازاً عن الأفلاك، فإنّ موادّها لاتقبل المقادير المختلفة.

و قد احتجّ المنكرون لذلك بأن قالوا: من جوّز ذلك يلزمه القطع بإمكان أن يصير البحر بل[٥] مجموع كرة العناصر فى مقدار الخردلة؛ بل أقلّ، و بالعكس؛ و إلّا لكانت المادّة قابلة لبعض المقادير دون البعض، ولاشكّ أنّ تجويز ذلك بعيد[٦].

المسئلة الخامسة

فى بيان استحالة خلوّ الصّورة عن الهيولىٰ

و فيها فصول ثلاثة.

[الفصل الحادى عشر]

إشارة: يجب أن يكون محقّقاً عندك أنّه لايمتدّ بعد فى ملاء أوخلاء، إن جاز وجوده، إلى غير النّهاية. و إلّا فمن الجائز أن يفرض امتدادان غير متناهيين من مبدأ[٧] واحد، لايزال البعد بينهما يتزايد[٨]. و من الجائز أن يفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزّيادات[٩]. و من الجائز أن تفرض فيها[١٠] هذه الأبعاد إلى غير النّهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أوّل تفاوت يفرض بغير نهاية. و لأنّ كلّ زيادة توجد، فإنّها مع المزيد عليه قد توجد فى واحد. و أيّة زيادات أمكنت، فيمكن أن يكون

١- متقدّره: مقدرّة مص. ٢- لأن يعوّل: أن يعوّل مص.: فيه أن نقول مج. ٣- فلابدّ له: فلابدّ فيه مص.
٤- بازالة: + هذا م. ٥- البحر بل: التحويل م.: التجرى مج. ٦- بعيد: بعد مج.
٧- من مبدأ: فى مبدأ مص. ٨- بينهما يتزايد: + إلى غير النّهاية مص.
٩- و من الجائز أن ... من الزّيادات: - م.

هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن؛ و إلّا فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدّ ليس للزّائد عليه إمكان. فيكون إنّما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود الّذى فى القوّة. فيصير البعد بين الامتدادين[١] محدوداً فى التّزايد[٢] عند حدّ لايتجاوزه فى العظم. و هناك ينقطع لامحالة الامتدادان و لاينفذان بعده؛ و إلّا أمكنت الزّيادة على أكثر ما يمكن[٣]، و هو ذلك المحدود من جملة غير المحدود، ، ذلك محال. فتبيّن أنّه يكون هناك[٤] إمكان أن يوجد بعد[٥] بين الامتدادين الأوّلين، فيه تلك الزّيادات الموجودة بغير نهاية، فيكون مالايتناهى محصوراً بين حاصرين؛ هذا محال. و قد تستبان استحالة ذلك أيضاً من وجوه أخرىٰ يستعان فيها بالحركة أولا يستعان، ولكن فيما ذكرناه كفاية.

التّفسير: لقائل أن يقول: الشّيخ تكلّم فى الفصول الّتى قبل هذا الفصل فى إثبات الهيولىٰ، و سيتكلّم أيضاً بعد هذا الفصل فى أحكام الصّورة و الهيولىٰ، فكيف أدرج هذه المسئلة الغريبة عن أحكام الهيولىٰ[٦] فيما بينها[٧]؟ فنقول: إنّه لمّا بيّن أنّ الجسم مركّب من الهيولىٰ و الصّورة أراد أن يبيّن بعد ذلك أنّ الصّورة لاتنفكّ عن الهيولىٰ، و بعده أنّ الهيولىٰ لاتنفكّ عن الصّورة. و كان البرهان الّذى يقيمه على أنّ الصّورة لاتنفكّ عن الهيولىٰ[٨] هو: أنّ كلّ جسم متناه، و كلّ متناه مشكّل[٩]؛ فالجسميّة إذن[١٠] لاتنفكّ عن الشّكل. و الشّكل لايحصل إلّا مع المادّة، فإذن يلزم أن لاتنفكّ الجسميّة عن المادّة.

و هذه حجّة عوّل عليها أفلاطون فى أنّ الأبعاد لاتفارق المادّة. فإنّ الشّيخ حكى عنه فى الفصل الثّانى من سابعة إلهيّات الشّفاء[١١] هكذا: إنّه ليس يجوز[١٢] أن يكون بعد قائم لا فى[١٣] مادّة، لأنّه إمّا أن يكون متناهياً أو غيرمتناه. و الثانى باطل لأنّ وجود بعد غيرمتناه محال. و إذاكان متناهياً فانحصاره فى حدّ محدود و شكل مقدّر ليس[١٤] إلّا لانفعال عرض له من خارج، لالنفس طبيعته. و لن تنفعل

١- بين الامتدادين: من الأبعاد م. ٢- التزايد: الزايد م. ٣- مايمكن: ممّا يمكن م.
٤- أنّه يكون هناك: أنّ هناك م. ٥- بعد: + ما مص. ٦- عن أحكام الهيولى: - م.
٧- فيما بينهما: فيما بينها مص. ٨- و كان البرهان ... عن الهيولى: - م. ٩- مشكّل: + بالجسميّة مص.
١٠- إذن: إذ م. [١١- راجع الشّفاء: الإلهيّات؛ المقالة السّابعة؛ الفصل الثّانى؛ ص ٣١١؛ القاهرة، ١٣٧٠ ﻫ]
١٢- ليس يجوز: لايجوز مج. ١٣- لا فى: إلّا فى مص. ١٤- ليس: و ليس م.

الصّورة إلّا لمادّتها[1]، فتكون مفارقة و غيرمفارقة؛ هذا محال. و إذا عرفت ذلك فالشّيخ لمّا أراد أن يعوّل على هذه الحجّة فی بيان امتناع وجود المقادير و الصّور المباينة عن الموادّ، لاجرم احتاج إلى تقديم البرهان على تناهی الأبعاد.

و اعلم أنّ الحجّة المذكورة ههنا على تناهی الأبعاد[2] مبنيّة على مقدّمات[3] لابدّ من تقريرها[4] أوّلاً، ثمّ بناء الحجّة عليها ثانياً.

فأوّلها؛ أنّ الأبعاد الغير المتناهية لو لم‌تكن ممتنعة لصحّ أن يخرج من نقطة واحدة امتدادان غيرمتناهيين لايزال البعد بينهما يتزايد، مثل ساقی مثلّث يمتدّان[5] إلى غير النّهاية.

و ثانيها؛ أنّه يجوز أن يوجد بين[6] ذينك الامتدادين أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزّيادات، مثل أن يكون البعد الأوّل ذراعاً، و الثّانی يكون[7] زائداً على الأوّل بنصف ذراع، و الثالث يكون زائداً على الثّانی بنصف ذراع[8]، و هلم جرّاً على هذا التّرتيب إلى غيرالنّهاية[9]. و إنّما احتجنا فی هذه الحجّة إلى فرض أن تكون تلك الزّيادات بأسرها على قدر واحد؛ لأنّا نريد أن نقول: إنّ الامتدادين لوكانا غيرمتناهيين لكانت الأبعاد المفترضة بينهما غيرمتناهية، فكانت الزّيادات الحاصلة على البعد الأوّل غيرمتناهية. ثمّ نبيّن أنّ تلك الزّيادات بأسرها لابدّ و أن تكون موجودة فی بعد واحد من الأبعاد المفترضة بين ذينك الامتدادين، و البعد الّذی يوجد فيه أبعاد متساوية غيرمتناهية لابدّ و أن يكون غير متناه. فذلك البعد مع كونه محصوراً بين حاصرين يكون غيرمتناه؛ و ذلك محال.

ثمّ إنّ هذا الخلف لايلزم إلّا إذا فرضنا[10] تلك الزّيادات متساوية، فأمّا لولم‌يقدر[11] كونها متساوية لم‌يلزم من اجتماع الزّيادات الغير المتناهية فی الخطّ الواحد أن يصير ذلك الخطّ غيرمتناه. ألا ترى أنّا إذا نصفنا خطّاً بنصفين، وجعلنا أحد النّصفين أصلاً و نصفنا[12] النّصف الثّانی بنصفين آخرين، و ضممنا أحد نصفی النّصف[13] الثّانی إلى النّصف الأوّل، فههنا قدازداد الأصل. ثمّ إذا نصفنا

۱- لمادّتها : لماذاتها م. ۲- على تناهی الأبعاد : -م. ۳- مقدّمات :+ أربعة مج. على فوق الكلمة
۴- تقريرها : تقديرها مص. ۵- يمتدّان : ممتدّين مص. ۶- بين : من مص.
۷- يكون : أن يكون مص. :-م. ۸- و الثّالث ... ذراع : على الهامش بخطّ جديد م.
۹- إلى غيرالنّهاية : بغيرنهاية مص. ۱۰- فرضنا : فرض مج. ۱۱- فأمّا لولم يقدر: فإنّا إذا لم‌نقدر مج.
۱۲- ونصفنا : و نصف م. ۱۳- نصفی النّصف : نصفی مص.

الباقی مرّة أخرى و نضمّ نصفه إلى الأصل صار الأصل أزيد ممّاكان[1].

ثمّ من المعلوم أنّ كلّ مقدار فإنّه قابل لانقسامات[2] غيرمتناهية؛ فإذن الزّيادات الّتی يمكن ضمّها إلى الأصل غيرمتناهية، مع أنّه قطّ[3] لاينتهی إلى مثل مقدار الخطّ الّذی قسمناه[4] أوّلاً بنصفين، فضلاً عن أن يصير غيرمتناه. فثبت بهذا أنّ الزّيادة إذاكانت أقلّ من المزيد عليه فإنّه لايلزم من كون الزّيادات غيرمتناهية أن يصير[5] المزيد عليه غيرمتناه.

فإن قيل : هب أنّ الزّياده إذاكانت أقلّ من المزيد عليه لم‌يلزم[6] من كون الزّيادات غيرمتناهية كون المزيد عليه غيرمتناه، لكنّ الزّيادة[7] إذاكانت أكثر من المزيد عليه فإنّه يلزم من كون الزّيادات غيرمتناهية كون المزيد عليه غيرمتناه. و إذاكان كذلك سقط اعتبار كون تلك الزّيادات متساوية. فنقول: المثل موجود[8] فی الزّائد، و اعتبار[9] المثل لاينافی حصول الزّائد؛ فظهر أنّ كلام الشّيخ لاينفی[10] هذا الاعتبار.

و ثالثها؛ أنّه يجوز أن يفرض بين ذينك[11] الامتدادين هذه الأبعاد المتزايدة بقدر واحد من الزّيادة إلى غير النّهاية، فيكون هناک إمكان زيادات على أوّل تفاوت[12] يفرض بغير نهاية[13].

و رابعها؛ أنّ كلّ زيادة توجد، فإنّها مع المزيد عليه قد توجد فی[14] بعد واحد؛ مثلا زيادة الثّالث على الثّانی، و زيادة الثّانی على الأوّل موجودتان فی الرّابع مع زيادة أخرىٰ. و بالجملة فالبعد الفوقانی قد وجد فيه البعد[15] الأوّل الّذی فرضناه أصلاً[16] و سائر الزّيادات الموجودة فی الأبعاد الّتی هی تحته مع زيادة أخرىٰ.

و إذا عرفت هذه المقدّمات فنقول: إمّا أن يكون هناک بعد واحد يشتمل على جميع تلك الزّيادات الغير المتناهية، أولايكون. و الثّانی محال؛ لأنّه إمّا أن يوجد فيما بين الامتدادين بعد لايوجد فوقه بعد آخر، و إمّا أن لايوجد. و الأوّل يوجب انقطاع الامتدادين اللّذين افترضت الأبعاد بينهما، إذ

۱- ممّاكان : ماكان م. ۲- لانقسامات : للانقسامات م. ۳- قطّ :-م. ۴- قسّمناه : قسّمنا م.
۵- أن يصير : كون مص. ۶- لم‌يلزم : فإنّه لايلزم م. ۷- الزّيادة : الزّيادات مص.
۸- المثل موجود : مثل الموجود م. ۹- و اعتبار : فاعتبار مص. ۱۰- لاينفی :+ على مج. : لاينافی مص.
۱۱- ذينک :-م. ۱۲- تفاوت : زيادة م. ۱۳- نهاية : النّهاية م. ۱۴- فی :+ بعض م.
۱۵- [illegible] ۱۶- أصلاً :-م.

لولم‌ينقطعا لكان لامحالة يفرض[١] فوق ذلك البعد بعد آخر، لكنّا فرضنا الامتدادين غيرمتناهيين؛ هذا خلف. و أمّا الثّانى فإنّه يقتضى أن لايكون هناك زيادة إلّا و هى حاصلة فى بعد آخر. فإذن[٢] صدق على كلّ واحدة من تلك الزّيادات أنّها حاصلة فى غيره. و متى صدق على كلّ واحد[٣] منها أنّه حصل فى غيره وجب أن يصدق على المجموع أنّه حصل فى شىء؛ لأنّا قدبيّنّا أنّ البعد الفوقانى لابدّ و أن يوجد فيه جميع الزّيادات الحاصلة فى الأبعاد الّتى تحته. فإذن وجب أن يفرض[٤] فيما بين ذينك الامتدادين بعد واحد يشتمل[٥] على جميع تلك الزّيادات المتساوية الغير المتناهية، فيكون ذلك البعد غير متناه مع أنّه محصور بين الامتدادين الحاصرين[٦]، هذا خلف. فثبت أنّ القول بإمكان امتدادين غيرمتناهيين أدّى إلى أقسام باطلة، فيكون القول به باطلاً.

فإن قيل: هذه الحجّة مبنيّة على أنّ فى الأبعاد المفترضة بين ذينك[٧] الامتدادين بعداً هو آخر الأبعاد المفترضة بينهما. و ذلك لايمكن إثباته إلّا بعد بيان كون[٨] ذينك الامتدادين متناهيين، لأنّهما لوكانا غيرمتناهيين لكان لابعد إلّا وفوقه بعد آخر. و البعد لايكون مشتملاً على الزّيادة الموجودة فى البعد الّذى فوقه، فلايوجد هناك ألبتّة بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات الغير المتناهية، فإذن دليلكم مبنىّ على مقدّمة لايمكن إثباتها إلّا بعد إثبات المطلوب. و بالجملة، فإن فرضنا الأبعاد متناهية[٩] أمكننا فرض بعد هو آخر الأبعاد، لكن لايلزم من اشتماله على ما فى تلك الأبعاد[١٠] المتناهية[١١] من الزّيادات أن يكون هو غيرمتناه، فلايلزم من كونه محصوراً بين حاصرين محال. و إن فرضنا الأبعاد غيرمتناهية لم‌يمكننا أن نفرض بعداً هو آخر كلّ[١٢] تلك الأبعاد. و متى لم‌يمكن فرض ذلك، لم‌يمكن إثبات بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات الغير المتناهية. و على التّقديرين كانت الحجّة ساقطة.

فنقول : لاشكّ أنّا إذا فرضنا الأبعاد غيرمتناهية، لم‌يمكن أن يشار[١٣] إلى بعد واحد يكون

١- يفرض : يفترض م، مص. ٢- فإذن : فإذا مص.
٣- من تلك الزّيادات ... كلّ واحدة : على الهامش بخطّ جديد م. ٤- يفرض : يفترض م، مج.
٥- يشتمل : فيشتمل مص. ٦- الحاصرين : الآخرين مص. ٧- ذينك :- مص. ٨- كون :- مص.
٩- متناهية : المتناهية م. ١٠- لكن لايلزم ... تلك الأبعاد :- م. ١١- المتناهية : غيرالمتناهية مص.
١٢- كلّ :- مص. ١٣- يشار : [illegible]

مشتملاً على كلّ تلك الزّيادات الغير المتناهية. ولكن ذلك لايضرّنا فى الاستدلال لأنّا نقول: القول بكون الامتدادين[١] غيرمتناهيين يوجب القول بكونهما متناهيين[٢]؛ لأنّه إمّا أن يكون هناك بعد واحد يشتمل على كلّ تلك الزّيادات الغير المتناهية، أولايكون. فإن كان هناك بعد يشتمل على تلك[٣] الزّيادات[٤] وجب أن لايكون فوقه بعد آخر. و إلّا لم‌يكن هو مشتملاً على الزّيادة الموجودة فى البعد الّذى فوقه، فلايكون هو مشتملاً على كلّ تلك الزّيادات؛ و إذا لم‌يكن فوقه بعد آخر لزم انقطاع الامتدادين. و إن[٥] لم‌يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات، كان فى تلك الزّيادات بعد غير مشتمل عليه. و البعد الّذى هو غير مشتمل عليه وجب[٦] أن يكون آخر الأبعاد. إذ لولم‌يكن آخر الأبعاد لكان فوقه بعد آخر، ولكان ذلك الفوقانى مشتملا عليه، و قد فرضناه غيرمشتمل عليه؛ هذا خلف. فثبت أنّ الشكّ المذكور مؤكّد لهذه الحجّة و مقوّى لها[٧].

و اعلم أنّ جميع مقدّمات هذه الحجّة جليّة إلّا مقدّمة واحدة، و هى قولنا: لمّا كان كلّ واحدة من تلك الزّيادات حاصلاً فى شىء آخر، وجب أن يوجد[٨] هناك بعد واحد يشتمل عليها بأسرها. فإنّ لمطالب[٩] أن يطالب بالدّلالة على أنّه لمّا كان كلّ واحد من تلك الزّيادات حاصلة فى شىء[١٠]، وجب أن تكون كلّها بأسرها حاصلة فى بعد[١١] واحد على التّعيين. فهذه المقدّمة إن أمكن إثباتها بالبرهان استمرّ[١٢] البرهان، و إلّا سقط. و لنرجع الآن إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «يجب أن يكون محقّقاً عندك أنّه لايمتدّ بعد فى ملاء أوخلاء إن جاز وجوده إلى غير النّهاية»؛ فاعلم أنّ معناه ظاهر[١٣]، و إنّما قال: «أوخلاء إن جاز وجوده»؛ لأنّ الخلاء عنده ليس بموجود، و مالايكون موجوداً[١٤] استحال وصفه بكونه متناهياً. بل يصحّ أن يقال: إنّه لوثبت لوجب أن يكون متناهياً.

وأمّا قوله : «فمن الجائز أن يفرض امتدادان غيرمتناهيين من مبدأ واحد لايزال البعد بينهما

١- بكون الامتدادين : بكونهما مص.
٢- بكونهما متناهيين :+ فيكون القول بكونهما غيرمتناهيين محالاً. و إنّما قلنا إنّ القول بكونهما غيرمتناهيين يوجب القول بكونهما متناهيين مج. ٣- تلك : كلّ مص. ٤- الغير المتناهية ... تلك الزّيادات :- م.
٥- و إن : و إذا م. ٦- عليه وجب : وجب مج. ٧- مقوّى لها : مقوّم لها مص. ٨- يوجد : يكون مص.
٩- لمطالب : المطالب م. ١٠- فى شىء :+ واحد مص. ١١- فى بعد :- م. ١٢- استمرّ : ليتمّ مج.
١٣- ظاهر :- مص. ١٤- و مالايكون موجوداً : [illegible]

يتزايد»؛ فاعلم أنّ معناه ماذكرناه فى المقدّمة الأولى.

و أمّا قوله: «و من الجائز أن يفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزّيادات»فهو[1] المقدّمة الثّانية.

و أمّا قوله: «من الجائز أن تفرض فيها هذه الأبعاد إلى غير النّهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أوّل تفاوت يفرض بغير نهاية»؛ فهو المقدّمة الثّالثة.

و أمّا قوله: «و لأنّ كلّ زيادة توجد فإنّها مع المزيد عليه[2] قد توجد فى واحد»؛ فهو المقدّمة الرّابعة.

و أمّا قوله: «و أيّة زيادات أمكنت، فيمكن أن يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن»؛ فاعلم أنّه لمّافرغ من تقرير[3] المقدّمات شرع فى تركيب الحجّة عنها. و بيانه أنّ تلك الزّيادات الممكنه الغير المتناهية لابدّ و أن يوجد بعد يشتمل عليها بأسرها.

و أمّا قوله: «و إلّا فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدّ ليس للزّائد عليه إمكان»؛ فاعلم أنّ المراد منه بيان المحال الّذى يلزم من عدم بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات، فيكون المعنى: أنّه لولم‌يوجد بعد يشتمل على كلّ تلك الزّيادات، لوجب أن يكون هناك بعد لايحصل ما فيه من الزّيادة فى[4] بعد آخر. و لوكان كذلك، لوجب أن لايوجد فوقه بعد آخر. ولوكان كذلك لكان إمكان الأبعاد المفترضة بين[5] ذينك الامتدادين محدوداً بحدّ معيّن لايمكن أن يوجد ما هو[6] أزيد منه.

و أمّا قوله: «فيكون إنّما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود الّذى فى القوّة»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه يلزم أن لايوجد بعد يشتمل إلّا على[7] عدد محصور متناه من جملة الأبعاد الغير المتناهية الّتى هى[8] موجودة بالقوّة.

و أمّا قوله: «فيصير البعد بين الامتدادين محدوداً فى التّزايد عند حدّ لايتجاوزه فى العظم»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه إذاكان لإمكان الأبعاد الّتى يمكن فرضها فيما بين الامتدادين نهاية، وجب أن ينتهى البعد بين الامتدادين إلى بعد لايوجد ماهو أعظم منه.

١- فهو: فهذه مص. ٢- عليه: عليها مص. ٣- تقرير: تفسير مص. ٤- الزّيادة فى: الزّيادات من مص.

و أمّا قوله: «و هناك ينقطع لامحالة الامتدادان و لاينفذان بعده»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه إذا وجب انتهاء الأبعاد المفترضة بين[1] ذينك الامتدادين إلى بعد لايوجد ماهو أعظم منه، وجب أن ينقطع الامتدادان و أن لايبقيا نافذين ممتدّين بعد ذلك.

و أمّا قوله: «و إلّا أمكنت الزّيادة على أكثر ما[2] يمكن، و هو ذلك المحدود من جملة غير المحدود، و ذلك محال»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه لولم‌ينقطع الامتدادان لأمكن أن يوجد بعد أعظم من البعد الّذى فرضنا[3] أنّه أعظم الأبعاد، فحينئذ يوجد بعد يشتمل من الأبعاد الغير المتناهية على أكثر من الجملة المتناهية الّتى فرضنا[4] أنّه لايمكن الاشتمال على أكثر منها؛ و ذلك محال. و أقول: ظهر من جملة مامر أنّه لولم‌يوجد بعد واحد يشتمل على كلّ تلك الزّيادات الغير المتناهية، لزم انقطاع الامتدادين و تناهيهما مع أنّا قدفرضناهما غيرمتناهيين، و ذلك محال. و الشّيخ إنّما لم‌يصرّح بذلك اعتماداً على فهم المتعلّم.

و أمّا قوله: «فبيّن[5] أنّه يكون هناك إمكان أن يوجد بعد بين الامتدادين، فيه تلك الزّيادات الموجودة بغير نهاية»؛ فمعناه ظاهر، فإنّه لمّا أبطل القول بأنّه لايوجد بعد بين الامتدادين الأوّلين فيه تلك الزّيادات، ثبت له وجود هذا البعد.

و أمّا قوله: «فيكون ما لايتناهى محصوراً بين حاصرين»؛ معناه ظاهر و هو مبنىّ على أنّ البعد الّذى يوجد فيه الزّيادات الغير المتناهية لابدّ و أن يكون غيرمتناه. و الشّيخ لم‌يصرّح بهذه المقدّمة تعويلاً منه على ما ذكره من فرض تلك الزّيادات متساوية، و ظهور[6] أنّ الخطّ الّذى يشتمل على زيادات متساوية غيرمتناهية فإنّه لابدّ و أن يكون غيرمتناه. و عند هذا يلزم أن يكون غير المتناهى محصوراً بين حاصرين و هو ظاهر الامتناع. فثبت أنّ القول بالأبعاد الغير المتناهية مؤدٍّ[7] إلى الباطل، فيكون هو[8] أيضاً باطلاً.

و أمّا قوله: «و قدتستبان استحالة ذلك من وجوه أخرى يستعان فيها بالحركة أو لايستعان، ولكن فيما ذكرناه كفاية»؛ فمعناه ظاهر فإنّه قد يحتجّ على تناهى الأبعاد بدليل يستعان فيه بالحركة[9]، و

١- بين: من مص. ٢- أكثرما: أكثر ممّا مج، مص. ٣- فرضنا: فرضناه مص. ٤- فرضنا: فرضناها مص.
٥- فبيّن: فتبيّن مج. ٦- و ظهور: فظهر مص. ٧- مؤدّ: يؤدّى مص. ٨- هو: هذا مج.
٩- أو لايستعان ... بالحركة: على الهامش بخطّ جديد م.

هو الّذى يبنى على فرض كرة خرج من مركزها خطّ مواز لخطّ غيرمتناه. و قد يحتجّ عليه بما لايستعان فيه بالحركة و هو الدّليل المبنىّ على تطبيق الخطّين وكلاهما مشهوران.

[الفصل الثّانى عشر]

إشارة: فلقد[۱] بان لک أنّ الامتداد الجسمانىّ يلزمه التّناهى، فيلزمه الشّكل أعنى فى الوجود. فلايخلو إمّا أن يكون هذا اللّازم يلزمه ولوانفرد[۲] بنفسه عن نفسه، أويلحقه و يلزمه[۳] لوانفرد بنفسه عن سبب فاعل مؤثّر[۴] فيه، أو يلزمه بسبب الحامل و الأمور الّتى تكتنف الحامل. ولولزمه منفرداً بنفسه عن نفسه لتشابهت الأجسام فى مقادير الامتدادات و هيئات التّناهى و الشّكل، وكان الجزء المفروض من مقدارما، يلزمه ما يلزم كلّيّته. ولولزم ذلک بسبب فاعل مؤثّر، و هو منفرد بنفسه، لكان المقدار الجسمانىّ قابلاً فى نفسه من غير هيولاه للوصل و الفصل، وكان له فى نفسه قوّة الانفعال[۵]؛ و قد بانت استحالة هذا. فبقى أنّه بمشاركة من الحامل.

التّفسير: قد ذكرنا أنّ الغرض من بيان تناهى الأبعاد أن يجعل[۶] ذلک مقدّمة فى بيان أنّ الصّورة الجسميّة لاتنفکّ عن الهيولىٰ. و تقريره أن نقول: كلّ جسم متناه، وكلّ متناه فإنّه يحيط به حدّ أو حدود، وكلّ ماكان كذلک فهو مشكّل؛ فإذن الجسميّة لاتنفکّ عن الشّكل. فنقول: لزوم الشّكل للجسميّة[۷] إمّا أن يكون لنفس الجسميّة، أو لما يحلّ فيها، أو لمايكون محلّاً لها، أو لما لايكون حالّاً فيها و لامحلّاً[۸] لها.

و باطل أن يكون لنفس الجسميّة، لأنّ جزء الجسميّة مساو لكلّها فى الماهيّة. فلوكان المقتضى للشّكل[۹] المعيّن نفس الجسميّة لزم محالان: أحدهما تساوى الأجسام بأسرها فى الشّكل[۱۰] و المقدار. و ثانيهما أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ لوجوب التّساوى فى المعلولات عند التّساوى فى العلل.

و باطل أن يكون لشىء يحلّ فى الجسميّة؛ لأنّ ذلک الحالّ إن كان لازماً عاد[۱۱] المحال؛ و إن

۱- فلقد : فقد مص. : قد م. ۲- ولو انفرد : لوانفرد م. ۳- و يلزمه : فيلزمه م. ۴- مؤثّر : يؤثّر مص.
۵- الانفعال : الانفصال مص. ۶- يجعل : يحصل م. ۷- الشكل للجسميّة : تشكّل الجسميّة مج.
... ۱۱- عاد : عدد م.

لم‌يكن لازماً بل‌كان ممكن الزّوال استحال أن يكون علّة للشّكل الّذى يمتنع زواله.

و باطل أن يكون لشىء غيرحالّ فى الجسميّة، ولا الجسميّة[۱] حالّة فيه؛ لأنّ الجسميّة المفردة حينئذ تكون مستقلّة بقبول ذلک الشّكل عن ذلک الشّىء. ثمّ إنّ الجسميّة كما أنّها تقبل ذلک الشّكل المعيّن[۲] فهى أيضاً قابلة لسائر الأشكال، و إلّا لكانت الجسميّة لذاتها غيرقابلة إلّا لشكل معيّن. و حينئذ يعود المحال المذكور من أنّه يلزم أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ. و إذاكانت الجسميّة وحدها قابلة للأشكال المختلفة، مع أنّ كلّ ماكان قابلاً للأشكال المختلفة فإنّه يكون قابلاً للانفصال و الاتّصال، لزم أن تكون الجسميّة المنفردة[۳] عن المادّة قابلة للاتّصال و الانفصال. و ذلک محال على مامرّ فى مسئلة إثبات الهيولىٰ.

و إذا بطلت هذه الأقسام لم‌يبق إلّا أن يكون حصول الشّكل المعيّن للصّورة الجسميّة لأجل شىء كانت الجسميّة حالّة فيه. و إذاكان كذلک وجب من لزوم الشّكل للجسميّة[۴] لزوم المادّة لها و هو المطلوب. و لنرجع إلى تفسير المتن.

أمّا قوله : «قدبان[۵] لک أنّ الامتداد الجسمانىّ يلزمه التّناهى، فيلزمه الشّكل أعنى فى الوجود»؛ فمعناه أنّه لمّاصحّ أنّه بالضّرورة كلّ جسم متناه، و بالضّرورة كلّ متناه فإنّه يحيط به حدّ[۶] أو حدود، و بالضّرورة كلّ ماكان كذلک فهو مشكّل، فإذن بالضّرورة كلّ جسم مشكّل. و إنّما جعل لزوم الشّكل للجسميّة[۷] بواسطة التّناهى؛ لانّ نهاية الشّىء عبارة عن حدّه و طرفه، و الشّكل عبارة عن هيئة[۸] احاطة الحدّ الواحد أو الحدود بالشّىء، و هيئة احاطة الحدّ الواحد أو الحدود الكثيرة بالمقدار لابدّ و أن تكون متأخّرة فى الرّتبة[۹] عن وجود[۱۰] ذلک الحدّ الواحد أو تلک الحدود الكثيرة. فلأجل ذلک جعل لزوم الشّكل للجسميّة بواسطة لزوم التّناهى لها و إنّما قال: «أعنى فى الوجود»؛ لأنّ الشّكل غير لازم لماهيّة الجسم لأنّ الّذى يكون كذلک يكون لازماً كيف كانت الماهيّة، و عند الشّيخ أنّ الشّكل لايلزم الجسم إلّا بسبب المادّة و استحال كون الشّكل لازماً لماهيّة الجسم[۱۱] بل لوجوده بسبب

۱- ولاالجسميّة : والجسميّة م. ۲- المعيّن :+ نفسه مص. ۳- المنفردة : المفردة م.
۴- الشّكل للجسميّة : تشكّل الجسميّة مج. ۵- قدبان : فقدبان م. ۶- حدّ :+ واحد مص.
۷- للجسميّة : للجسم مج. ۸- هيئة : - مص. ۹- الرّتبة : المرتبة مج، مص. ۱۰- وجود : - م.

المادّة.

و أمّا قوله : «فلايخلو إمّا أن يكون هذا اللّازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه، أو يلحقه و يلزمه لوانفرد بنفسه عن سبب فاعل مؤثّر فيه، أو يلزمه بسبب الحامل و الأمور الّتى تكتنف الحامل»؛ فمعناه أنّا لوفرضنا الامتداد الجسمانى قائماً بذاته غيرحالّ فى مادّة[1]، فإمّا أن يلزمه الشّكل: لذاته، أو للفاعل، أو للحامل. و هذه القسمة منحصرة لأنّا قدبيّنّا أنّ ذلك اللّزوم إمّا أن يكون لنفس الجسميّة، أو لمايكون حالّاً فيها، أو لمايكون محلّاً لها، أو لما لايكون حالّاً فيها و لامحلّاً لها. أمّا القسم الأوّل فهو المراد بقوله: إمّا أن يلزمه الشّكل لذاته. و أمّا القسم الثّانى، و هو أن يكون ذلك اللّزوم لأمر حالّ فى ذلك الامتداد، فذلك الأمر إن كان لازماً لنفس الامتداد، سواء كان لابواسطة أو بواسطة واحدة أوبوسائط كثيرة، فذلك قريب من القسم الأوّل. و إن لم يكن لازماً لم يكن علّة للشّكل[2] اللّازم. و لمّا كان فساد هذا القسم ظاهراً لم يدخله الشّيخ فى التّقسيم تعويلاً على فهم المتعلّم. و أمّا القسم الثّالث، و هو أن يكون اللّزوم لمحلّ الجسميّة، فهو[3] الّذى يكون للحامل والأمور الّتى تكتنف الحامل، و قد ذكره[4] الشّيخ. و أمّا القسم الرّابع، و هو أن يكون ذلك اللّزوم لا لمايحلّ فى الجسميّة ولا لمايكون محلّاً لها، فهو الفاعل و قد ذكره الشّيخ. فصحّ أنّ القسمة الّتى أوردها الشّيخ صحيحة.

و اعلم أنّ قوله : «هذا اللّازم يلزمه[5] ولو انفرد بنفسه عن نفسه»؛ فيه بحث لأنّ من النّاس من يظنّ أنّ المراد من قوله[6]: «ولو انفرد بنفسه» هو أنّه لو وجد خالياً عن جميع العوارض، و ليس الأمر كذلك. بل المراد منه أنّه لو وجد قائماً بذاته غير حالّ فى محلّ أصلاً. و لهذا اعتبر هذا القيد فى القسمين الأوّلين[7] و لم يعتبره فى القسم الثّالث، فقال: «هذا اللّازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه، أو يلزمه لو انفرد[8] بنفسه عن سبب فاعل»؛ أى لوكان قائماً بنفسه موجوداً لافى محلّ لكان إمّا أن يلزمه هذا اللّازم عن نفسه، أو عن سبب فاعل. و أمّا فى القسم[9] الثّالث فقال: «أو يلزمه بسبب الحامل»؛ فلم يعتبر فيه هذا القيد و لم يقل: أو يلزمه ولو انفرد بنفسه عن الحامل؛ لأنّه إذاكان المعنى بانفراده بنفسه[10]: وجوده[11] لافى محلّ و مادّة، لاجرم[12] استحال أن يحصل هذا المعنى عندكونه مادّيّاً.

۱- فى مادّة : فى ذاته مص. ۲- علّة للشّكل : عليّة الشّكل مج. ۳- فهو : فهذا مج. ۴- ذكره : ذكر م.
۵- يلزمه : يلزم م، مص. ۶- من قوله : بقوله مص. ۷- الأوّلين :- م. ۸- لو انفرد : ولوانفرد م.

و أمّا قوله : «ولولزمه منفرداً بنفسه عن نفسه لتشابهت[1] الأجسام فى مقادير الامتدادات و هيئات[2] التّناهى و الشّكل[3]، وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كلّيّته»؛ فاعلم أنّ المراد منه بيان محالين يلزمان على القسم الأوّل: أحدهما تشابه الأجسام فى مقادير الامتدادات و هيئات[4] التّناهى و التّشكّل[5]، و الثّانى استواء الجزء و الكلّ فى الشّكل. أمّا الأوّل فهو متضمّن لإلزامين[6]: أحدهما استواء الأجسام فى مقادير الامتدادات؛ و ثانيهما استواءها[7] فى هيئات[8] التّناهى و الشّكل[9]. فأمّا بيان الأوّل فهو أنّ الأجسام مشتركة فى طبيعة الامتداد الجسمانى و مختلفة فى المقادير، فلوكان المقتضى للمقادير هو نفس الجسميّة لوجب من استواءها فى طبيعة الامتداد الجسمانى استواءها فى مقادير الامتدادات.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ الجسميّة مشتركة بين الأجسام كلّها. ثمّ إن ساعدنا[10] على ذلك فهذا إنّما يلزم على قول من جعل الجسميّة موجبة للمقدار المخصوص. و الشّيخ لم يتعرّض لذلك فى أوّل القسمة، بل الّذى ذكره هو أنّ الجسميّة لايجوز أن تكون علّة للتّناهى و التّشكّل[11]، و المقدار غير، و التّناهى و التّشكّل غير[12]. فإذن المذهب الّذى يمكن إبطاله بهذا الإلزام غير مذكور فى أوّل التّقسيم؛ و المذهب المذكور لايمكن إبطاله بهذا الإلزام[13]. و جوابه: أنّ الشّكل تابع للمقدار، فمتى ثبت أنّ الجسميّة غير مستقلّة باقتضاء المقدار فلأن لاتكون[14] مستقلّة باقتضاء التّناهى و التّشكّل[15] التّابعين له كان أولىٰ.

وأمّا بيان الثّانى و هو استواء الأجسام فى هيئات[16] التّناهى و التّشكّل فمعناه ظاهر. و يشبه أن يكون المراد بهيئات[17] التّناهى و بالتّشكّل[18] شيئاً واحداً، و ذلك لأنّ الشّكل لامعنى له إلّا هيئة إحاطة الحدّ أو الحدود بالمقدار. و إنّما قال: «لتشابهت الأجسام فى هيئات[19] التّناهى والتّشكّل»؛ و ذلك[20] لأنّ الأجسام متشابهة فى أصل التّناهى، ولكنّها غير متشابهة فى هيئات[21] التّناهى.

۱- لتشابهت : تشابهت مج. ۲- هيئات : هيئة مص. ۳- الشّكل: التّشكّل مج. ۴- هيئات : هيئة مص.
۵- التّشكّل : الشّكل م. ۶- متضمّن لالزامين : يتضمّن الزامين مص. ۷- استواءها : استواءهما مج.
۸- هيئات : هيئة مص. ۹- الشّكل : التّشكّل مج. ۱۰- ساعدنا : تباعدنا م. ۱۱- التّشكّل : الشّكل م.
۱۲- و المقدار غير و التّناهى و التّشكّل غير :- م. ۱۳- غير مذكور ... بهذا الالزام : على الهامش م.
۱۴- لاتكون : تكون مص. ۱۵- التّشكّل : الشّكل م. ۱۶- هيئات : هيئة مص. ۱۷- بهيئات : بهيئة مص.

و لقائل أن يقول: أتلزمون على من جعل الجسميّة علّة الشّكل[١]، استواء الأجسام فى الأشكال على الإطلاق، أو استواءها فى الأشكال الطّبيعيّة؟ فإن ألزمتم الأوّل فهو غير لازم، لأنّه لايلزم[٢] من الاشتراك فى المقتضى الاشتراك فى المعلول. فإنّ الأجسام المركّبة: إمّا أن تكون بسائطها باقية فيها بالفعل، أولا تكون. فإن كانت باقية بالفعل، وعندكم أنّ الصّورة النّوعيّة الّتى لكلّ جسم بسيط تقتضى أن يكون شكله الكرة، مع أنّ ذلك الشّكل لم يحصل. و إن لم تكن باقية كان المركّب له طبيعة واحدة مع أنّ شكله[٣] ليس بكرة. فعلمنا أنّه لايلزم من الاشتراك فى علّة الشّكل الاشتراك فى الشّكل. و إذا كان كذلك فلعلّ الجسميّة هى العلّة للشّكل[٤]. لكنّ الأجسام لم تشترك[٥] فى الشّكل لأمور خارجة[٦] عرضت، فمنعت عن حصول ذلك الشّكل. و إن ألزمتم الثّانى التزمناه[٧]، فإنّ الشّكل الطّبيعى للجسم هو[٨] الكرة، و الأجسام بأسرها مشتركة فى هذا الاقتضاء بالاتّفاق.

فلئن قلتم: الأجسام البسيطة و إن اشتركت فى اقتضاء شكل الكرة، لكنّ[٩] الكرات مختلفة فى المقادير، و الأجسام[١٠] غير مقتضية لحصول شكل الكرة على مقدار معيّن[١١]؛ فنقول: فالّذى وقع الاختلاف فيه هو المقدار لا الشّكل، و هذا هو الإلزام الأوّل، و ليس كلامنا فيه.

و أمّا قوله : «وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه مايلزم كلّيّته»؛ فمعناه أنّ جزء الجسم مساو لكلّه فى الماهيّة؛ فلوكان المقتضى للشّكل هو الجسميّة، لكان الجزء مساوياً للكلّ فى الشّكل.

و لقائل أن يقول: الجسم البسيط[١٢] يكون فى نفسه شيئاً[١٣] واحداً، ولا يكون له شىء من الأجزاء إلّا لأحد أسباب ثلاثة: أحدها الانفصال، و ثانيها اختلاف الأعراض، و ثالثها الوهم. و هذا هو مذهب الشّيخ. و إذاكان كذلك فقوله ههنا: الجسميّة لوكانت علّة للشّكل[١٤] لوجب أن يكون شكل الجزء مثلاً[١٥] لشكل الكلّ، إمّا أن يكون المراد منه إلزام ذلك فى الجسم الّذى لم يعرض له سبب من أسباب الانقسام، أو فى الجسم الّذى عرض له ذلك. فإن كان[١٦] الأوّل فالإلزام غير صحيح؛ لأنّ الجسم الّذى

١- الشّكل : علّة للشّكل مص. :+و مج. ٢- لأنّه لايلزم :-م.
٣- مع أنّ شكله : مع أنّ تشكّله مج. : مع أنّه شكل م. ٤- العلّة للشّكل : علّة الشّكل مج.
٥- لم تشترك : تشترک مص. ٦- خارجة : خارجيّة مص. :+عارضة مج. ثم حذفت.
٧- التزمناه : الزمناه م، مج. ٨- هو :-مج. ٩- لكن : لأنّ مج. ١٠- والأجسام : فالأجسام مص.
١١- معيّن : له متعيّن م،مص. ١٢- لكان الجزء ... الجسم البسيط :-م. ١٣- شيئاً : سببا مص.

لم يعرض له سبب من أسباب[١] الانقسام لم يكن فيه جزءاً اصلاً. و إذا لم يكن له جزء، كيف يمكن أن يقال: إنّه يلزم أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ؟ و إن كان الثّانى[٢] فلايخلو: إمّا أن يكون قد انفصل ذلک الجزء عن غيره، أو لم ينفصل. فإن انفصل فإنّا نلتزم أنّ شكل الجزء يكون[٣] مساوياً لشكل الكلّ. وكيف لانقول ذلک و الحقّ أنّ الشّكل الطّبيعى للقطرة من البحر[٤] مثل الشّكل الطّبيعى لكلّ البحر. و إن لم ينفصل بل يكون الانقسام: إمّا باختلاف الأعراض، أو بالوهم.

فنقول: لاشكّ[٥] أنّ وجود الجزء متأخّر عن وجود الكلّ، فإنّ الجسم يوجد أوّلاً موصوفاً بشكل خاصّ، ثمّ إنّه[٦] يعرض له اختلاف بأعراض[٧] أوتوهّم، ثمّ يحصل الجزء بسبب ذلک. فإذن حصول جزء الجسم متأخّر عن حصول ذلک الشّكل للكلّ. وكون الجزء جزءاً لذلک الكلّ، و غير منفصل عنه، مانع من أن يتشكّل الجزء بمثل شكل الكلّ. فإنّه من المستحيل أن يتشكّل الجزء بشكل الكلّ[٨] حال كونه جزءاً له. و إذاكانت[٩] الجزئيّة مانعة من ذلک، لم يلزم من عدم حصول ذلک الشّكل لذلک الجزء أن لاتكون[١٠] طبيعة ذلک الجزء مقتضية لذلک الشّكل؛ لأنّ الحكم قد لايوجد عند قيام المقتضى لحصول[١١] الموانع[١٢]. و الّذى يقرّر ذلک من مذهبه: أن لكلّ جسم بسيط صورة نوعيّة مقتضية لما له من الشّكل. مثلاً للماء صورة نوعيّة هى المقتضية لما له من الشّكل، ثمّ إنّ جزء الماء مساو لكلّه فى تلک الصّورة، و لم يجب أن يساويه فى ذلک الشّكل. فعلمنا أنّه لايلزم من كون الجزء مساوياً للكلّ فى الأمر المقتضى للشّكل أن يساويه فى الشّكل[١٣].

فلئن[١٤] قيل: إذاكانت طبيعة الجزء مساوية لطبيعة[١٥] الكلّ فى اقتضاء الشّكل، وكان المانع من ذلک هو اتّصاله بذلک الكلّ، وكان ذلک الاتّصال فى الأجسام العنصريّة قابلاً للانفصال[١٦]، فإذا كانت طبيعة الجزء تقتضى مثل شكل الكلّ، و كان المانع من ذلک هو الاتّصال الممكن الزّوال،

١- أسباب : سبب مص. ٢- إن كان الثّانى: إن قال بالثّانى م.
٣- أنّ شكل الجزء يكون : أن يكون شكل الجزء مص. ٤- من البحر : فى البحر مج. ٥- لاشكّ : لاشكل مج.
٦- ثم إنّه : شأنه م. ٧- بأعراض : أعراض مص. ٨- بشكل الكلّ :+لذلک الجزء مص.
٩- إذا كانت: إن كانت م. ١٠- أن لاتكون : من غير أن تكون مص. ١١- لحصول : بحصول م.
١٢- الموانع : المانع مص. ١٣- فى الشّكل : فى الكلّ م. ١٤- فلئن : فإن مص.

وجب أن يزول ذلك الاتّصال حتّى يتشكّل الجزء بمثل شكل الكلّ. فلمّا[1] لم يكن كذلك علمنا أ
الجسميّة غير مقتضية للشّكل.

فنقول : أمّا أوّلاً، فهذا يلزمكم أيضاً لما جعلتم المقتضى للشّكل[2] هو الصّورة النّوعيّة الّتى يتساوى الكلّ و الجزء[4] فيها على مابيّنّاه[5]. و أمّا ثانياً، فلأنّا قدبيّنّا فيما مضى أنّ ماهيّة الجسميّة[6] إن كانت لاتأبى[7] عن الانفصال، ولكن تشخّص كلّ جسميّة تأبى عن ذلك. فتبيّن سقوط هذا الإلزام.

فلئن حاول محاول تقرير هذا الإلزام[9] من وجه آخر، فقال: الجسم إذا انفصل[10] فإ لايحصل لجزئه مقدار كلّه. ولو كانت الجسميّة مقتضية للمقدار، لوجب أن يكون مقدار الجزء مثل مقدار الكلّ؛ لأنّ المقتضى قائم، و المانع -و هو الاتّصال بالكلّ- غير حاصل. فلمّا لم يكن كذلك علمنا أنّ الجسميّة غير مقتضية للمقدار. و إذا لم تكن مقتضية للمقدار وجب أن لاتكون مقتضي للشّكل[11] الّذى لايحصل إلّا عند حصول المقدار.

فنقول : هذا[12] أيضاً ليس بقوىّ؛ لأنّ من الجائز أن تكون الجسميّة علّة لمقدار معيّن، ثمّ إنّه[13] لايحصل ذلك المقدار لكثير[14] من الأجسام لأجل مانع منع من ذلك[15]. و أمّا كونه جزءاً للكلّ فه مانع معيّن، ولايلزم من زوال مانع معيّن زوال كلّ الموانع[16]. ألاترى أنّ القطعة من الأرض إذا انفصل عن كلّها فإنّها لاتصير كرة[17] مع[18] أنّ المقتضى لذلك -و هو[19] الطّبيعة الأرضيّة- قائمة، و المان المذكور -و هو كونه جزءاً للكلّ- زائل؟ فعلمنا أنّ ذلك لأجل حصول مانع آخر غير هذا المانع فجاز[20] أن يكون هاهنا كذلك. ثمّ إن ساعدنا على أنّ الجسميّة غير مقتضية للمقدار، فلم لايجوز أ تكون[21] مقتضية للشّكل الّذى لايحصل إلّا عند حصول المقدار؟ فإنّه من الجائز أن يكون اقتضا

١- فلمّا : فأمّا م. ٢- للشّكل : للتشكّل مج. ٣- الّتى :- م. ٤- الكلّ و الجزء : الجزء و الكلّ مص.
٥- مابيّنّاه: مابيّنّا م،مص. ٦- الجسميّة : الجسم مص. ٧- لاتأبى: لايتأتّى مص.
٨- سقوط هذا : سقوط مص. ٩- فلئن حاول ... الالزام :- م. ١٠- انفصل : اتّصل مج.
١١- للشّكل : للتّشكّل مج. ١٢- فنقول هذا :+ القياس مج. ١٣- ثم إنّه : لأنّه مص.
١٤- لكثير : الكبير مص. ١٥- منع من ذلك : منع ذلك مص. ١٦- الموانع : المانع م. ١٧- كرة : كثرة م.
١٨- أنّ القطعة ... لاتصير كرة مع :- مج. ١٩- و هو : هو مج. ٢٠- فجاز : لجاز مج.
٢١- أن تكون : أن لاتكون م...

العلّة للمعلول[1] موقوفاً على شرط منفصل، مثل[2] اقتضاء الحرارة للين الشّمع و صلابة[3] الملح متوقّف على الطّبيعة الّتى للشّمع و الملح، و إن لم تكن الحرارة مؤثّرة فى تينك الطّبيعتين، فكذلك هاهنا. فهذا ما عندى فى هذا الموضع.

و أمّا قوله : «ولولزم ذلك بسبب[4] فاعل مؤثّر، و هو منفرد بنفسه، لكان المقدار الجسمانى قابلاً فى نفسه من غير هيولاه للفصل و الوصل، و كان[5] له فى نفسه قوّة الانفعال[6]، و قد بانت استحالة هذا؛ فبقى أنّه بمشاركة من الحامل»؛ فمعناه أنّ لزوم الشّكل للجسميّة القائمة بنفسها لوكانت بسبب الفاعل، لكانت الجسميّة[7] وحدها بلاشركة من الهيولىٰ قابلة للفصل و الوصل؛ لكنّا بيّنّا أنّ ذلك محال.

ولقائل أن يقول : لم لايلزم[8] من كون الجسميّة القائمة بنفسها قابلة للشّكل[9] أن تكون قابلة للفصل و الوصل؟ فإنّ قبول الأشكال مغاير لقبول الفصل و الوصل. ألاترى أنّك تأخذ الشّمعة فتشكّلها بأشكال مختلفة مع أنّه لايرد عليها لا الاتّصال ولا الانفصال؟ فإنّ تلك الجسميّة باقية بعينها كماكانت. و إذا ثبت أنّ قبول الأشكال قد ينفكّ عن قبول الاتّصال و الانفصال، لم يلزم من الحكم بكون[10] الجسميّة القائمة بنفسها[11] قابلة للأشكال[12] الحكم بكونها قابلة للفصل و الوصل إلّا بحجة[13] و برهان.

فإن قيل: الدّليل عليه أنّ كلّ ماكان قابلاً للأشكال فإنّه لابدّ و أن يتميّز طرف منه عن طرف آخر[14] منه. وكلّ ماكان كذلك فإنّه يكون قابلاً للقسمة الوهميّة لامحالة. وكلّ ماكان قابلاً للقسمة الوهميّة[15] كان قابلاً للقسمة الانفكاكيّة على مامرّ فى الفصول الماضية. فإذن يلزم أنّ[16] كلّ ماكان قابلاً للأشكال فإنّه يكون قابلاً للفصل و الوصل.

فنقول: هذا الكلام لوصحّت مقدّماته فإنّه يغنى[17] فى إثبات المطلوب عن التّقسيم الّذى مضى،

١- للمعلول : المعلول م، مج. ٢- مثل : مثلا مج. ٣- صلابة : لصلابة م. ٤- بسبب : لسبب مص.
٥- و كان : فكان م، مص. ٦- الانفعال : الانفصال مص. ٧- الجسميّة : للجسميّة مج.
٨- لم لايلزم : لم يلزم م. ٩- للشّكل : التّشكّل مج. ١٠- بكون : كون مص. ١١- بنفسها :- م.
١٢- للأشكال : لأشكال مص. ١٣- بحجّة : لحجّة مص. ١٤- طرف آخر : الطّرف الأخر مص.

فإنّه یمکن أن یقال: الدّلیل علی أنّ الجسمیّة لاتوجد فی غیر مادّة أنّ الجسمیّة یلزمها[١] التّناهی، فیلزمها الشّکل. و کلّ مشکّل[٢] فإنّه یصحّ أن ینقسم. و کلّ ماکان کذلک فإنّه یصحّ علیه الاتّصال و الانفصال. فإذن لو وجدت الجسمیّة لافی مادّة لصحّ[٣] الانفصال و الاتّصال علیها؛ و ذلک محال. فإذن وجودها لافی المادّة محال[٤]. فثبت أنّ هذا الکلام لوصحّ لکان کافیاً فی إثبات المقصود، و حینئذ یصیر الکلام المتقدّم حشواً.

[الفصل الثّالث عشر]

وهم و إشارة[٥]: أو لعلّک تقول: و هذا أیضاً یلزمک فی أشیاء أخر، فإنّ الجزء المفروض من الفلک لیس له شکل الفلک؛ ثمّ نقول[٦]: إنّ الشّکل للفلک مقتضی طباعه، و طبع الجزء و طبع[٧] الکلّ واحد. فنقول لک: إنّ الشّکل حصل للفلک[٨] عن طبیعة قوّة أوجبت لهیولاه تلک الجرمیّة[٩]، و لم یکن ذلک لها عن نفسها أوعن جرمیّتها[١٠]؛ فلمّا وجب لها ذلک، وجب بایجاب ذلک السّبب أن لایکون لما یفرض بعد ذلک جزءاً ما للکلّ لکونه جزءاً مفروضاً بعد حصول صورة الکلّ. فهذا له عن عارض و مانع، و بسبب مقارنة ما تقبل تلک الصّورة و تحملها[١١] و یتجزّأ بها. و أمّا المقدار لو انفرد و لم یکن هناک شیء یوجب شیئاً إلّا طبیعة المقداریّة، و تلک الطّبیعة هی واحدة لم تصر کلّاً و غیر کلّ بحسب ذلک الفرض إلّا من نفسها، لا من علّة ولا من مقارنة قابل، فلایجب أن یستحقّ شیئاً معیّناً ممّا تختلف فیه حتّی[١٢] نفس الکلّیّة[١٣]. فلیس یمکن أن یقال ههنا: لحقها من غیرها شیء بحسب إمکان و قوّة ما[١٤]، أو صلوح موضوع لحوقاً سابقاً، ثمّ تبع ذلک أن صارما هو کالجزء بحالة مخالفة.

١- یلزمها: عرضها م. ٢- مشکّل: شکل مج. ٣- لصحّ: یصحّ م.
٤- فی المادّة محال: فی مادّة محال م.: فی المادّة مص. ٥- وهم و إشارة: إشارة مج.: تنبیه م.
٦- نقول: -م. ٧- طبع الجزء و طبع: طباع الجزء و طباع مص. ٨- حصل للفلک: للفلک حصل م.
٩- الجرمیّة: الجزئیّة م. ١٠- جرمیّتها: جرمها م. ١١- تحملها: + صورة الکلّ مص.
١٢- حتّی: -مص.
[١٣- الکلّیّة: + و الجزئیّة: نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التّنبیهات؛ تصحیح شهابی؛ ص ٧٢]
١٤- [illegible]

التفسیر: هذا الشّکّ إنّما أورده علی الوجه الّذی به أبطل القسم الأوّل من الأقسام الثّلاثة المذکورة، و هو أنّ الجسمیّة[١] القائمة بنفسها لو اقتضت الشّکل المعیّن لزم أن یکون شکل جزئها مساویاً لشکل کلّها. و ذلک الشّکّ[٢] هو أن یقال: إنّ شکل الفلک مقتضی صورته النّوعیّة، مع أنّ جزئه مساو لکلّه فی الماهیّة، و إلّا لکان الفلک مرکّباً و أنّه محال؛ و مع ذلک فإنّه یلزم[٣] أن یکون جزؤه مساویاً لکلّه فی الشّکل. فإذا عقل ذلک[٤] فلیعقل أیضاً کون الجسمیّة مقتضیة للشّکل، و إن لم یجب[٥] أن یکون جزؤها[٦] مساویاً لکلّها فی الشّکل.

و حاصل الجواب: أنّ المقتضی لمثل شکل الکلّ قائم فی الجزء إلّا أنّه یتخلّف[٧] هذا الحکم لمانع. و هو أنّ وجود جزء الجسم البسیط متأخّر عن وجود کلّه، و جزئیّة ذلک الجزء مانعة له من[٨] أن یتشکّل بمثل شکل الکلّ. فإذن کلّ الفلک[٩] و جزؤه[١٠] إنّما اختلفا فی الشّکل بعد اشتراکهما فی المقتضی لذلک الشّکل[١١] و هو الصّورة الفلکیّة لاختلافهما فی الکلّیّة و الجزئیّة. و هذان الوصفان غیر لازمین للماهیّة بل هما من العوارض المفارقة. و العوارض المفارقة لاتحصل إلّا بسبب المادّة. فإذن لولاکون الصّورة الفلکیّة مادّیة، و إلّا لماحصل هذا الاختلاف. و أمّا الجسمیّة المجرّدة لمّا فرضت غیرمفارقة للمادّة استحال أن یکون شیء منهاکلّاً و شیء منها جزءاً؛ لأنّ الاختلاف فی هذین الوصفین لایحصل إلّا بسبب المادّة علی مابیّناه[١٢]. و إذا لم یحصل الاختلاف فی هذین الوصفین استحال اختلافهما فی الشّکل. فهذا حاصل الجواب، و فیه بحث ولکنّا نذکره بعد تفسیر المتن.

أمّا قوله فی الجواب: «إنّ الشّکل حصل للفلک عن طبیعة قوّة أوجبت لهیولاه تلک الجرمیّة[١٣]، و لم یکن لها ذلک عن نفسها أو عن[١٤] جرمیّتها»؛ فمعناه أنّ الشّکل المعیّن إنّما حصل للفلک لأجل قوّة ساریة[١٥] فی هیولیٰ ذلک الفلک. و لم یکن ذلک الشّکل لتلک الهیولیٰ لأجل نفس[١٦] تلک الهیولیٰ، أو لأجل الجرمیّة[١٧] الموجودة فیها. و أمّا تفسیر لفظی القوّة و الطّبیعة فسیأتی فی

١- الجسمیّة: -مص. ٢- الشّکّ: الشّکل مج. ٣- یلزم: لم یلزم مج. ٤- ذلک: -مص.
٥- لم یجب: لم یوجب م. ٦- جزؤها: -م. ٧- یتخلّف: یخلف م.: یختلف مص. ٨- من: -مج.
٩- فإذن کلّ الفلک: فإنّ ذلک الکلّ مج. ١٠- جزؤه: وجوده مج. ١١- الشّکل: التشکّل مج.
١٢- ما بیّناه: ما بیّنّا مص. ١٣- الجرمیّة: الجزئیّة مج. ١٤- أوعن: وعن م، مج.

مكان آخر أولىٰ به من هذا المكان.

و أمّا قوله : «فلمّا وجب لهاذلك، وجب بايجاب[1] ذلك السّبب أن لايكون لمايفرض بعد ذلك جزءاً ما للكلّ لكونه مفروضاً بعد حصول صورة الكلّ»؛ فمعناه أنّ ذلك الشّكل لمّاحصل عن القوّة السّارية فى تلك الهيولىٰ استحال أن يحصل لذلك الجزء[2] مثل ما حصل للكلّ من الشّكل لاستحالة أن يتشكّل الجزء بشكل الكلّ مادام ذلك الجزء جزءاً لذلك الكلّ.

و أمّا قوله : «فهذا له عن عارض و مانع، و بسبب مقارنة ما تقبل تلك الصّورة و تحملها و يتجزّأ بها»؛ معناه ما ذكرنا من أنّ المقتضى لأن يحصل[3] للجزء[4] مثل شكل الكلّ قائم، إلّا أنّه لم يوجد ذلك العارض[5] عرض له، و هو كونه جزءاً لذلك الكلّ، و صار مانعاً عن أن يحصل له مثل شكل الكلّ. و هذا العارض أعنى كونه جزءاً لذلك الكلّ بسبب المادّة المقارنة لتلك الصّورة الحاملة[6] لها المتجزّئة بها. و قد علمت أنّ الاختلاف فى الجزئيّة و الكلّيّة[7] لايكون إلّا لأجل المادّة.

و أمّا قوله : «و أمّا[8] المقدار لوانفرد لم يكن هناك[9] شىء يوجب شيئاً إلّا طبيعة المقدار، و تلك الطّبيعة هى[10] واحدة لم تصر كلّاً و غير كلّ بحسب ذلك الفرض لامن نفسه، ولا من علّة ولا من مقارنة قابل، فلايجب أن يستحقّ شيئاً معيّناً ممّا تختلف فيه حتّى نفس[11] الكلّيّة»؛ فمعناه أنّ المقدار المنفرد بنفسه عن المادّة استحال أن يكون شىء منه كلّاً و شىء منه[12] جزءاً، لأنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة لايجىء من نفس تلك الماهيّة، بل لابدّ و أن يجىء من المادّة[13]. و إذ ليس لها[14] مادّة استحال أن يخالف شىء منها[15] شيئاً فى الكلّيّة[16] و الجزئيّة، فلم يمكن أن يكون[17] جزءاً مخالفاً لكلّه فى الشّكل لمثل العذر[18] الّذى ذكرناه فى الفلك.

و أمّا قوله : «فليس يمكن أن يقال ههنا[19]: لحقها من غيرها شىء بحسب إمكان و قوّة ما[20]، أو

۱- بايجاب : ايجاب م، مص. ۲- لذلك الجزء : للجزء مص. ۳- لأن يحصل : لايتحصّل م.
۴- للجزء : الجزء مج. ۵- العارض :+الّذى مص. ۶- الحاملة : الحاصلة مج.
۷- فى الجزئيّة و الكلّيّة : فى الكلّيّة و الجزئيّة م. ۸- و أمّا : و إن مص. ۹- هناك :- مص.
۱۰- هى : وهى مص. ۱۱- نفس : تغيّر مص. ۱۲- و شىء منه: و منها م. ۱۳- من المادّة : المادّة م.
۱۴- لها :- مج. ۱۵- شىء منها: منه شىء مص.: منه م. ۱۶- فى الكلّيّة : من الكلّيّة مج.
۱۷- أن يكون :- مص. ۱۸- العذر : ذلك القدر مج. ۱۹- ههنا : هنا مج، مص.

صلوح موضوع لحوقاً سابقاً، ثمّ تبع[1] ذلك أن صار ماهو كالجزء بحالة[2] مخالفة»؛ معناه أنّ العذر[3] الّذى ذكرناه[4] فى الفلك هو أنّ ذلك الشّكل كان ممكن الوجود فى نفسه، و كانت القوّة السّارية فى كلّيّة الفلك موجبة له، و كان الموضوع صالحاً مستعدّاً لقبوله، فلاجرم حصل ذلك الشّكل لكلّه، و ذلك يقتضى أن لايحصل مثل ذلك[5] الشّكل للجزء[6] الّذى يفرض[7] بعد ذلك. فهذا هو العذر[8] الّذى ذكرناه فى الفلك، و لايمكن أن يذكر مثله فى الجسميّة القائمة لافى مادّة، فظهر الفرق. والحاصل من الجواب تسليم أنّ الجزء من الفلك قد حصل له[9] مايقتضى تشكّله بشكل الكلّ، و لكن امتنع ذلك لمانع[10] و هو كونه جزءاً[11].

فإذا قيل: الجسميّة القائمة بنفسها لم لايجوز[12] أن يقال: إنّ جزئها أنّما لم يتشكّل بشكل الكلّ لأنّ كونه جزءاً لذلك الكلّ منع عن ذلك؟ فجوابه[13]: أنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة أنّما يحصل بسبب المادّة، فلمّا كانت الصّورة الفلكيّة مادّيّة صحّ كلامنا فيها، و لم يصحّ فى الصوّرة المجرّدة عن المادّة.

و لقائل أن يقول : الّذى تذكرونه من أنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة أنّما يكون لأجل المادّة غير صحيح؛ لأنّ مادّة جزء الصّورة الفلكيّة إمّا أن تكون عين[14] مادّة كلّ تلك الصّورة، أو تكون[15] جزءاً من تلك المادّة. فإن كان الأوّل كان كلّ تلك الصّورة[16] و جزئها حالّين فى محلّ واحد، مع أنّ تلك الصّورة و جزئها متساويان فى الماهيّة، فلم تكن الهيولىٰ بأن تجعل إحديهما كلّاً و الآخر جزءاً أولىٰ[17] من العكس. و إن جاز ذلك فليجز[18] أن تكون الجسميّة المشتركة بين الكلّ[19] و الجزء تقتضى لشىء أن يكون كلّاً و لآخر أن يكون جزءاً. و إن كان الثّانى كانت الهيولىٰ مخالفة لجزئها بالكلّيّة و

۱- تبع : لم يتبع مج. ۲- بحالة : لحالة مص. ۳- العذر: القدر مج. ۴- ذكرناه : ذكرنا م.
۵- ذلك :- مص. ۶- للجزء : لبحر م. ۷- يفرض : يفترض م. :+ فيه مج. ۸- العذر : القدر مج.
۹- حصل له :+ أن مص. ۱۰- لمانع : المانع م. ۱۱- جزءا :+ ما م. ۱۲- لم لايجوز : لايجوز م.
۱۳- فجوابه : لجواز مج. ۱۴- عين : غير م، مص. ۱۵- أو تكون : أو لاتكون مج.
۱۶- أو تكون ... تلك الصّورة : على الهامش بقلم جديد م.
۱۷- إحديهما كلّاً و الآخر جزءاً أولىٰ : الصّورة الّتى هى صورة الكلّ و صورة الكلّ بأولى مص.

الجزئيّة. فإن كان ذلک لهيولیٰ[1] أخریٰ تسلسل. و إن لم‌يكن للهيولیٰ لم‌يكن الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة موقوفاً على كون الشّیء فی الهيولیٰ، فلايلزم من عدم حلول[2] الجسميّة فی الهيولیٰ أن لايحصل فيها اختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة.

فلئن[3] قالوا: هذا المحال[4] إنّما يلزم لوكان كلّ[5] الصّورة و جزؤها معاً فی الوجود و فی الحلول فی تلک الهيولیٰ[6] حتّى يقال : ليست الهيولیٰ بأن تجعل أحدهما كلّاً و الآخر جزءاً أولیٰ من العكس، لكن ليس الأمر كذلک. فإنّ كلّ الصّورة يحلّ[7] فی الهيولیٰ، ثمّ يحصل بعد ذلک جزء الصّورة إمّا لتوهّم، أو اختلاف أعراض. و لمّاتقدّم الكلّ على الجزء،كان كلّ الصّورة[8] أولیٰ بأن يصير كلّاً من جزئها.

فنقول: الآن صدقتم، لكن إذا صحّ ذلک فلم لايجوز أن يقال: الجسميّة الموجودة لافی مادّة[9] يكون وجود كلّيّتها[10] سابقاً على وجود جزءها[11]، فلاجرم كان السّابق أولیٰ بالكلّيّة من الجزء المتأخّر فی الوجود. و إذا[12] ثبت أنّ الجسميّة المجرّدة يمكن وقوع الاختلاف فيها بالكلّيّة[13] و الجزئيّة لم‌يبق بينها و بين الصّورة الفلكيّة فرق[14].

المسئلة السّادسة
فی امتناع خلّو الهيولیٰ عن الصّور الجسميّة

و فيها ثلاثة فصول[15].

[الفصل الرّابع عشر]

تنبيه[16]: هذا الحامل إنّما له الوضع من قبل اقتران الصّورة الجسميّة به[17]. ولوكان له فی حدّ ذاته

۱- ذلک لهيولیٰ : لذلک الهيولی مج. : ذلک الهيولی م. ۲- حلول : حصول مج. ۳- فلئن :فليس م.
۴- المحال : الحال مص. ۵- لوكان كلّ : لوكانت مص. ۶- تلک الهيولی : تلک الماهيّة مج.
۷- يحلّ : يحصل مص. ۸- كلّ الصّورة : كلّ مج. ۹- لافی مادّة : فی مادّة مج. ۱۰- كلّيّتها : كلّها مج.
۱۱- جزءها : جزئيّتها مص. ۱۲- و إذا : فإذا م. ۱۳- بالكلّيّة :- مص. ۱۴- فرق :- م.
۱۵- ثلاثة فصول : فصول ثلثة مص.

وضع، و هو منقسم، كان فی حدّ ذاته ذاحجم؛ أو غيرمنقسم كان فی حدّ نفسه مقطع[1] منتهى إشارة، نقطة[2] إن لم‌ينقسم ألبتّة، أو خطّاً أوسطحاً إن انقسم فی غير جهة الإشارة.

التّفسير: لمّافرغ من بيان أنّ الصّورة لاتنفرد بنفسها عن الهيولیٰ، شرع الآن[3] فی بيان أنّ الهيولیٰ لاتنفرد عن الجسميّة. و الحجّة المشهورة فيه: أنّ الهيولیٰ لوكانت خالية عن الجسميّة لكانت إمّا أن تكون مشاراً إليها، أو لاتكون. و القسمان باطلان، فالقول بانفراد الهيولیٰ عن الصّورة باطل. و المقصود من هذا الفصل إبطال القسم الأوّل، فنقول فی بيانه[4]: الهيولی لوكانت من حيث هی هی[5] مشاراً إليها، لكانت إمّا أن تكون منقسمة من جميع الجوانب، أو لاتكون. و الأوّل باطل لأنّ المنقسم من كلّ الجوانب جسم، فلوكانت الهيولیٰ منقسمة[6] من كلّ الجوانب لكانت الهيولیٰ جسماً[7]، هذا خلف. و الثّانی باطل لأنّ ما لاينقسم فی جميع الجهات، و هو مشار أليه، فإمّا أن لايقبل القسمة أصلاً و هو النّقطة، أو يقبلها فی جهة واحدة فقط و هو الخطّ، أو فی جهتين فقط و هو السّطح.

فنقول: يستحيل أن تكون الهيولی المجرّدة نقطة، و إلّا لكانت النّقطة قائمة بذاتها، لكن ذلک محال. لأنّا إذا فرضنا وصول طرفين من خطّين إليها، فهی إمّا أن تحجب النّقطتين اللّتين هما طرفا الخطّين الواصلين إليها عن التّلاقی، أو لاتحجب. فإن حجبتهما[8] عن التّلاقی انقسمت لمامرّ فی مسئلة الجزء[9] أنّ الوسط الّذی يحجب الطّرفين عن التّلاقی[10] منقسم. و إن لم‌يحجبهما عن التّلاقی، كانت النّقطتان المتلاقيتان لها نافذتين فيها. و ذلک محال، لأنّها قدكانت قائمة بذاتها مباينة عن الخطّين فإمّا أن بقيت مباينة كماكانت، أو لم‌تبق. فإن بقيت مباينة بعد نفوذ طرفی الخطّين فيها، و الحالّ[11] فی المباين عن الخطّين مباين عنهما، فوجب أن يكون طرفا الخطّين متباينين عنهما[12]. فإذن طرفا الخطّين المتناهيين مباينان عنهما، فيكون لهما طرفان آخران، و الكلام فيهماكالكلام فی الأوّلين، فيلزم أن يكون لكلّ واحد من الطّرفين[13] نقطة غيرمتناهية فی موضع واحد. و مع ذلک فإنّه يلزم أن لايكون[14]

۱- مقطع : منقطع م. ۲- نقطة :+و مص. ۳- الآن :- م. ۴- بيانه : بيان م.
۵- لوكانت من حيث هی هی : من حيث هی لوكانت م. ۶- من كلّ الجوانب ... منقسمة :- م.
۷- جسما : جسمانيّة مج. ۸- حجبتهما : حجبتها مص. ۹- الجزء :+ و مج.
۱۰- انقسمت لما ... عن التّلاقی :- م. ۱۱- و الحالّ : فالحالّ م. ۱۲- فوجب ... متباينين عنهما :- م.

لواحد منهما طرف غير مباين[١]؛ لأنّ كلّ نقطة فرضت غيرمباينة عن الخطّ فإنّها تكون حالّة فى النّقطة المباينة. و الحالّ فى المباين مباين، فإذن النّقطة الّتى فرضت غير مباينة عن الخطّ مباينة؛ هذا خلف. و إن لم‌تبق مباينة صارت حالّة فى الخطّين، و على هذا يكون الخطّان حالّين[٢] فى السّطح، و السّطح فى الجسم، و الحالّ فى الحالّ فى شىء حالّ فى ذلك الشّىء، فإذن الهيولیٰ حالّة فى الجسم، و قد فرضناها مجرّدة[٣]؛ هذا خلف. فثبت أنّ النقطة لايمكن أن تكون قائمة بذاتها.

و كذلك الخطّ لايكون قائماً بذاته، و إلّا لكان إذا وصل إليه طرفا السّطحين[٤] لكان إمّا[٥] أن يحجب الخطّين اللّذين هما نهايتا السّطحين عن التّلاقى، أو لايحجبهما؛ و يعود الكلام بعينه.

و كذلك السّطح لايمكن أن يكون قائماً بذاته، و إلّا لكان إذا وصل إليه سطحا جسمين[٦] لكان إمّا أن يمنعهما عن التّلاقى، أو لايمنعهما.

فثبت بهذا أنّ النقطة و الخطّ و السّطح لاتوجد قائمة بذواتها. و عند ذلك نقول: الهيولیٰ يستحيل أن تكون نقطة، أوخطّاً، أو سطحاً، أو جسماً. و كلّ مشاراليه بالذّات فإنّه أحد هذه الأربعة. فإذن الهيولیٰ يستحيل أن تكون[٧] فى حدّ ذاتها مشاراً إليها. و فى هذه الحجّة أبحاث تركناها اختياراً للاختصار. و لنرجع إلى شرح المتن.

قوله : «هذا الحامل إنّما له الوضع من قبل اقتران الصّورة الجسميّة به[٨]»؛ فاعلم أنّ الوضع يقال بالاشتراک على معان؛ و المراد ههناكون الشّىء بحيث يمكن الإشاره إليه. و إذا عرفت ذلك فنقول: المراد أنّ الهيولى أنّما يمكن[٩] الإشارة إليها لأجل الصّورة الجسميّة المقارنة لها.

فإن قيل : ذات[١٠] الهيولیٰ من حيث هى هى إمّا أن يكون لها اختصاص بالحيّز، أو لايكون. فإن كان الأوّل كانت الهيولیٰ هى الجسم نفسه، أو المقدار نفسه[١١]. و إن كان الثّانى فعند حلول الجسميّة فيها إمّا أن تبقى[١٢] تلك الذّات، أو لاتبقى. فإن لم‌تبق لم‌تكن الصّورة الحالّة فيها حالّة فيها؛ لأنّ الموجود لايحلّ فى المعدوم. و إن بقيت فتلك الذّات لاتكون مختصّة بالحيّز و الجهة، فلاتكون

١- غيرمباين : مباين م. ٢- الخطّان حالّين : الخطّ حالّاً مص. ٣- مجرّدة : متجرّدة مص،ه.
٤- السطحين : سطحين مص. ٥- إمّا :- م. ٦- سطحا جسمين : طرفا سطحين مص.
٧- نقطة أو ... يستحيل أن تكون :- مص. ٨- به :- م. ٩- إنّما يمكن : إنّما تكون مص. ١٠- ذات :- م.
١١- المقدار نفسه : المقدار م. ١٢- إمّا أن تبقى : إمّا تبقى مص.

إليها إشارة أصلاً، بل الإشارة إنّما تكون إلى الجسميّة. فإذن[١] قولكم: الهيولیٰ يشار إليها بسبب ما فيها من الجسميّة كلام مجازىّ، بل المشاراليه هو الجسميّة، و أمّا[٢] الهيولى فغير مشار إليها أصلاً. فنقول: هذا باطل بالعرض، فإنّه غير مشاراليه فى ذاته بل بسبب المحلّ. فإذا جاز ذلك فليجز أن تكون الهيولى مشاراً إليها لالذاتها لكن بسبب مايحلّ فيها.

و أمّا قوله : «ولوكان[٣] له فى حدّ ذاته و هو منقسم، كان فى حدّ ذاته ذا حجم»؛ فاعلم أنّ فى ظاهره نظراً؛ لأنّه ليس كلّ ماكان ذاوضع و كان منقسماً، فهو ذوحجم[٤]. لأنّ الخطّ كذلك مع أنّه ليس بذى حجم، لأنّ الخطّ و إن كان فى نفسه مقداراً إلّا أنّه[٥] ليس بذى مقدار؛ بل الحجم هو[٦] المقدار القابل للتّجزئة[٧] من الجوانب الثّلاثة. فإذن يجب أن يكون المراد من هذا الكلام أنّ كلّ ذى وضع يكون منقسماً من جميع[٨] الجوانب فهو ذوحجم.

و أما قوله : «أو غيرمنقسم كان فى نفسه منقطع[٩] منتهى إشارة»؛ معناه[١٠] كلّ ما يشار إليه فلابدّ له[١١] من طرف تنقطع الإشارة عنده، و ذلك الطّرف يجب أن لايكون منقسماً من الجانب الّذى انقطعت الإشارة عنده، و إلّا فيكون قدبقى وراء ذلك المقطع شىء من المشار إليه، فلم‌يكن مقطع الإشارة مقطع[١٢] الإشارة؛ هذا خلف. فإذن كلّ مايكون مقطعاً للإشارة فهو طرف. و لمّاكان كلّ طرف إنّماكان مقطعاً للإشارة لأنّه طرف، لاجرم انعكست تلك الموجبة الكلّيّة موجبة كلّيّة[١٣]، فصدق أنّ كلّ طرف فهو مقطع منتهى إشارة.

و أمّا قوله : «نقطة إن لم‌ينقسم ألبتّة، أوخطّاً أوسطحاً إن انقسم فى غير جهة الإشارة»؛ فمعناه أنّ مقطع الإشارة لمّاثبت أنّه لاينقسم من الجانب الّذى به صار[١٤] مقطعاً للإشارة فهو إن لم‌ينقسم[١٥] ألبتّة كان نقطة، و إن انقسم فى غير مأخذ الإشارة كان خطّاً أوسطحاً. فقد تبيّن[١٦] أنّ الهيولى الخالية عن الصّورة لوكانت مشاراً إليها لكانت: إمّا نقطة، أوخطّاً، أوسطحاً، أوجسماً. و أمّا إبطال ذلك[١٧] فهو

١- فإذن : فإنّ م. ٢- الجسميّة و أمّا : جسميّة ما و مص. ٣- ولو كان : فلوكان م، مص.
٤- فهو ذوحجم : كان ذاحجم مص. : فهذا ذا حجم م. ٥- إلّا أنّه : لأنه م، مج.
٦- بل الحجم هو : بأنّ الحجم هذا م. ٧- للتّجزئة : التّجزئة مج. ٨- من جميع : فى جميع م. : من مص.
٩- منقطع : مقطع م. ١٠- معناه : فمعناه مج. :+أنّ مص. ١١- له :- مص.
١٢- مقطع الإشارة مقطع : منقطع الإشارة منقطع مج. ١٣- كلّيّة : جزئيّة مص. ١٤- به صار : به جاز م.

غير[1] مذكور فى الكتاب و قد ذكرناه.

[الفصل الخامس عشر]

تنبيه : فلو فرضنا هيولىٰ بلاصورة و كانت بلا وضع، ثمّ لحقتها الصّورة فصارت ذات وضع مخصوص. فليس يمكن أن يقال: إنّ ذلك لأنّ الصّورة لحقتها هناك،كمايمكن أن يقال: لوكانت فى صورة توجب لها وضعاً[2] هناك، أوكان[3] قدعرض لها وضع هناك، ثمّ لحقتها الصّورة الأُخرى. و إنّما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنّها مجرّدة بحسب هذا الفرض.

و ليس يمكن[4] أيضاً أن يقال: إنّ الصّورة عيّنت لها وضعاً مخصوصاً من الأوضاع الجزئيّة الّتى تكون لأجزاء كلّ واحد مثلاًكأجزاء الأرض،كمايمكن أن يقال: فى الوجه الّذى ذكرناه من تخصيص وضع جزئىّ بسبب لحوق الصّورة، و هناک وضع جزئىّ، لحوقاً يخصّص[5] أقرب المواضع الطّبيعيّة من ذلك الموضع[6]،كالجزء من الهواء يصير ماء، فيكون موضعه الطّبيعىّ متخصّصاً بسبب موضعه الأوّل، و هو أقرب مكان طبيعىّ للمياه[7] ممّاكان موضعاً لهذا الصّائر ماء، و هو هواء[8]. و إنّما لم يكن[9] هذا أيضاً، لأنّا جعلناها مجرّدة.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل بيان فساد القسم الثّانى و هو أن يقال[10]: الهيولى الخالية عن الصّورة[11] إذا لم تكن مشاراً إليها و لم تكن فى حيّز وجهة، استحال أن تحصل فى حيّز معيّن عند حلول الجسميّة فيها؛ لأنّ حصولها فيه على التّعيين لوكان للجسميّة أو مايلازمها، وجب حصول كلّ الأجسام فيه. و إن كان لأمر غير لازم[12] لجسميّته[13]، أمكن حصول الجسميّة عارياً عن ذلك المخصّص، فحينئذ يجب أن لايحصل فى حيّز معيّن؛ فالهيولىٰ لوكانت خالية عن الجسميّة، ثمّ

١- فهو غير: فغير مج. ٢- وضعا : وصفا مص. ٣- كان :- مص.
٤- فيما نحن فيه ... ليس يمكن : على الهامش م. ٥- يخصّص :+ فى مص.
٦- ذلك الموضع : تلك المواضع مص. ٧- للمياه : للهيات م.: لها مص. ٨- هواء :- م.
٩- لم يمكن : لايمكن م. ١٠- يقال : نقول مج.
١١- عن الصّورة :+ لاتكون مشاراً إليها و بيانه أنّ الهيولى الخالية مج، مص.
١٢- و إن كان لأمر غير لازم: [illegible]

اتّصفت[1] بها فإنّها لاتحصل فى حيّز معيّن؛ بل إمّا أن تحصل فى كلّ الأحياز و هو محال؛ أولا فى شىء منها فحينئذ لاتكون متجسّمة مع أنّا قدفرضناها متجسّمة؛ هذا خلف.

فإن قيل: هذه الحجّة مبنيّة على تساوى الأجسام بأسرها فى الجسميّة، و الكلام عليها[2] قدمرّ؛ إلّا أنّ بعد المساعدة على ذلك فهذا[3] الإشكال لازم عليكم: أمّا أولاً؛ فلأنّ الجسم العنصرى لايجب اتّصافه بشىء من الصّور النّوعيّة على التّعيين مع أنّه يكون أبداً موصوفاً بصورة معيّنة، فلم لايجوز أن يقال: الهيولى إذا اتّصفت بالجسميّة فإنّه و إن كان لايجب حصوله فى حيّز معيّن إلّا أنّه مع ذلك تحصل فى حيّز معيّن؟ و أمّا ثانياً؛ فلأنّ اختصاص كلّ جزء من أجزاء العنصر الواحد بحيّز[4] من أجزاء حيّز ذلك العنصر ليس إلّا على سبيل الاتّفاق. فإذا جاز ذلك فلم لايجوز أن تكون الهيولى الخالية عن[5] الجسميّة تحصل فى حيّز معيّن عند حلول الجسميّة فيها على سبيل الاتّفاق؟

و الجواب أمّا عن الأوّل: فلأنّ قبل كلّ صورة نوعيّة صورة أخرىٰ نوعيّة، وكان الجسم حين ما كان موصوفاً بالصّورة النّوعيّة السّابقة عرض له ماجعله مستعدّاً لقبول الصّورة النّوعيّة اللّاحقة، فلأجل ذلك حصلت الصّورة النّوعيّة المعيّنة[6] دون غيرها. و أمّا الهيولى الخالية عن الصّورة فإنّها[7] قبل الاتّصاف بالصّورة ماكانت موصوفة بصورة أخرى حتّى يقال: إنّها عند اتّصافها بتلك الصّورة عرض لها ما جعلها مستعدّة لقبول الصّورة المعيّنة، فظهر الفرق.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يقال: الهيولى حين كانت خالية عن الصّورة الجسميّة كانت موصوفة بصفات أخرى غير الجسميّة و المقدار[8] و الشّكل، و تلك الصّفات كانت متعاقبة، فلاجرم صحّ أن يقال: إنّ الهيولىٰ قبل اتّصافها بالجسميّة كان قد عرض لها عارض أعدّها[9] لقبول الجسميّة[10] مع صورة نوعيّة خاصّة، فلاجرم حصلت بعد التّجسّم فى حيّز معيّن؟ و بالجملة فالفرق الّذى ذكرتموه إنّما يصحّ لو قلنا: الهيولىٰ قد كانت خالية عن الجسميّة و عن جميع الصّفات. أمّا لو قلنا: إنّها و إن كانت خالية عن الجسميّة[11] إلّا أنّهاكانت موصوفة بصفات أخر، وكلّ واحد منهاكان مسبوقاً بآخر[12]، وكلّ

١- ثمّ اتّصفت : لم يصف م. ٢- عليها : عليه م، مص. ٣- فهذا : فإنّ هذا مص. ٤- بحيّز : بجزء مص.
٥- الخالية عن :+ الصّورة مص. و أيضاً على هامش مج. ٦- المعيّنة :+ و مص. ٧- فإنّها : فلأنّها مج.
٨- والمقدار : فالمقدار م. ٩- أعدّها : أعدّ مص. ١٠- كان قد عرض ... لقبول الجسميّة : على الهامش م.
[illegible]

متقدّم منها كان علّة لاستعداد المادّة لقبول المتأخّر، لم تمنع [١] أن يقال: المادّة قبل اتّصافها بالجسميّة حصل فيها أمر أعدّ المادّة لقبول الجسميّة مع صورة نوعيّة معيّنة. و على هذا التّقدير تسقط حجّتكم الّتى عوّلتم عليها.

فلئن أبطلتم ذلک بأنّ الهيولىٰ قبل اتّصافها بالجسميّة قد كانت شيئاً واحداً [٢] بالقوّة و بالفعل [٣]، و بعد اتّصافها بالجسميّة [٤] لابدّ و أن [٥] تتجزّأ بالقوّة، فيكون الشّىء الّذى لم يكن منقسماً بالقوّة هو بعينه يصير منقسماً بالقوّة، و ذلک محال؛ فنقول هذا ساقط لوجهين:

الأوّل؛ و هو أنّ الهيولىٰ فى حدّ ذاتها و إن لازمتها الجسميّة مغايرة لتلک الجسميّة، فهى من حيث هى هى إمّا أن تكون قابلة للقسمة، أو لاتكون. فإن كانت قابلة للقسمة سقط أصل الكلام. و إن لم تكن فإمّا أن تمتنع صيرورة ما ليس بمنقسم منقسماً، أو لاتمتنع. فإن لم تمتنع [٦] سقط [٧] أصل الكلام أيضاً [٨]. و إن امتنع كانت الهيولىٰ -و إن لازمتها الجسميّة- ممتنعة القسمة، فيكون الجسم لكونه مادّيّاً ممتنع القسمة؛ هذا خلف.

الثّانى؛ لم لايجوز أن يقال: قبول الهيولىٰ للقسمة موقوف على حصول الصّورة؟ فعند فقدانها لاتقبل القسمة لفقدان الشّرط، و عند حصولها تقبلها لحصول الشّرط. ثمّ إن ساعدنا على صحّة هذا الكلام ولكنّا نقول: إنّه لو صحّ لكان كافياً فى بيان امتناع انفراد الهيولىٰ عن الصّورة، فتقع الحجّة الّتى ذكرتموها أوّلاً [٩] لغواً.

و أمّا الجواب عن الثّانى: فهو أنّ كلّ جزء من أجزاء عنصر واحد إنّما اختصّ بجزء من أجزاء حيّز ذلک العنصر لأنّه كان [١٠] قبل اتّصافه بالصّورة المعيّنة [١١] موصوفاً بصورة أخرىٰ، وكان [١٢] بسببها حاصلاً فى حيّز معيّن بحيث لو حدثت فيها [١٣] صورة أخرىٰ لكان حيّزها معيّناً. لأنّ الجزء المعيّن من الهواء يكون فى حيّز معيّن، فإذا انقلب ماء [١٤] فإنّه لثقله لابدّ و أن ينزل إلى الجزء المسامت لذلک [١٥]

١- لم تمنع: لم يمتنع مج. ٢- واحد: + ولم تكن منقسمه مج. ٣- و بالفعل: ولا بالفعل مج.
٤- قد كان واحداً ... بالجسميّة: على الهامش م. ٥- لابدّ و أن: لابدّ بأن مج.
٦- صيرورة ما ... لم تمتنع: - مج. ٧- سقط: فيسقط مج. ٨- و إن لم تكن فإمّا ... الكلام أيضاً: - م.
٩- أوّلاً: - مص. ١٠- لأنّه كان: لأنّه م. ١١- المعيّنة: + كان م. ١٢- وكان: فكان م.

الجزء [١] من حيّز الماء. فاختصاصه بعد صيرورته ماء بذلک الجزء من حيّز الماء [٢] لأنّه كان قبل صيرورته ماء مخصوصا بالحيّز الآخر. و اختصاصه بذلک الحيّز إنّما كان لاختصاصه قبل ذلک بحيّز آخر. فيكون سبب اختصاصه بكلّ حيّز معيّن اختصاصه قبل ذلک الحيّز [٣] بحيّز آخر معيّن. و اعلم [٤] أنّ هذا الجواب هو بعينه الجواب عن السّؤال الأوّل، وكلا منا عليه ككلامنا على ذلک الجواب. و لنرجع إلى شرح المتن.

قوله: «فلوفرضنا هيولىٰ بلاصورة و كانت [٥] بلاوضع، ثمّ لحقتها الصّورة فصارت ذات وضع مخصوص، فليس يمكن أن يقال: إنّ ذلک لأنّ الصّورة لحقتها هناک. كما يمكن أن يقال: لوكانت [٦] فى صورة توجب لها وضعاً هناک، أوكان [٧] قدعرض لها وضع هناک، ثمّ لحقتها الصّورة الأخرىٰ. و إنّما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنّها مجرّدة بحسب هذا الفرض [٨]»؛ فمعناه أنّ الهيولى إذا لم يكن لها فى نفسها حيّز و لا إليها إشارة، فلوفرضناها خالية عن الصّورة [٩]، فإذا [١٠] حدثت الصّورة فيها فلايمكن أن تحصل فى حيّز معيّن؛ لأنّ حصولها فى ذلک الحيّز إنّما يكون لأجل أنّ الصّورة حصلت فى المادّة عندما كانت المادّة فى ذلک الحيّز. و هذا إنّما يمكن لوكانت المادّة قبل حدوث هذه الصّورة فيها موصوفة بالجسميّة و متخصّصة بحيّزما. فإمّا إذا فرضت خالية عن الجسميّة لم يصحّ أن يقال: إنّه [١١] حدثت الصّورة فيها عندما كانت فى ذلک الحيّز.

و لقائل أن يقول: حصول الصّورة فيها عند ما تكون هى فى ذلک الحيّز سبب لاختصاصها بذلک الحيّز، ولايلزم [١٢] من انتفاء سبب معيّن انتفاء المسبّب. فلايلزم من حصول الجسميّة فى المادّة الّتى ماكانت مختصّة بحيّز أن لايتخصّص لها حيّز، لاحتمال أنّ المادّة و إن كانت خالية عن الجسميّة ولكنّها كانت موصوفة بصفات أخر غير الجسميّة، و أنّ تلک الصفات أعدّت المادّة للجسميّة و للحصول [١٣] فى حيّز معيّن دون سائر الأحياز.

و أمّا قوله: «و ليس يمكن أيضاً أن يقال» إلى آخره؛ فمعناه ما ذكرناه فى الجواب عن السّؤال

١- لذلک الجزء: لذلک الحيّز مج. ٢- فاختصاصه ... حيّز الماء: - م. ٣- ذلک الحيّز: ذلک مص.
٤- واعلم: فاعلم مص. ٥- بلاصورة و كانت: - مج، مص. ٦- لوكانت: و كانت مص.
٧- أو كان: إذكان مج.: و كان مص. ٨- الفرض: الوضع مج، مص. ٩- عن الصّورة: + و الوضع معا م.

الثّانی. فإنّه إذا قیل لنا: لم لایجوز أن یختصّ ذلک الجسم بحیّز معیّن، و إن کان ذلک الحیّز و غیره بالنّسبة إلیه سواء[۱]؟ کما أنّ القطرة من الماء مختصّة بحیّز واحد من حیّز کلّیّة الماء، و إن کان جمیع[۲] حیّز الماء بالنّسبة إلی تلک[۳] القطرة علی السّواء. کان جوابنا عنه أن نقول: الجزء من الهواء إذا صار ماء فإنّ تعیّن موضعه بعد صیرورته ماء إنّما کان لأنّ موضعه کان متعیّناً حین[۴] کان هواء، لأنّه[۵] حین کان هواء کان حاصلاً فی حیّز معیّن. فإذا صار ماء وجب بمقتضی ثقله أن ینزل إلی أقرب حیّز من الحیّز الّذی کان موضعاً[۶] لهذا الّذی صار الآن ماء حین کان هو[۷] هواء. فإذن تعیّن حیّزه فی الحال بسبب تعیّن حیّزه[۸] قبل ذلک. و هذا یقتضی أن یکون قبل کلّ وضع معیّن[۹] وضع آخر معیّن لیکون[۱۰] السّابق علّة[۱۱] للّاحق[۱۲]. فأمّا إذا کانت الهیولیٰ خالیة عن الجسمیّة فإنّه لایتأتّی فیها هذا الوجه، فظهر الفرق.

و لقائل أن یقول: لانزاع فی کون الوضع السّابق علّة لتعیّن[۱۳] الوضع اللّاحق، ولکن لایلزم من انتفاء الوضع السّابق أن لایتعیّن الوضع اللّاحق، لاحتمال أنّ الهیولیٰ[۱۴] و إن کانت خالیة عن الجسمیّة لکنّها[۱۵] موصوفة بأمور أخر، أعدّت المادّة عند التّجسّم لاختصاصه بالموضع[۱۶] المعیّن، و تقریره[۱۷] مامرّ.

[الفصل السّادس عشر]

تذنیب : فأحدس من هذا أنّ الهیولیٰ لاتتجرّد عن الصّورة الجسمیّة[۱۸].

التّفسیر : قد علمت أنّ الحجّة علی إبطال انفراد الهیولی عن الصّورة أنّ الهیولی الخالیة عن الصّورة إمّا أن تکون مشاراً إلیها، أو لاتکون. و القسم الثّانی إنّما أبطلناه بأن قلنا: إذا حصلت الصّورة فیها فإمّا أن تحصل فی کلّ الأحیاز، أو لافی شیء من الأحیاز، أو فی حیّز معیّن. و لمّا کان فساد القسم

۱- سواء : علی السواء مج. ۲- جمیع :+ أجزاء م، مص. ۳- تلک :- مص. ۴- حین :- مص.
۵- هواء لأنّه : هواء لا لأنّه مص. : هو لا لأنّه م. ۶- موضعا : موضوعا مص. ۷- هو :- مص.
۸- حیّزه : حیّز مص. ۹- معیّن :- مص. ۱۰- لیکون : فیکون مج. ۱۱- علّة : علّیة مص.
۱۲- للاحق : اللّاحق م. ۱۳- علّة لتعیّن : علّیة یتعیّن مص. ۱۴- أنّ الهیولی : أن تکون الهیولی مج.
۱۵- لکنّها :+ کانت مص. ۱۶- بالموضع : بالوضع مج.

الأوّل و الثّانی ظاهراً لم یتعرّض الشّیخ لإبطالهما لظهور فسادهما، بل اقتصر علی إبطال القسم الثّالث. ثمّ إنّه لمّا لم یتعرّض إلّا لإبطال القسم الثّالث[۱] فقط، لاجرم لم یقل بعد إبطاله: إنّه یلزم استحالة خلوّ الهیولی عن الصّورة، بل أمر بأن تحدس[۲] ذلک. یعنی[۳] لمّا بطل القسم الثّالث[۴]. فمن تنبّه بعد ذلک لفساد القسمین الأوّلین، فعند[۵] ذلک یعلم امتناع خلوّ الهیولیٰ عن الصّورة. فلهذا السّبب قال: فأحدس[۶] أنّ الهیولیٰ لاتتجرّد عن الصّورة، و لم یقل: فثبت أنّ الهیولیٰ لاتتجرّد[۷].

المسئلة السّابعه

فی بیان استحالة خلوّ الهیولیٰ عن الصّورة النّوعیّة

و فیها فصلان.

[الفصل السّابع عشر]

تنبیه : و الهیولیٰ قد لاتخلو أیضاً عن صور أخری. و کیف و لابدّ من أن تکون إمّا مع صورة توجب قبول الانفکاک و الالتئام و التّشکّل بسهولة أو بعسر، أو مع صورة توجب امتناع قبول تلک، و کلّ ذلک غیر الجرمیّة. و کذلک[۸] لابدّ له من استحقاق مکان خاصّ، أو وضع خاصّ متعیّنین. و کلّ ذلک غیر مقتضی الجرمیّة العامّة[۹] المشترکة فیها.

التّفسیر: لمّا فرغ عن بیان أنّ الهیولی لاتنفکّ عن الصّورة الجرمیّة، شرع الآن فی بیان وجوب اتّصافها بصور أخر[۱۰] بعضها مناسبة للکیف، و بعضها مناسبة للأین. أمّا إثبات الصّور[۱۱] المناسبة للکیف، فلأنّ الأجسام بعد اشتراکها بأسرها فی الجسمیّة منقسمة إلی أقسام ثلاثة : أحدها، الأجسام القابلة للانفکاک و الالتئام و التّشکّلات بسهولة و هی الأجسام الرّطبة. و ثانیها، مایقبل هذه الأمور بعسر و هی الأجسام الیابسة. و ثالثها، ما لایقبل الانفکاک و الالتئام و التّشکّلات أصلاً و هی الأجسام

۱- ثمّ إنّه لمّا ... القسم الثالث :- مص. ۲- تحدس : یخدش مج. ۳- یعنی : اعنی مج.
۴- الثالث :+ فقط مج. ۵- فعند : فغیر مص. ۶- فأحدس : فأخدش مج.
۷- لاتتجرّد :+ عن الصّورة مص. :+ واللّه اعلم م. ۸- و کذلک : فکذلک مص. ۹- العامّة : القائمة مص.

الفلكيّة.

و إذا عرفت ذلک فنقول: اختصاص کلّ واحد من الأجسام[۱] بکلّ واحد[۲] من هذه الأحکام لایمکن أن یکون للجسمیّة العامّة المشترکة فیها، ولا للوازمها، ولا للفاعل المباین. فإنّه إن لم‌یکن الجسم المختصّ بالصّفة المعیّنة مستحقّاً لتلک الصّفة،کان تخصیص الفاعل له بتلک الصّفة دون سائر الصّفات و دون سائر الأجسام أمراً ممکناً وقع لاعن سبب، و ذلک محال. و إن‌کان الجسم المعیّن مستحقّاً لتلک الصّفة[۳]، فذلک الاستحقاق لایکون للجسمیّة المشترکة فیها، فلابدّ و أن یکون ذلک لأجل صورة نوعیّة مغایرة للصّورة الجرمیّة، و ذلک هو المطلوب.

و لقائل أن یقول: هذه الحجّة مبنیّة علی اشتراک الأجسام بأسرها فی الجسمیّة، و قد بیّنّا أنّ ذلک ممّا یحتاج فیه إلی برهان علی مذهب الشّیخ. ثمّ لئن وقعت المساعدة علی ذلک، لکنّ الأجسام کما اختلفت فی الصّفات الّتی ذکرتموها، فقد اختلفت أیضاً فی الصّور[۴] الّتی هی مبادی تلک الصّفات. فإن‌کان اختصاصها بتلک الصّفات یجب أن یکون لصور نوعیّة، لکان اختصاصها بتلک الصّور[۵] یجب أن یکون لصور أخریٰ، ثمّ الکلام فیهاکالکلام فی الأوّل فیلزم التّسلسل.

فلئن قیل: اختصاص الأجسام العنصریّة بصورها المعیّنة إنّماکان لأنّ[۶] المادّة قبل حدوث تلک الصّورة فیهاکانت موصوفة بصورة[۷] أخری، لأجلها استعدّت المادّة لقبول الصّور[۸] اللّاحقة. و أمّا اختصاص الأجسام الفلکیّة بصورها النّوعیّة فلأنّ لکلّ فلک مادّة مخالفة بالماهیّة لمادّة الفلک الآخر، و کلّ مادّة لاتقبل إلّا الصّورة الّتی حصلت فیها. فهذا هو السّبب فی اختصاص کلّ جسم بصورته النّوعیّة. فنقول: إذا جوّزتم ذلک فجوّزوا مثله فی الکیفیّات حتّی نقول: الأجسام العنصریّة إنّما اختصّ کلّ واحد منها بکیفیّة معیّنة لأنه کان قبل الاتّصاف بها موصوفاً بکیفیّة[۹] أخریٰ، لأجلها استعدّت المادّة لقبول الکیفیّة اللّاحقة. و أمّا الأجسام الفلکیّة فإنّما اختصّ کلّ واحد منها بکیفیّة معیّنة[۱۰] لأنّ مادّته لاتقبل إلّا تلک الکیفیّة. و علی هذا التّقدیر تسقط الحاجة إلی إثبات هذه الصّورة

۱- من الأجسام: من أقسام الأجسام مج. ۲- بکلّ واحد: لکلّ واحد مص: بکلّ مج. ۳- الصّفة: - مص.
۴- فی الصّور: الصّورة م، مج. ۵- یجب أن یکون ... بتلک الصّور: - م. ۶- لأنّ: - مص.

النّوعیّة[۱].

ثمّ إن وقعت المساعدة علی إثبات أمر زائد علی مادّة الجسم و صورته الجسمیّة[۲] لیکون مبدءاً لهذه الکیفیّات، ولکن لم‌قلتم: إنّه لابدّ من إثبات ذلک فی کلّ جسم؟ بیانه[۳] أنّ عدم قبول الفلک للکیفیّات المختلفة لایمکن القطع بأن یکون لأجل صورة، و ذلک[۴] لأنّ تلک الصّورة إمّا أن تکون لازمة لجسمیّة الفلک، أو لاتکون.

فإن لم‌تکن لازمة،کانت ممکنة الزّوال. فلاتکون علّة للحکم الّذی یمتنع زواله، و هو عدم قبول الکیفیّات المختلفة.

و أمّا إن‌کانت لازمة، فذلک اللّزوم إمّا أن یکون[۵] لنفس الجسمیّة، أو لما یکون حالّاً فیها، أو لمایکون محلّاً لها، أو لمالایکون حالّاً فیها و لامحلّاً لها.

و الأوّل باطل، لأنّ الجسمیّة إن‌کانت أمراً مشترکاً فیه بین الأقسام[۶] کلّهاکانت الصّورة الفلکیّة اللّازمة لها مشترکاً فیها بین الأجسام کلّها. و إن لم‌تکن الجسمیّة مشترکاً فیها فقد[۷] سقط أصل الحجّة.

و أمّا الثّانی فهو باطل أیضاً، لأنّ ذلک الحالّ[۸] إن لم‌یکن لازماً لم‌یکن الحاصل بسببه[۹] لازماً؛ و إن‌کان لازماً عاد التّقسیم و لزم التّسلسل.

و أمّا الرّابع و هو أن یکون اختصاص الفلک بالکیفیّة اللّازمة له لشئ غیر حالّ فیه و لامحلّ له فهو أیضاً باطل؛ لأنّ ذلک الشّیء إمّا أن یکون جسماً، أو جسمانیّاً، أو لاجسماً و لاجسمانیّاً. و الأوّلان باطلان بالتّقسیم الّذی مضی. و الثّالث نسبته إلی جسمیّة الفلک کنسبته إلی جسمیّة غیره، فلیس بأن یفید لجسمیّة الفلک[۱۰] تلک الکیفیّة أولیٰ من أن[۱۱] یفید لجسمیّة غیره تلک الکیفیّة. و أیضاً فبتقدیر صحّة[۱۲] هذا القسم فإنّه یبطل المقصود؛ لأنّ اختصاص الفلک بالکیفیّة المعیّنة إذاکان لأجل شیء غیر حالّ فیه و لامحلّ له فقد سقطت الحاجة إلی إثبات الصّورة النّوعیّة.

۱- النّوعیّة: - مص. ۲- صورته الجسمیّة: صورة الجسم مص. ۳- بیانه: + و هو م، مص.
۴- و ذلک: ذلک مص. ۵- أن یکون: - مص. ۶- الأقسام: الأجسام مج. ۷- فقد: فقط م.

و لمّا بطلت الأقسام[1] كلّها سوى القسم[2] الثّالث، ثبت أنّه لايمكن القول بلزوم كيفيّة معيّنة إلّا لأجل مادّته: إمّا بواسطة، أو بغير واسطة. و إذا كانت المادّة كافية فى هذا اللزوم ثبت أنّه لايمكن الاستدلال بلزوم الكيفيّة المعيّنة للفلك على إثبات صورة نوعيّة له. فثبت أنّ الحجّة الّتى ذكروها[3] لايمكن الاحتجاج بها على أنّ الجسم الّذى لايقبل الأشكال المختلفة لابعسر و لابسهولة إنّما كان كذلك لأجل صورة حالّة فيه.

و أمّا العناصر فمعلوم أنّها على قسمين: أحدهما مايقبل الأشكال المختلفة بسهولة؛ و ثانيهما[4] ما يقبلها[5] بعسر. فلم لايجوز أن يقال: إنّ سهولة قبول التّشكّلات معلّلة بعلّة وجوديّة، و أمّا صعوبة قبولها فإنّها معلّلة بعدم تلك العلّة أو بالعكس؟ و على هذا التّقدير لايظهر امتناع خلوّ الأجسام العنصريّة عن الصّور[6] النّوعيّة.

ثمّ إن[7] وقعت المساعدة على أنّ الصّفات الثّلاثة أعنى: سهولة قبول الأشكال[8] و صعوبة قبولها، و عدم قبولها[9] لابدّ من اسنادها إلى علل وجوديّة، فلم قلتم إنّ تلك العلل صور؟ بيانه أنّ الصّورة[10] عندكم عبارة عن الحالّ المقوّم لمحلّه، أى[11] الحالّ الّذى يكون سبباً لوجود محلّه. و إذا عرفت ذلك فهب أنّ الحجّة الّتى ذكرتموها تدلّ على تعليل هذه الأحكام بأمور موجودة فى الأجسام، لكن لابدّ من الدّلالة على أنّ تلك الأمور أسباب لوجود تلك الأجسام حتّى يثبت كون تلك[12] الأمور صوراً؛ و إلّا فلاتكون صوراً بل تكون أعراضاً. و أنا[13] إلى الآن مارأيت أحداً منهم[14] يشاغل باقامة البرهان على ذلك.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ الحجّة الّتى ذكروها[15] تدلّ على إثبات الصّور النّوعيّة لكن ههنا ما يدلّ على نفيها. و ذلك من وجهين:

الأوّل : إنّ هذه الصّور إمّا أن تكون حالّة فى الجسم، أو فى الهيولىٰ لكن بشرط[16] حلول

١- الأقسام : الانقسام م. ٢- القسم :- مص. ٣- ذكروها : ذكرها مص. ٤- ثانيهما : ثانيها م، مص.
٥- مايقبلها : مايقبلها م. ٦- الصّور : الصّورة م، مص. ٧- ثمّ إن : ثمّ لئن م، مج.
٨- الأشكال : الانفكاك م، مص. ٩- قبولها و عدم قبولها : قبوله و عدم قبوله م.
١٠- أنّ الصّورة : أنّ الصّور مج. ١١- الحال المقوّم لمحلّه أى :- م. ١٢- كون تلك : كون مص.
١٣- أنا :- مص. ١٤- منهم :- مص. ١٥- ذكروها : ذكرناها مج.

الجسميّة فيها. و على[1] التّقديرين فإنّها فى وجودها تكون محتاجة إلى الجسميّة[2]. فلوكانت الجسميّة معلولة لها لزم الدّور؛ و هو محال. و إذا لم تكن الجسميّة معلولة لها، و لم تكن هى علّة للجسميّة بوجه، لم تكن مقوّمة للجسميّة، فلم تكن صوراً.

الثّانى؛ و هو أنّهم إمّا أن يثبتوا فى الجسم صورة واحدة تكون هى مبدأً لما فيه من الكيف[3]، و لمافيه من الأين، و لمافيه من المقدار، و لمافيه من الشّكل، فحينئذ قدحكموا بأنّه قد صدر عن الصّورة الواحدة أكثر من أثر واحد؛ و هو عندهم[4] منكر. و إمّا أن يثبتوا فى الجسم بحسب كلّ عرض مخصوص صورة مخصوصة؛ و حينئذ قدحكموا[5] بإثبات صور كثيرة[6] للمادّة الواحدة. ثمّ إنّ هذه الأعراض غيرمترتّبة، فإنّه ليس بأن يقال: حصول الجسم فى الأين المخصوص لأجل اتّصافه بالمقدار المخصوص بأولىٰ من العكس. و كذلك[7] ليس بأن يقال: إنّ اتّصافه بالشّكل لأجل اتّصافه بالحرارة أو البرودة أولىٰ من العكس. بل ليس بأن يقال: اتّصاف النّار باليبوسة لأجل اتّصافها بالحرارة أولىٰ من العكس، فإنّا قدنجد الحرارة واليبوسة منفكّة كلّ واحدة منهما عن صاحبتها. و إذا ثبت أنّه ليس اتّصاف الجسم ببعض هذه الصّفات بواسطة اتّصافه بالآخر، وجب أن لايكون اتّصافه بالصّورة الّتى هى مبدأً بعض هذه الأعراض بواسطة اتّصافه بالصّورة الّتى هى مبدأً[8] البعض الآخر. فإذن يكون اتّصاف الجسم بتلك الصّور الكثيرة لاعلى سبيل التّقديم و التّأخير[9]، فيكون للشّىء الواحد صور كثيرة فى درجة واحدة؛ و ذلك محال عندهم. فهذه شكوك على الحجّة المذكورة على إثبات الصّور النّوعيّة يجب الاحتيال[10] فى حلّها على من أراد إثباتها.

و أما الدّلالة على إثبات الصّور المناسبة لباب الأين[11] فهو أنّه لابدّ لكلّ جسم من استحقاق مكان خاصّ كما[12] لغير الفلك المحيط، أو وضع خاصّ كما للفلك المحيط و غيره. و كلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة العامّة المشتركة فيها.

١- و على :+ هذين مص. ٢- فيها و على التقديرين ... إلى الجسميّة :- م. ٣- الكيف : الكيفيّة + و مبدءا مج.
٤- عندهم : عندكم مص. ٥- بأنّه قد صدر ... و حينئذ قدحكموا :- م.
٦- صور كثيرة : الصّور الكثيرة م، مص. ٧- كذلك : ذلك مج. ٨- بعض هذه ... هى مبدأ :- م.
٩- التّقديم و التّأخير : التقدّم و التأخّر مص. ١٠- الاحتيال : الاختيار م. ١١- لباب الأين : لأنّ الأين م.

و اعلم أنّ الشّكوك المذكورة متوجّهة ههنا أيضاً مع أنّ ههنا زيادة بحث عن المقدّمة القائلة: إنّه لابدّ لكلّ جسم من استحقاق مكان خاصّ[١]. و سيأتى ذلك فى النّمط الثّانى[٢] إن شاء اللّه تعالى.

و أمّا عبارة الكتاب فى هذا الفصل فغنيّة عن الشّرح. و إنّما فرض الكلام من الكيفيّات فى[٣] سهولة قبول الأشكال و عسر قبولها و عدم قبولها، لأنّه يمكن ههنا بيان أنّ الأجسام لاتخلو عن هذه الأمور. فإنّ الأجسام[٤] إمّا أن تكون قابلة للتّشكّلات المختلفة، أو لاتكون. فإن كانت قابلة لها فتلك القابليّة إمّا أن تكون سهلة، أو لاتكون[٥]. فبهذا الطّريق يظهر امتناع خلوّها عن هذه الكيفيّات. و إذا ثبت اسنادها إلى صور نوعيّة موجودة فى تلك الموادّ لزم القطع بامتناع خلوّ الهيولىٰ عن تلك الصّورة. و أمّا فى الحرارة و البرودة و سائر أنواع الكيف إلّا قليلاً منها فإنّه لايمكن بيان امتناع خلوّ الجسم عنها، فلايلزم من وجوب اسنادها[٦] إلى الصّور بيان امتناع خلوّ الجسم عن تلك الصّورة النّوعيّة.

[الفصل الثّامن عشر]

إشارة[٧]: واعلم أنّه ليس يكفى أيضاً وجود الحامل حتّى تتعيّن صورة جرمانيّة[٨] و إلّا لوجب التّشابه المذكور، بل يحتاج[٩] فيما يختلف أحواله إلى معيّنات و أحوال متّفقة من خارج يتحدّد بها مايجب من القدر و الشّكل. و هذا سرّ تطّلع منه على أسرار أخرىٰ.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل ذكر كلام يصلح[١٠] جواباً عن سؤال[١١] يذكر[١٢] على دليلين أوردهما الشّيخ فى هذا الكتاب:

أحدهما؛ أنّه لمّا استدلّ على أنّ الصّورة الجسميّة لاتنفرد بنفسها عن الهيولىٰ بأن قال: لزوم المقدار و الشّكل لها إمّا أن يكون لذاتها، أو للفاعل، أو للحامل. و اختار أن يكون ذلك للحامل. و أبطل أن يكون لنفس الجسميّة بأنّه لوكان كذلك للزم استواء جميع الأجسام فى المقادير و الشّكل، و لزم أيضاً مساواة الكلّ و الجزء فى المقدار و الشّكل.

١- كما لغير الفلك المحيط ... مكان خاص :-م. [٢- راجع : النّمط الثّانى؛ الفصل الخامس، ص ١٢٩]
٣- من الكيفيّات فى : فى كيفيّات مج. ٤- الأجسام : الجسميّة مص. ٥- لاتكون : عسرة مج.
٦- إسنادها : استنادها مج. ٧- إشارة : تنبيه مص. ٨- جرمانيّة : جسمانيّة مص. ٩- يحتاج :+ فيه مص.
١٠- يصلح :+ أن يكون مص. ١١- سؤال : سؤالين مص. ١٢- يذكر : ذكر مج.

فكان[١] لقائل أن يقول: هذا أيضاً يلزمك على ما اخترته من أنّ المقدار و الشّكل لأجل المادّة، لأنّ الأجسام العنصريّة غير مختلفة فى موادّها، فكان[٢] يجب استواؤها فى المقدار و الشّكل.

و ثانيهما؛ أنّه لمّا استدلّ على إثبات الصّور النّوعيّة بأن قال[٣]: الأجسام بعد اشتراكها فى الجسميّة مختلفة فى هذه الكيفيّات، فلابدّ و أن يكون اختصاص كلّ واحد منها[٤] بكيفيّته الخاصّة لأجل صورة نوعيّة مختصّة[٥] به.

و كان لقائل أن يقول: لوكان اختصاص كلّ واحد منها بكيفيّته الخاصّة[٦] لأجل صورة نوعيّة مختصّة به لكان اختصاص كلّ واحد منها بتلك الصّورة لصورة أخرى، و لزم التّسلسل.

ثمّ لمّا كان الجواب عن هذين السّؤالين جواباً واحداً لاجرم لم يذكر ما يصلح أن يكون جواباً عن هذا السّؤال فى المسئلة الأولىٰ، بل أخّر[٧] إلى هذا الموضع ليكون جواباً عن السّؤالين فى المسئلتين. و تقرير ذلك الجواب فى المسئلة الأولىٰ: أنّا لانقول المادّة تكفى فى تعيّن[٨] الشّكل و المقدار، بل تحتاج فى حصول الأحوال المختلفة من المقادير و الأشكال و الأيون إلى أمور أخر لأجلها تصير المادّة مستعدّة لقبول مقدار خاصّ دون غيره. و تلك الأمور لابدّ و أن تكون هى أيضاً مسبوقة بأمور أخر حتّى يكون كلّ سابق سبباً لاستعداد المادّة لقبول مايحصل عقيبه.

و هذا سرّ عظيم تطّلع منه على أسرار أخرىٰ، و تلك الأسرار هى أنّ ذلك يقتضى أن لايكون للحوادث بداية زمانيّة[٩]، و أنّه لابدّ من حركة سرمديّة لابداية لها ولانهاية لتكون[١٠] تلك الحركة سبباً لحصول الاستعدادات المختلفة فى المادّة. و هذا هو الجواب بعينه عن السّؤال المذكور فى مسئلة[١١] إثبات الصّور النّوعيّة، و إن كنّا[١٢] قد بيّنّا أنّ هذا يمنعهم من إثباتها. و هو الجواب أيضاً عن السّؤال المذكور على الدّلالة[١٣] على استحالة خلوّ الهيولىٰ عن الصّورة على مامرّ تقريره من قبل[١٤].

١- فكان : و مص. ٢- فكان : وكان مج، مص. ٣- قال :- مص. ٤- منها : منهما مص.
٥- مختصّة : خاصّة مص. ٦- الخاصّة :- مص. ٧- أخّر : أخّره مص. ٨- تعيّن : تعيين مص.
٩- بداية زمانيّة : الزمانيّة مبدءاً م. ١٠- لتكون : لكون مص. ١١- مسئلة :- مص.
١٢- ان كنّا : ان كان مص. ١٣- على الدّلالة :- م. ١٤- من قبل : قبل م، مص.

المسئلة الثّامنة
فی بیان کیفیّة تعلّق الهیولیٰ و الصّورة

و فیها تسعة فصول.

[الفصل التّاسع عشر]

وهم[1] و تنبیه : و اعلم أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی أن تقوم بالفعل إلی مقارنة الصّورة. فإمّا أن تکون الصّورة هی العلّة المطلقة الأوّلیّة لقوام[2] الهیولیٰ؛ أو تکون الصّورة آلة أو واسطة لمقیم آخر تقیم الهیولیٰ بها مطلقاً؛ أو تکون شریکة لمقیم[3] باجتماعهما جمیعاً تقوم الهیولیٰ؛ أو تکون لا الهیولیٰ تتجرّد عن الصّورة، ولا الصّورة تتجرّد عن الهیولیٰ، و لیس أحدهما أولیٰ بأن یکون مقاماً به الآخر من الآخر بعکسه، بل[4] یکون بسبب ما[5] خارجاً عنهما یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر أو بالآخر[6].

التّفسیر : لمّا بیّن أنّ الصّورة و الهیولیٰ لاتنفکّ واحدة منهما عن الأخریٰ، شرع ههنا فی تعدید[7] الوجوه الّتی یمکن أن تقع علیها[8] تلک الملازمة لیبطل الباطل منها و یحقّق الحقّ. و طریق حصر تلک الوجوه أن نقول: لمّاثبت أنّ الهیولیٰ و الصّورة متلازمتان وجوداً و عدماً فإمّا أن تکون الهیولیٰ محتاجة إلی الصّورة من غیر عکس، أو الصّورة محتاجة إلی الهیولیٰ من غیر عکس، أوتکون کلّ واحدة منهما محتاجة إلی الأخریٰ، أولاتکون ولاواحدة منهما محتاجة إلی الأخریٰ[9]. أمّا القسم الأوّل، و هو أن تکون الهیولیٰ محتاجة إلی الصّورة من غیر عکس فهو علی أقسام ثلاثة، لأنّ الصّورة إمّا أن تکون علّة مطلقة للهیولیٰ، أو جزءاً من العلّة، أو لاتکون علّة و لاجزءاً منها بل تکون آلة و واسطة[10] للعلّة؛ فخرج من هذا التّقسیم أقسام ستّة[11]. والحقّ من جملتها عند الشّیخ هو أن تکون الصّورة جزءاً من العلّة، فتکون شریکة[12] لشئ آخر لیکون مجموعهما علّة لوجود الهیولیٰ. و لنرجع

۱- وهم : إشارة مج. ۲- لقوام : لقیام م.
[۳- لمقیم :+ آخر نسخ الإشارات؛ راجع : الإشارات و التنبیهات، تصحیح محمود شهابی، ص ۷۴]
۴- بل : أو مص. ۵- بسبب ما :+ کان م. ۶- مع الآخر أو بالآخر : بالآخر مع الأخر م.
۷- تعدید : تقریر مص. ۸- علیها :- مص. ۹- أولاتکون ولا ... إلی الاخری : - م.
۱۰- و واسطة : أو واسطة مص. ۱۱- ستّة : ثلاثة مص. ۱۲- شریکة : مشترکة مج

إلی تفسیر المتن.

أمّا قوله : «و اعلم أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی أن تقوم بالفعل إلی مقارنة الصّورة»؛ فاعلم أنّ فی هذه الألفاظ احترازات:

أحدها؛ أنّه لوقال: الهیولیٰ مفتقرة إلی مقارنة الصّورة، لکان لایدری أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی ماهیّتها إلی الصّورة أو فی وجودها. فلمّا قال: «مفتقرة[1] فی أن تقوم بالفعل»؛ زال ذلک الاشتباه و علم أنّ افتقار الهیولیٰ إلی الصّورة لیس إلّا فی وجودها.

و ثانیها؛ أنّه لوقال: الهیولی مفتقرة فی وجودها إلی الصّورة لکان لایدری أنّها مفتقرة إلی الصّورة فی وجودها الخارجی، أو فی وجودها الذّهنی، أو فیهما جمیعا. و لمّا کان الحقّ أنّ ذلک الافتقار لیس إلّا فی الوجود[2] الخارجی لاجرم قال: «الهیولی مفتقرة فی أن تقوم بالفعل إلی مقارنة الصّورة»؛ لأنّ القیام بالفعل لایراد به إلّا الوجود الخارجی.

و ثالثها؛ أنّه لوقال: مفتقرة فی أن تقوم بالفعل إلی الصّورة، لکان لایدری من هذا الکلام وجوب تلاقیهما؛ لأنّ العالم مفتقر فی وجوده إلی الباری تعالیٰ مع أنّه تعالیٰ مباین له، فلمّا قال إلی مقارنة الصّورة زال هذا الاشتباه.

ثمّ ههنا شکّ لفظیّ و هو أنّ حاصل هذا الکلام یرجع إلی أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی وجودها الخارجی إلی مقارنة الصّورة، و هذا فیه نظر. لأنّ مقارنة الشّیء لغیره حالة إضافیّة تعرض للشّیء بالنّسبة إلی غیره. و الأحوال الإضافیّه متأخّرة عن الذّوات الّتی هی عارضة لها. فإذن المقارنتان أعنی مقارنة الصّورة للهیولیٰ و مقارنة الهیولیٰ للصّورة کلّ واحدة منهما متأخّرة عن وجود الهیولی. فلو حکمنا بافتقار الهیولیٰ من حیث أنّها موجودة إلی تلک المقارنة[3] لزم تأخّر وجود[4] الهیولیٰ عن تلک المقارنة، مع أنّ تلک المقارنة کانت متأخّرة عن وجود الهیولیٰ؛ فیلزم الدّور و إنّه محال. بل العبارة الصّحیحة أن یقال: الهیولیٰ مفتقرة فی وجودها بالفعل إلی ذات الصّورة افتقاراً متی وجدت وجب أن تکون مقارنة للصّورة، فالافتقار یکون إلی ذات الصّورة. و أمّا وجوب[5] مقارنتها للصّورة فإنّه یکون حکماً یجب[6] بعد وجود الهیولیٰ. و الظّاهر أنّ مراد الشّیخ ذلک لاغیر[7].

۱- مفتقرة :- مص. ۲- فی الوجود : فی وجودها مص. ۳- إلی تلک المقارنة : إلی تلک مص.
۴- تأخّر وجود : تأخّر مج. ۵- أمّا وجوب : أمّا وجود مص. ۶- یجب : یوجب م. : - مص.

ثمّ اعلم أنّه لابدّ من تصحیح هذه القضیّة بالحجّة؛ لأنّ الّذی سبق هو أنّ الصّورة لاتخلو عن الهیولیٰ، و الهیولیٰ لاتخلو عن الصّورة. و هذا القدر لایکفی فی بیان أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی وجودها بالفعل إلی الصّورة لاحتمال أن یکونا متلازمین و إن لم تکن إحداهما مؤثّرة فی الأخریٰ. کالأبوّة[8] و الأخوّة و بالجملة کالمضافین[9] فإنّهما متلازمان وجوداً و عدماً مع أنّه لایکون واحد منهما[10] مفتقراً فی وجوده إلی الآخر. و إن[11] وجب[12] افتقار أحدهما إلی الآخر لکنّ[13] الصّورة هی المفتقرة[14] إلی الهیولی من غیر عکس، و سیأتی بعد ذلک إبطال هذین الاحتمالین.

و أمّا قوله: «فإمّا أن تکون الصّورة هی العلّة المطلقة الأوّلیّة لقوام الهیولیٰ، أو تکون الصّورة آلة أو واسطة لمقیم آخر تقیم الهیولیٰ بها مطلقاً، أو تکون شریکة لمقیم باجتماعهما تقوم الهیولیٰ»؛ فاعلم أنّ هذه الأقسام الثّلاثة بأسرها أقسام: القسم الأوّل و هو أن تکون الهیولیٰ محتاجة إلی الصّورة. و الفرق بین الآلة و الواسطة أنّ کلّ آلة واسطة، و لیست کلّ واسطة آلة؛ لأنّ الآلة لاتکون موجدة ولکن[15] یتوقّف إیجاد الموجد للشّیء علی توسّط ذلک الشّیء؛ و أمّا المتوسّط فقد یکون مؤثّراً و هو العلّة القریبة، فإنّها تکون متوسّطة بین المعلول و بین العلّة البعیدة.

و أمّا قوله: «أو تکون لا الهیولیٰ تتجرّد عن الصّورة، و لا الصّورة تتجرّد عن الهیولیٰ، و لیس أحدهما أولیٰ بأن یکون مقاماً به الآخر من الآخر بعکسه، بل یکون سبب ما آخر[16] خارجاً عنهما یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر[17]»؛ فاعلم أنّه لمّا فرغ عن تعدید[18] أقسام القسم الأوّل أراد أن یذکر الأقسام الباقیة، إلّا أنّه لم یذکر القسم الثّانی، و هو أن تکون الصّورة مفتقرة إلی الهیولی. و إنّما لم یذکره لأنّ الّذی جعله مورد القسمة، و هو أنّ[19] الهیولیٰ مفتقرة فی وجودها إلی مقارنة الصّورة، لایحتمل[20] هذا القسم. بل ذکر القسم الثّالث و الرّابع مع[21] الشّبهة الّتی یمکن أن یتمسّک بها من أراد المصیر إلی واحد منهما. فإنّ لقائل أن یقول: لمّاثبت أنّ الهیولیٰ لاتخلو عن الصّورة، و أنّ

۷- لاغیر: -مص. ۸- کالأبوّة: -م. ۹- کالمضافین: کالمتضایفین مج. ۱۰- واحد منهما: أحدهما م.
۱۱- و إن: ثمّ إن مج. ۱۲- وجب: أوجب م. ۱۳- لکن: لتکن مج. ۱۴- المفتقرة: مفتقرة مص.
۱۵- لکن: -م. ۱۶- آخر: -مص. ۱۷- مع الآخر و بالآخر: بالآخر و مع الآخر م.
۱۸- تعدید: بعد هذا مج. ۱۹- و هو أنّ: هو أن تکون مص. ۲۰- لایحتمل: ولایحتمل مص.
۲۱- مع: +أنّ مص.

الصّورة لاتخلو عن الهیولیٰ، فلیس الحکم باحتیاج إحداهما إلی الأخریٰ بأولیٰ من العکس. بل الحقّ هو أنّ کلّ واحد منهما محتاج إلی الآخر، و هو القسم الثّالث؛ أو کلّ واحد منهما غنیّ[1] عن الآخر، و هو القسم الرّابع.

ثمّ ههنا شکّان لفظیّان[2]:

الأوّل؛ أنّه لمّا ذکر لیس قیام أحدهما بالآخر أولیٰ من العکس، جعل اللّازم منه أن یکون هناک سبب ما آخر، خارج عنهما، یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر. و ذلک غیر لازم لاحتمال أن لایکون هناک سبب یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر، بل یکون کلّ واحد منهما قائماً مع الآخر و بالآخر[3]. فهذا قسم لابدّ من ذکره و إبطاله، و أنّه لایمکن إبطاله إلّا بالبرهان المذکور علی استحالة أن یکون فی الوجود موجودان واجبا الوجود، و یکونا[4] متکافئین فی وجودهما.

الثّانی؛ أنّ قوله: «یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر»؛ إن کان المراد منه أن یکون کلّ واحد منهما[5] غنیّاً عن الآخر فهو غیر جیّد[6]؛ لأنّ مورد القسمة هو أنّ الهیولیٰ مفتقرة فی وجودها بالفعل إلی الصّورة، و هذا المورد لایحتمل ذلک القسم. و إن لم یکن المراد منه ذلک لم یکن هذا القسم مذکوراً. فعلی التّقدیر الأوّل یکون بعض الأقسام منافیاً لمورد القسمة، و علی التّقدیر الثّانی یکون بعض الأقسام متروکاً.

[الفصل العشرون]

إشارة[7]: أمّا الصّور[8] الّتی تفارق الهیولیٰ إلی بدل فلیس یمکن أن یقال[9]: إنّها علل مطلقة للوجود الواحد المستمرّ لهیولیّاتها، ولا آلات و متوسّطات مطلقة[10]، بل لابدّ فی أمثال هذه من أن یکون علی أحد القسمین الباقیین. و ههنا سرّ آخر.

التّفسیر: الصّور علی قسمین: منها مایمکن أن یعدم و یحصل فی موادّها عقیب عدمها أخریٰ،

۱- منهما غنیّ: غنیّ مج. ۲- لفظیّان: -م. ۳- و بالآخر: أو بالعکس مج. ۴- یکونا: یکونان مج، مص.
۵- واحد منهما: -م. ۶- فهو غیرجیّد: فهو جیّد م. ۷- إشارة: تنبیه مص.
۸- أمّا الصّور: أمّا الصّورة م، مص. ۹- أن یقال: -مص. ۱۰- متوسّطات مطلقة: متوسّطات مص.

و منها مالایمکن ذلک فیها. فالأوّل هو صور العناصر فإنّ صورتها الجسمیّة قد تعدم[۱] عن موادّها؛ فإنّا بیّنّا أنّ الجسم إذا انفصل فإنّه یعدم تلک الجسمیّة الّتی کانت موجودة قبل ذلک الانفصال و حدثت فیها جسمیّتان أخریان. و أمّا إمکان عدم صورها النّوعیّة فقد ثبت ذلک بالأدلّة الدّالّة علی صحّة الکون و الفساد. و أمّا الثّانی فهو صور الأفلاک فإنّ صورها الجسمیّة و صورها النّوعیّة لاتعدم و لاتحصل فی موادّها صور أخر غیرها. و المقصود من هذا الفصل بیان أنّ[۲] القسم الأوّل من الصّور یمتنع أن یکون عللاً مطلقة، أو وسائط و آلات مطلقة فی وجود الهیولی.

و الحجّة علی ذلک أنّ وجود المعلول متعلّق بوجود العلّة المؤثّرة و بوجود الواسطة المطلقة. و ماکان کذلک فإنّه یجب عدمه عند عدم العلّة أو الواسطة[۳]. لکنّ الهیولی لاتعدم عند عدم هذه الصّور[۴] المتزائلة[۵]. فتلک الصّور لاتکون عللاً ولا وسائط مطلقة فی وجود الهیولی.

و أمّا قوله : «بل لابدّ فی[۶] أمثال هذه من أن یکون علی أحد القسمین الباقیین»؛ فمعناه أنّ الأقسام الّتی عدّها قبل هذا الفصل لمّاکانت أربعة: أحدها؛ أن تکون الصّورة علّة مطلقة، و ثانیها؛ أن تکون واسطة أو آلة مطلقة، و ثالثها؛ أن تکون شریکة لشیء، و رابعها؛ أن یکون هناک سبب خارج عنها یقیم کلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر[۷]. فإذا أبطل فی الصّورة الّتی یمکن زوالها عن المادّة أن تکون علی أحد القسمین الأوّلین، لم‌یبق إلّا أن یکون علی أحد القسمین الباقیین.

[الفصل الحادی و العشرون]

إشارة : یجب أن یعلم فی الجملة أنّ الصّورة الجرمیّة و ما یصحبها لیس شیء منها سبباً لقوام الهیولیٰ مطلقاً؛ ولوکانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها بالوجود. و لکانت[۸] الأشیاء، الّتی هی علل لماهیّة الصّورة و لکونها موجودة محصّلة الوجود، سابقة[۹] أیضاً للهیولی بالوجود؛ حتّی یکون بعد ذلک[۱۰]

۱- قد تعدم : قد تقدّم مص. ۲- بیان أنّ : بیان مص. ۳- أو الواسطة : و الواسطة مص.
۴- هذه الصّور : هذه الصّورة م، مص. ۵- المتزائلة : الزائلة م. ۶- بل لابدّ فی : لابدّ من مص.
۷- و بالآخر : - م. ۸- ولکانت : و إلّا لکانت مص. ۹- سابقة : و سابقة مص.
[۱۰- بعد ذلک : +"للصّورة وجود غیر وجود الهیولی ثمّ یکون". فی بعض نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التّنبیهات؛

عن وجود الصّورة وجود الهیولیٰ[۱] علی أنّها معلولة من جنس مالاتباین ذاته ذات العلّة[۲]، و إن‌کان أیضاً لیس من أحواله المعلولة لماهیّته، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان،کلّ قسم منهما داخل فی الوجود. ولکن قد علم أنّ التّناهی و التّشکّل[۳] من الأمور الّتی لاتوجد الصّورة الجرمیّة فی حدّ نفسها إلّا بهما أو معهما، و قدتبیّن أنّ الهیولیٰ سبب لذینک. فتصیر الهیولیٰ سبباً من أسباب ما به، أو معه[۴] تتمّه وجود الصّورة السّابقة بتتمّة وجودها للهیولیٰ، و هذا محال. فقد اتّضح[۵] أنّه لیس للصّورة[۶] أن تکون علّة للهیولیٰ[۷]، أو واسطة علی الإطلاق.

التّفسیر : المقصود من هذا الفصل بیان أنّ الصّورة الجرمیّة[۸] و ما یصحبها من الصّور النّوعیّة، سواء کانت ممکنة الزّوال کما فی العناصر، أو ممتنعة الزّوال کما فی الأفلاک، فإنّها لاتکون عللاً مطلقة و لاوسائط مطلقة فی وجود الهیولیٰ. و الحجّة المذکورة ههنا مبنیّة علی مقدّمات:

إحداها؛ أنّ المتأخّر عن المتأخّر عن الشّیء یجب أن یکون متأخّراً عن الشّیء[۹]، سواء کان ذلک التّأخّر بالذّات أو بالزّمان أو بسائر الأقسام؛ و هذه مقدّمة بیّنة عند العقل.

و ثانیتها؛ أنّ الشّیء الّذی یکون مع ماهو متأخّر عن شیء ثالث فإنّه یجب أن یکون متأخّراً عن ذلک[۱۰] الثّالث. و الشّیخ استعمل هذه المقدّمة فی النّمط الثّانی[۱۱] من هذا الکتاب فی بیان أنّ محدّد الجهات متقدّم بالوجود علی الأجسام المستقیمة الحرکة؛ قال: لأنّ محدّد الجهات متقدّم علیها، و الجهات إمّا مع الأجسام المستقیمة الحرکة[۱۲] أو متقدّمة علیها، و المتقدّم علی المع[۱۳] متقدّم. و استعملها أیضا فی النّمط السّادس[۱۴] من هذا الکتاب حیث بیّن أنّ الحاویّ لوکان متقدّماً علی المحویّ الّذی هو مع عدم الخلاء لکان متقدّماً علی الخلاء[۱۵]. ثمّ زعم هناک أنّ الفلک الحاویّ الّذی هو مع

۱- عن وجود الصّورة وجود الهیولی : للصّورة وجود غیر الهیولی + أی و الحال هذا فیجتمع المعنی الأوّل و المعنی الثّانی معاً و یکون بعد ذلک من وجود الصّورة وجود غیر الهیولیٰ مص.
۲- ذات العلّة : + بل یکون عن وجود الصّورة وجود الهیولی علی أنّها معلولة غیرمتباینة لذات العلّة مص.
۳- التّشکّل : الشکل م. ۴- أو معه : أو ما معه مص. ۵- فقد اتّضح : فهذا یصحّ م. ۶- للصّورة : لاصورة م.
۷- علّة للهیولی : علّة م. ۸- الجرمیّة : الجسمیّة مج. ۹- یجب أن ... عن الشّیء : - م. ۱۰- ذلک : هذا م.
[۱۱- راجع : النّمط الثّانی؛ الفصل الثّالث، ص ۱۲۰] ۱۲- الحرکة : - مص.
۱۳- علی المع : علی المقتدّم م، مص. [۱۴- راجع : النّمط السّادس؛ الفصل الحادی و الثّلاثون؛ ص ۴۸۵]
۱۵- علی الخلاء : علی عدم الخلاء مج.

العقل[١] المتقدّم على الفلك المحويّ غيرمتقدّم على الفلك المحويّ؛ فخرج منه أنّ ما مع القبل بالذّات لايجب أن يكون قبل، و ما مع البعد يجب أن يكون بعد، و الفرق مشكل.

و ثالثتها؛ أنّا قدبيّنّا أنّ الجسميّة لاتنفكّ[٢] عن التّناهى و التّشكّل، و ظاهر أنّهما لايوجدان إلّا مع الجسميّة. و بيّنّا أنّ الجسميّة لايمكن أن تكون علّة لهما، فهما إذن غير متأخّرين عن الجسميّة. و مالايكون متأخّراً عن الشّىء فهو إمّا مع الشّىء، أو يكون متقدّماً عليه. فثبت أنّ التّناهى و التّشكّل إمّا أن يكونا قبل الجسميّة، أو معها. و إن حاول محاول بيان تقدّم التّناهى و التّشكّل على الجسميّة، أمكنه أن يقول: قد ثبت أنّ كلّ أمرين غير إضافيّين متلازمين فإنّ أحدهما يكون محتاجاً إلى الآخر. و الجسميّة و الشّكل[٣] كذلك، فإذن أحدهما محتاج إلى الآخر[٤]. لكنّ الشّكل غير محتاج إلى الجسميّة[٥] على مامرّ، فإذن الجسميّة محتاجة إلى الشّكل، فالشّكل يكون متقدّماً على الجسميّة. فالتّناهى[٦] المتقدّم على الشّكل أولىٰ أن يكون متقدّماً على الجسميّة[٧].

و لقائل أن يقول: المعقول من الشّكل هيئة[٨] إحاطة الحدّ الواحدّ أو الحدود الكثيرة بالسّطح أو بالجسم. و هيئة[٩] إحاطة الحدّ[١٠] أو الحدود محتاجة فى وجودها إلى تحقّق وجود ذلك الحدّ أو تلك الحدود. و تحقّق ذلك الحدّ أو تلك الحدود[١١] يحتاج إلى[١٢] تحقّق مقدار الجسم؛ لأنّ السّطح إنّماكان حدّاً للجسم لأنّه نهاية[١٣]، و نهاية الشّىء متأخّرة فى الوجود عن ذلك الشّىء. و مقدار الجسم محتاج فى وجوده إلى الجسم؛ لأنّ المقدار عرض حالّ فى الجسم، و العرض متأخّر فى الوجود عن وجود المحلّ. و الجسم[١٤] محتاج إلى الصّورة الجسميّة؛ لأنّ تلك الصّورة جزء من ماهيّة الجسم، و جزء الشّىء متقدّم فى الوجود على ذلك الشّىء. فإذن الشّكل و التّناهى[١٥] متأخّران عن الصّورة الجسميّة بهذه المراتب، فكيف يمكن أن يقال: إنّهما متقدّمان على الصّورة الجسميّة أو مقارنتان لها؟

١- مع العقل: عدم العقل م. لكن على تحت الكلمة: «مع العقل». ٢- لاتنفكّ: -م.
٣- الجسميّة و الشّكل: التّشكّل و الجسميّة مص. ٤- إلى الآخر: -مص. ٥- إلى الجسميّة: للجسميّة مج.
٦- فالتّناهى: والتّناهى مج. ٧- فالتّناهى ... على الجسميّة: -م. ٨- هيئة: هو مج.
٩- و هيئة: و نهاية مج. ١٠- الحدّ: + الواحد م. ١١- تلك الحدود: الحدود مج.
١٢- تحقّق وجود ... يحتاج إلى: -م. ١٣- لأنّه نهاية: لازماً له مج. ١٤- والجسم: فالجسم م.

و أمّا الّذى تمسّكوا به من أنّ الجسميّة لمّا لم‌تكن علّة للتّناهى[١] و التّشكّل، لم‌تكن متقدّمة عليهما؛ و ما لايكون متقدّماً على الشّىء فهو إمّا مع الشّىء أو بعده؛ فالغلط فى قولهم: لمّا لم‌تكن الجسميّة علّة لهما لم‌تكن متقدّمة عليهما. فإنّ ما[٢] لايكون علّة للشّىء[٣] لايكون متقدّماً عليه تقدّماً بالعلّيّة، و التّقدّم بالعلّيّة أخصّ من التّقدّم المطلق، و لايلزم من نفى الخاصّ نفى العامّ. فلعلّ الجسميّة و إن لم‌تكن متقدّمة عليهما بالعلّيّة[٤]، لكنّها تكون متقدّمة عليهما بالطّبع، كتقدّم الواحد على الاثنين، أو كتقدّم أجزاء الماهيّة المركّبة على خواصّ تلك الماهيّة و عوارضها اللّازمة و الزّائلة، و إن لم‌يكن شىء من تلك الأجزاء علّة لشىء من تلك العوارض. فهذا ما عندى فى هذه المقدّمة.

و رابعتها؛ أنّ التّناهى و التّشكّل من توابع المادّة، و تقريره مامرّ[٥] قبل ذلك[٦].

و إذا عرفت هذه المقدّمات فنقول: الهيولىٰ متقدّمة على التّناهى و التّشكّل، و هما إمّا أن يكونا متقدّمين على الجسميّة أو موجودين مع الجسميّة. فالهيولى إمّا أن تكون متقدّمة على مايكون متقدّماً على الصّورة، أويكون متقدّمة على ما تكون مع الصّورة. و على التّقديرين يلزم أن تكون الهيولىٰ متقدّمة على الصّورة، فلوكانت الصّورة علّة مطلقة أو[٧] واسطة مطلقة فى وجود الهيولىٰ لزم تقدّمها على الهيولىٰ مع أنّهاكانت متأخّرة عنها؛ و هذا محال. فثبت أنّ الصّورة ليست علّة مطلقة و لاواسطة مطلقة.

و لقائل أن يقول: عندكم إنّ الصّورة شريكة لشىء آخر باجتماعهما تتقوّم الهيولىٰ، و جزء علّة الشّىء متقدّم على الشّىء لامحالة، فلوكان للهيولىٰ تقدّم[٨] بوجه ما عليها لزم الدّور؛ و هو محال. و الحاصل أنّ الّذى به أبطلوا[٩] كون الصّورة علّة مطلقة، قائم بعينه فى كونها شريكة لشىء آخر باجتماعهما[١٠] تتقوّم الهيولىٰ. فإن بطل أحدهما بطل الآخر ضرورة. و لنرجع إلى تفسير[١١] المتن.

أمّا قوله: «يجب أن تعلم[١٢] أنّ الصّورة الجرميّة و ما يصحبها ليس شىء منها سبباً لقوام الهيولى

١- علّة للتناهى: علّية التناهى مص. ٢- فإنّ ما: فإمّا أن مص. ٣- علّة للشّىء: علّة الشّىء مج، مص.
٤- و التقدّم بالعلّية أخص ... عليهما بالعلية: -م. ٥- مامرّ: كمامرّ مج. ٦- ذلك: -مص. ٧- أو: و مص.
٨- فلوكان للهيولى تقدّم: فلوكان الهيولى يتقدّم مج. فلوكانت الهيولى تقدّم مص.
٩- به أبطلوا: قد أبطلوا به مص. ١٠- باجتماعهما: باجتماعها مص. ١١- تفسير: شرح مج.

مطلقاً»؛ فمعناه أنّ الصّورة الجرميّة و ما يصحبها من الصّور النّوعيّة. و إنّما قال: «فی الجملة»؛ لأنّه يريد[١] أن يبيّن فی هذا الفصل أنّ الصّورة الجرميّة والصّورة النّوعيّة، سواء كانت ممكنة الزّوال أو ممتنعة الزّوال، فإنّه ليس شیء منها ألبتّة علّة لوجود الهيولیٰ.

و أمّا قوله : «و لوكانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها بالوجود»؛ معناه أنّ الصّورة لوكانت علّة لوجود الهيولیٰ لكانت الصّورة سابقة بالوجود علی الهيولیٰ.

و أمّا قوله[٢] : «و لكانت الأشياء الّتی هی علل لماهيّة الصّورة، و لكونها موجودة محصّلة الوجود[٣] سابقة بالوجود علی الهيولیٰ»؛ معناه أنّ الصّورة لوكانت سابقة بوجودها علی وجود الهيولیٰ لكانت الأشياء الّتی هی علل لماهيّة الصّورة و الأشياء الّتی هی علل لوجود الصّورة تكون سابقة أيضاً علی وجود الهيولی، لأنّ السّابق علی السّابق علی الشّیء يجب[٤] أن يكون سابقاً علی ذلك الشّیء[٥].

و أمّا قوله : «حتّی يكون بعد ذلك عن وجود الصّورة وجود الهيولیٰ»؛ معناه أنّ الأشياء الّتی هی علل لماهيّة الصّورة أو لوجودها لابدّ و أن يوجد حتّی توجد الصّورة بعد ذلك، حتّی يحصل عن وجود تلك الصّورة وجود الهيولی[٦].

و أمّا قوله : «علی أنّها معلولة من جنس ما لاتباين ذاته ذات العلّة و إن كان أيضاً ليس من أحواله المعلولة لماهيّته[٧]، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان وكلّ قسم منهما داخل فی الوجود»؛ فاعلم أنّه يجب علينا أن نفسّر هذا الموضع أوّلاً؛ ثمّ نبيّن احتياج الحجّة المذكورة فی هذه الإشارة إليه ثانياً، فإنّه قد يتوهّم أنّه إذا أسقط هذا القدر من البين[٨] و ضمّ ما قبله إلی ما بعده فإنّه تتمّ هذه الحجّة، و علی هذا التّقدير يكون ذكره فی أثناء هذه الحجّة حشواً.

أمّا التّفسير فهو : أنّ المراد من قوله : «علی أنّها معلولة من جنس ما لاتباين ذاته ذات العلّة»؛ هو أنّ الهيولی لوكانت معلولة للصّورة لكانت من المعلولات الّتی لاتكون مباينة عن العلّة. فإنّ المعلول قديكون مبايناً عن العلّة مثل العالم مع البارى[٩] تعالی، و قديكون ملاقياً له مثل مسئلتنا هذه. فإنّ الهيولی علی تقدير أن تكون معلولة للصّورة[١٠] لم‌تكن مباينة عنها، بل كانت محلّاً لها. فإنّه ليس

١- يريد : لابدّ م. ٢- و أمّا قوله :- م. ٣- محصّلة الوجود : محصّلة م. ٤- يجب : لابدّ و م.
٥- ذلك الشّیء : الشّیء م. ٦- الهيولی : تلك الهيولی م. ٧- لماهيّته : لماهيّة م، مج.
٨- من البين : من المتن مص. ٩- مع البارى : عن البارى مص. ١٠- معلولة للصّورة : معلولة الصّورة مج.

بمستبعد أن يكون الشّیء علّة لوجود شیء، و تكون حقيقة تلك العلّة يقتضی أن تصير حالّة فی ذلك المعلول. فتكون الصّورة علّة لوجود الهيولی، و تكون أيضاً علّة لحكم آخر و هو صيرورتها حالّة فی ذلك المحلّ لكن[١] بشرط وجود[٢] المحلّ؛ فيكون اقتضاء الصّورة لهذا الحكم موقوفاً علی صدور الهيولی عنها. و هذا ممّا[٣] لم‌يثبت بالبرهان امتناعه.

و قوله : «و إن كانت ليس من أحواله المعلولة لماهيّته، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان كلّ[٤] قسم منهما داخل فی الوجود»؛ فالمراد منه أنّ الهيولی و إن لم‌تكن[٥] من الأحوال المعلولة لماهيّة الصّورة إلّا أنّه لايجب[٦] أن تكون مباينة عن ذات الصّورة؛ لأنّ المعلولات المقارنة لعللها قد تكون معلولات لماهيّة العلّة مثل الفرديّة للثّلاثة و الزّوجيّة للأربعة؛ و قدتكون معلولات لوجودها مثل مسئلتنا هذه.

و أمّا بيان أنّ الشّيخ لماذا ذكر هذا الفصل فی أثناء هذه الحجّة؟ فالّذی عندی أن الحجّة الّتی يريد الشّيخ أن يذكرهها[٧] لاتعلّق لها بهذا الكلام أصلاً؛ بل لوضمّ ما قبل هذا الكلام إلی ما بعده لتمّت الحجّة. بل هذا الكلام إنّما يصلح جواباً عن كلام يصلح أن يستدلّ به علی أنّ الصّورة ليست علّة للهيولیٰ[٨]. و ذلك الكلام هو أن يقال: الصّورة إذاكانت[٩] حالّة فی الهيولیٰ، و الحالّ محتاج إلی المحلّ، فالصّورة محتاجة إلی الهيولیٰ؛ فيستحيل أن تكون الصّورة علّة لها لاستحالة الدّور.

فيقال لهذا المستدلّ[١٠]: لم لايجوز أن تكون الصّورة علّة لوجود الهيولیٰ، ثمّ إنّه يجب حلولها فی الهيولیٰ، لا لأنّ الصّورة[١١] تكون محتاجة إلی الهيولی، بل لأنّ الهيولیٰ بعد وجودها تصير علّة لثبوت صفة لتلك الصّورة[١٢] و هی صيرورتها حالّة فيها، أو لأنّ[١٣] الصّورة علّة لحلولها فی الهيولیٰ، و يكون اقتضاؤها لثبوت هذا الحكم لنفسها مشروطاً بوجود الهيولیٰ. فتكون الهيولیٰ مع كونها محلّاً للصّورة معلولة لوجود الصّورة، إلّا أنّها لاتكون مباينة عن ذات العلّة. فهذا الكلام يصلح جواباً عن هذا الاستدلال.

و لعلّ الشّيخ إنّما أورده فی هذا الموضع لأنّه لمّاقال: الصّورة لوكانت علّة لوجود الهيولی

١- لكن : لكنّه مج. ٢- بشرط وجود : يشترط بوجود م. ٣- و هذا ممّا : فهذا ما مص. ٤- كلّ : وكلّ مج.
٥- من احواله المعلولة ... و إن لم‌تكن :- م. ٦- لايجب : يجب م. ٧- ههنا :- مص.
٨- علّة للهيولی: علّة الهيولی مج. ٩- إذا كانت :- مج. ١٠- لهذا المستدلّ : هذا المستدلّ مج.
١١- لا لأنّ الصّورة : [illegible] ١٢- لتلك الصّورة : لتلك الصّفة م. ١٣- أو لأنّ : و لأنّ مص.

لكانت الأشياء الّتی هی علل الصّورة سابقة أيضاً على الهيولیٰ حتّى يكون بعد ذلك عن وجود الصّورة وجود الهيولی؛ استشعر أن يقال له ههنا: إذاكانت الهيولی محلّاً للصّورة فأىّ حاجة بک[1] إلى هذه الحجّة الدّقيقة على أنّها ليست معلولة للصّورة[2]؟ بل يكفيک أن تقول: الحالّ محتاج إلى المحلّ، و المحتاج إلى الشّیء[3] لايكون علّة لذلک الشّیء[4]. فلمّا توقّع هذا الاعتراض ههنا،ذكر ماتبيّن[5] به ضعف هذا الكلام، ثمّ إنّه عاد بعد ذلك إلى تتميم الحجّة الّتی ابتدأ بها. فهذا ما عندی فی هذه المواضع.

و أمّا قوله : «لكن[6] قد علم أنّ التّناهی و التّشكّل من الأمور الّتی لاتوجد الصّورة الجرميّة فی حدّ نفسها إلّا بهما أو معهما»؛ معناه مامرّ فی المقدّمة الثّالثة.

و أمّا قوله: «و قد تبيّن أنّ الهيولی سبب لذينک»؛ معناه ظاهر و هو المقدّمة الرّابعة.

و أمّا قوله : «فتصير الهيولیٰ سبباً من أسباب ما به، أومعه يتمّ وجود الصّورة السّابقة بتتمّة وجودها للهيولی، هذا خلف»؛ معناه فيلزم أن تكون الهيولیٰ[7] سبباً للشّیء الّذی به، أومعه، يتمّ وجود الصّورة الّتی هی بتمام وجودها سابقة على الهيولیٰ؛ لأنّ الصّورة إذاكانت علّة للهيولیٰ كانت سابقة بتمام وجودها على الهيولیٰ؛ و هذا محال. لأنّه يقتضی كون الهيولی سابقة على نفسها بمراتب؛ و أنّه محال. فقد اتّضح أنّه لاتجوز أن تكون الصّورة علّة للهيولیٰ مطلقاً. و ثبت بهذه الحجّة أنّها ليست واسطة على الإطلاق، لأنّ[8] الواسطة بين المعلول و العلّة متقدّمة بالوجود[9] على المعلول، و قد بيّنّا أنّه يمتنع أن تكون الصّورة كذلک.

[الفصل الثّانی و العشرون]

وهم و تنبيه[10]: أو لعلّک تقول: إذاكانت[11] الهيولیٰ محتاجاً إليها فی أن يستوی للصّورة وجود، فقد صارت الهيولی علّة للصّورة فی الوجود سابقة. فيكون الجواب: أنّا لم‌نقض بكونها محتاجاً إليها

١- فأىّ حاجة بک : فإنّ حاجة يكون م. ٢- معلولة للصّورة : معلولة الصّورة مج. ٣- إلى الشّیء : للشّیء م.
٤- لذلک الشّیء : للشّیء م. ٥- ماتبيّن : بمابيّن مص. ٦- لكن : - مص. ٧- تكون الهيولی: تكون مص.
٨- لأنّ : و لأنّ مج، مص. ٩- بالوجود : فی الوجود مص. ١٠- وهم و تنبيه : تنبيه مص.

فی أن يستوی للصّورة وجود، بل قضينا بالإجمال أنّها محتاج إليها فی وجود شیء توجد الصّورة به، أو معه. ثمّ تلخيص ما بعد هذا يحتاج[1] إلى الكلام المفصّل.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل أن يذكر سؤالاً على الحجّة الّتی ذكرها و يجيب عنه. و ذلک السّؤال هو: أنّكم لمّاقلتم[2] إنّ الصّورة لايستوی لها وجود إلّا بالتّناهی و التّشكّل أو معهما، و هما محتاجان إلى الهيولیٰ، فيلزم أن تكون الصّورة محتاجة إلى الهيولی بوجه ما[3]؟ و جوابه: ليس كلّ ما احتاج الشّیء إليه وجب أن يكون علّة للشّیء[4]، بل قديكون و قد لايكون. و تلخيص القول فيه يستدعی تفصيلاً لاحاجة بنا[5] إليه.

و لقائل أن يقول : هل تقول بأنّ[6] الصّورة محتاجة إلى الهيولیٰ؛ أو[7] لاتقول بذلک؟ فإن قلت: الصّورة محتاجة إلى الهيولیٰ بطل مذهبک؛ لأنّ الصّورة شريكة للعلّة[8] على مذهبک، و شريک العلّة يجب أن يكون متقدّماً على المعلول. فلوكانت محتاجة إلى الهيولیٰ لكانت الصّورة متأخّرة فی الوجود عن الهيولیٰ مع أنّهاكانت[9] متقدّمة عليها[10]، هذا خلف. و إن قلت: الصّورة غيرمحتاجة إلى الهيولیٰ، لم‌تكن الهيولیٰ متقدّمة بوجه‌ما على الصّورة؛ لأنّ ماكان غنيّاً عن الشّیء لم‌يكن الشّیء متقدّماً عليه. و إذا[11] لم‌تكن الهيولیٰ سابقة على الصّورة لم‌يلزم من جعل الصّورة علّة مطلقة لها المحال الّذی ألزمتموه، فبطلت الحجّة أصلاً[12].

[الفصل الثّالث و العشرون]

إشارة[13]: أنت تعلم أنّ الصّورة الجوهريّة إذا فارقت المادّة، فإن لم‌يعقّب بدل لم‌تبق المادّة موجودة. فمعقّب البدل مقيم للمادّة لامحالة بالبدل. و ليس بواجب أن يقول: و يقيم البدل أيضاً بالهيولیٰ على أن تكون الهيولی قامت فأقامت، لأنّ الّذی‌يقوم فيقيم متقدّم بقوامه إمّا بزمان، و إمّا بالذّات. و بالجملة لايمكنک أن تدير[14] الإقامة.

١- يحتاج : - م. ٢- لمّا قلتم : لم‌قلتم مج. ٣- بوجه ما : بوجه م. ٤- للشّیء : الشّیء مج.
٥- بنا : - مص. ٦- هل تقول بأنّ : إمّا أن يقول م. : بأنّ مص. ٧- أو : و. مص. ٨- للعلّة : العلّة مج.
٩- أنّها كانت : أنّها مص. ١٠- عليها : - م. ١١- و إذا : إذا مص. ١٢- أصلاً: و با للّه التّوفيق م.

التّفسير: لمّابطل كون الصّورة علّة مطلقة أو واسطة مطلقة للهيولىٰ أراد أن يبطل القسم الثّانى من الأقسام الأربعة الّتى صدّر الباب بها، و ذلك هو أن يقال: الصّورة محتاجة إلى الهيولىٰ. و هذا الفصل يشتمل على بيان أنّ الصّورة الّتى يمكن زوالها عن المادّة ليست بمتأخّرة فى الوجود عن الهيولىٰ. و تقريره أنّ الصّورة الجوهريّة إذا زالت عن[1] المادّة، فإن لم يحصل عقيبها[2] فى المادّة صورة أخرىٰ تكون بدلاً عنها، لم تبق المادّة موجودة، لمامرّ[3] أنّ الهيولى لاتخلو عن الجسميّة[4] و عن سائر الصّور النّوعيّة. و إذاكان كذلك فالشّىء الّذى عقّب[5] الصّورة الزّائلة بالصّورة الحادثة مقيم للمادّة، أى حافظ لوجود المادّة بواسطة ذلك البدل.

ثمّ إنّه لايلزم من صدق قولنا: إنّ ذلك المعقّب يحفظ وجود المادّة بذلك البدل، صدق أن تقول: و أنّه[6] يحفظ ذلك البدل بتلك الهيولىٰ؛ لأنّ الشّىء ما لم يوجد لم يكن حافظاً لوجود غيره. فلوكانت الهيولىٰ مقيمة للصّورة لكانت تقوم أوّلاً، ثمّ تصير بعد ذلك مقيمة لوجود الصّورة. و قدكنّا بيّنّا أنّ الصّورة مقيمة للهيولى، فيلزم أن يكون وجود كلّ واحد منهما سابقاً على وجود الآخر. و هذا هو المراد من قوله: «و بالجملة لايمكنك أن تدير[7] الإقامة».

و لقائل أن يقول: إنّ هذا الفصل كالمناقض لمامضى، لأنّ فيه بيان أنّ الصّورة متقدّمة على الهيولىٰ، و فيه بيان أنّ الصّورة لمّاكانت متقدّمة على الهيولىٰ استحال أن تكون الهيولىٰ متقدّمة على الصّورة. و قدكانت الحجّة المذكورة على امتناع كون الصّورة علّة للهيولى مبنيّة على أنّ للهيولىٰ تقدّماً[8] بوجه ما[9] على الصّورة.

و شكّ آخر؛و هو أنّ قوله: «فمعقّب البدل مقيم للمادّة لامحالة بالبدل»؛ ليس بجيّد[10] على الإطلاق، فإنّ[11] الجسم لاينفكّ عن أين ما و شكل ما و مقدارما، و إذاكان كذلك فمتى زال أين معيّن أوشكل معيّن أو مقدار معيّن فلابدّ و أن يحصل أين آخر[12] و شكل آخر و مقدار آخر ليكون بدلاً

١- زالت عن: فارقت م. ٢- عقيبها: عقبها مج. ٣- لمامرّ: +من مج.
٤- عن الجسميّة: عن الصّورة الجسميّة مج. ٥- عقّب: عقيب مص. ٦- و أنّه: أنّه مج.
٧- أن تدير: أن تدبّر مج. ٨- للهيولى تقدّماً: الهيولى تقدّم مص.: الهيولى بعد ما مج.
٩- بوجه ما: توجه مج. ١٠- ليس بجيّد: ليس نحيله مج. ١١- فإنّ: بأنّ مج.
١٢- أين آخر: آن آخر مج.

لمامضى. ثمّ لايلزم أن تكون هذه الأعراض صوراً مقوّمة للمادّة. فعلمنا أنّ معقّب البدل لايجب أن يكون مقيماً للمادّة بذلك البدل، بل لوصحّ ذلك[1] لكان إنّما يصحّ فى بعض الأشياء و بالبرهان.

[الفصل الرّابع و العشرون]

إشارة[2]: ليس يمكن أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام به الآخر، فيكون[3] كلّ واحد منهما متقدّماً[4] بالوجود على الآخر وعلى نفسه[5]. و لايجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة؛ لأنّه إن لم يتعلّق ذات أحدهما بالآخر جاز أن يقوم كلّ واحد منهما، و إن لم يكن مع الآخر. و إن تعلّق ذات كلّ واحد منهما بالآخر فلذات كلّ واحد منهما تأثير فى أن يتمّ وجود الآخر. و ذلك ممّا قد بان بطلانه[6]، فبقى أنّه إنّما يكون التّعلّق من جانب واحد. فإذن الهيولىٰ و الصّورة لاتكونان[7] فى درجة التّعلّق و المعيّة سواء. و للصّورة[8] فى الكائنة الفاسدة تقدّم ما[9]، فيجب أن يطلب كيف هو.

التّفسير: لمّاختم الإشارة الّتى[10] قبل هذه الإشارة بقوله: «و بالجملة لايمكنك أن تدير الإقامة»، بدأ فى هذه الإشارة بالبرهان على امتناع حاجة كلّ واحد منهما إلى الآخر، و هو القسم الثّالث[11] من الأقسام الأربعة الّتى صدّرنا[12] الباب بها. و الحجّة على ذلك أنّه لو وجد شيئان[13] كلّ واحد منهما مقيماً للآخر، و كلّ ماكان مقيماً لغيره فهو متقدّم على ذلك الغير، لزم أن يكون كلّ واحد منهما متقدّماً على الآخر. فيكون كلّ واحد منهما متقدّماً على ماهو متقدّم على نفسه. و المتقدّم على المتقدّم على الشّىء يجب أن يكون متقدّماً على الشّىء[14]. فيلزم أن يكون كلّ واحد منهما متقدّماً على نفسه؛ و هو محال.

و أمّا قوله: «و لايجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة إلى آخره»؛

١- ذلك: مص. ٢- إشارة: تنبيه مص. ٣- فيكون: حتّى يكون م. ٤- منهما متقدّما: متقدّما م، مص.
٥- و على نفسه: - مص. ٦- بطلانه: إبطاله مص. ٧- لاتكونان: - مص. ٨- للصّورة: الصّورة م.
٩- تقدّم ما: تقدّم مص. ١٠- الّتى: إلى مج.
١١- الثّالث: الأوّل مج. لكن صحّح على الهامش على: «الثّالث». : الرّابع م. ١٢- صدّرنا: صدّر م.

فاعلم أنّ المقصود منه إبطال القسم الرّابع من الأقسام الأربعة الّتی صدّرنا الباب بها، و هو أن یکون کلّ واحد منهما قائماً مع الآخر من غیر أن یکون لأحدهما حاجة إلی الآخر. و الحجّة فیه أنّ کلّ واحد منهما إن کان غنیّاً عن الآخر جاز[1] أن یوجد کلّ واحد منهما بدون الآخر. و إن تعلّقت ذات کلّ واحد منهما بالآخر، فلذات کلّ واحد منهما تأثیر فی أن یتمّ وجود الآخر به، فیکون لکلّ واحد منهما تقدّم[2] بوجه ما علی الآخر، و قد بان بطلان ذلک.

و لقائل أن یقول: المطلوب ههنا بیان أنّ الشّیئین إذا کان کلّ واحد منهما غنیّاً عن الآخر، وجب صحّة وجود کلّ واحد منهما مع عدم الآخر. و أنتم ما ذکرتم علی صحّة ذلک حجّة، بل مازدتم إلّا إعادة[3] الدّعوی. و لیست هذه القضیّة أیضاً بیّنة[4] فی العقل غنیّة عن البیّنة. فإنّه لیس من المستبعد أن یکون کلّ واحد منهما غنیّاً فی ذاته عن الآخر، إلّا أنّ حقیقة کلّ واحد منهما یقتضی أن یحصل لها هذا الوصف، أعنی معیّة الآخر. فهذا الاحتمال لو لم یکن له مثال من الموجودات[5] لکان یحتاج فی إبطاله إلی البرهان، فکیف و أنّ له مثالاً من الموجودات[6]؟

فإنّ الإضافات مثل الأبوّة و البنوّة و غیرهما لا یوجدان إلّا معاً، مع أنّه لیس لواحد منهما حاجة إلی الأخریٰ. أمّا أوّلاً، فلأنّ إحدی الإضافتین لو احتاجت إلی الأخریٰ لتأخّر وجود المحتاج عن وجود المحتاج إلیه فلا یکونان معاً، هذا خلف بالاتّفاق. و أمّا ثانیاً، فلأنّا نفرض الکلام فی إضافتین متماثلتین مثل الأخوّة و الأخوّة، و المماسّة و المماسّة، فإنّهما لمّا کانتا مثلین فلو احتاجت إحداهما إلی الأخریٰ لاحتاجت الأخریٰ إلی الأولیٰ، و لاحتاج کلّ واحدة منهما إلی نفسها؛ و کلّ ذلک محال. و لیس لهم أن یقولوا: بأنّه لیس هناک إلّا اخوّة واحدة قائمة بالأخوین[7]، أو ینکروا وجود[8] الإضافات. فإنّ هذین المذهبین باطلان عند الشّیخ، و نحن الآن إنّما[9] نتکلّم معه.

فلئن[10] قیل: هذا النّوع من التّلازم لا یعقل إلّا فی الإضافات؛ فنقول: لمّا رأینا أنّ لهذا النّوع من التّلازم مثالاً فی الموجودات[11]، فمن ادّعی انحصاره فی الإضافات کان مفتقراً فی تصحیح دعواه إلی

۱- الآخر جاز: الآحاد م. ۲- منهما تقدّم: تقدّم مص. ۳- إلّا إعادة: علی إعادة م.
۴- بیّنة: مثبتة مج. لکن علی فوق الکلمة: «بیّنة». ۵- من الموجودات: فی الموجودات مج.
۶- من الموجودات: فی الموجودات مج. ۷- بالأخوین: بأخوین مج. ۸- وجود: یجوز م.
۹- انّما: أنا مج. [illegible]

البیّنة[1].

و أمّا قوله: «فبقی أنّه إنّما یکون التعلّق من جانب واحد، فإذن الهیولیٰ و الصّورة لا تکونان فی درجة التّعلّق و المعیّة سواء[2]. و للصّورة فی الکائنة[3] الفاسدة تقدّم ما، فیجب أن یطلب کیف هو»؛ فاعلم أنّه لمّا أبطل فی هذه الإشارة کون کلّ واحد منهما محتاجاً إلی الآخر، و کون کلّ واحد منهما غنیّاً عن الآخر، ثبت له[4] إنّهما لیسا معاً فی درجة الوجود. و کان قد بیّن فی الإشارة الّتی قبل هذه الإشارة أنّ صور الکائنات الفاسدات متقدّمة[5] بوجه ما. فعند ذلک قد بطلت الأقسام الثّلاثة و لم یبق إلّا القسم الرّابع، و هو أن تکون الهیولیٰ محتاجة إلی الصّورة. و هذا القسم قد ذکرنا أنّه ینقسم إلی أقسام ثلاثة: أحدها؛ أن تکون الصّورة علّة مطلقة، و ثانیها؛ أن تکون آلة أو واسطة مطلقة، و قد مضی[6] إبطال هذین القسمین أیضاً[7]. فلم یبق إلّا القسم الثّالث من هذا القسم[8] إلّا أنّه لم یتکلّم فی تحقیق ذلک بل ذکر أنّه یجب أن یطلب کیفیّة ذلک التّعلّق.

[الفصل الخامس و العشرون]

إشارة[9]: إنّما یمکن أن یکون ذلک علی أحد الأقسام الباقیة، و هو أن تکون الهیولیٰ توجد عن سبب أصل[10] و عن معین بتعقیب الصّورة[11]، إذا اجتمعا تمّ وجود الهیولی. و تشخّص بها الصّورة، و تشخّصت هی أیضاً بالصّورة علی وجه یحتمل بیانه کلام غیر هذا المجمل.

التّفسیر: لمّا بطلت الأقسام بأسرها سوی قسم واحد منها، و هو أن تکون الهیولی توجد عن الصّورة مع شیء آخر علی معنی: أنّ الصّورة تکون شریکة لشیء آخر، و یکون مجموعهما هو العلّة لوجود الهیولی، وجب أن یکون هذا القسم هو الحقّ.

و اعلم أنّه لابدّ فی علّة الهیولیٰ من شیء باق بعینه؛ لأنّ الهیولی موجود معیّن، فلو لم یکن فی علّته[12] ماهو باق الذّات[13] بعینه[14] لکان المعلول الواحد بالعدد معلولاً لأمور کثیرة متعاقبة؛ و ذلک

۱- البیّنة: بیّنة مص. ۲- سواء: علی السّواء مج. ۳- فی الکائنة: الکائنة مص، مج. ۴- له: لنا مج.
۵- متقدّمة: منقسمة مص. ۶- مضی: شطب علیها فی مج. و علی الهامش: «بیّن». ۷- أیضاً: - مص.
۸- من هذا القسم: - مص. ۹- إشارة: تنبیه مص. ۱۰- أصل: أصلی مص. ۱۱- الصّورة: الصّور م.
۱۲- علّته: علّة مص. [illegible]

محال. ثمّ إنّ ذلك الشّىء يجب أن لايكون جسماً و لاجسمانيّاً، و إلّا عادت الوجوه المذكورة. فإذن يجب أن يكون ذلك الشّىء ليس بجسم و لاجسمانىّ، و هو المسمّى فى اصطلاح الحكماء بالعقل، و ذلك[1] هو السّبب الأصلى. و المعنى بكونه أصلاً أن يكون قائماً بذاته و لايكون له مادّة، إذ لوكان له مادّة لعاد البحث عنها.

و أيضاً فقد عرفت أنّ السّبب الّذى يبقى المادّة إنّما يبقيها بتعقيب تلك الصّور عليها. و الصّور[2] المتعاقبة لايكفى[3] فى وجودها ذلك الجوهر المفارق؛ لأنّ الجوهر المفارق دائم الوجود، و ماكان كذلك كان معلوله دائماً. لكن هذه الصّورة غير دائمة الوجود، فالجوهر المفارق وحده غير كاف فى حدوثها. و لايمكن أن تكون العلّة لوجودها جسماً أو جسمانيّاً، لماسيأتى[4] أنّ الأجسام و الجسمانيّات لاتكون عللاً موجدة[5]. فلم‌يبق إلّا أن يقال: إنّ علّة هذه الصّور المتعاقبة هى الجوهر المفارق، ولكن فيضانها عنها يتوقّف على حدوث شىء ليكون ذلك الشّىء سبباً[6] لاستعداد فيضان هذا الحادث عن ذلك المفارق بعد ما لم‌يكن كذلك. ثمّ يكون[7] الكلام فى حدوث ذلك الشّىء كالكلام فى الأوّل، فيكون حدوث كلّ استعداد لأجل حادث كان متقدّماً عليه. و هذا لايتأتّى إلّا بحركة دوريّة سرمديّة، و هذه الحركة السّرمديّة هى المعين.

و إذا عرفت السّبب الأصلىّ و المعين، عرفت أنّ الهيولىٰ بالحقيقة[8] إنّما كانت موجودة لاجتماع السّبب الأصلىّ مع الصّورة الّتى حصلت بإعانة[9] المعين[10] المذكور. و متى اجتمع هذان الأمران تمّ وجود الهيولى.

و أمّا قوله: «و تشخّص بها الصّورة، و تشخّصت هى أيضاً بالصّورة»؛ فاعلم أنّه لمّابيّن كيفيّة تعلّق وجود الهيولىٰ بوجود الصّورة، أراد أن يشير إلى كيفيّة تشخّص كلّ واحدة منهما بالأخرى، فذكر هذا الكلام. ثمّ إنّ فيه شيئاً و ذلك لأنّا قد بيّنّا فيما مضى أنّ كلّ نوع يحتمل أن يكون له[11] أشخاص كثيرة، فذلك النّوع إنّما يتشخّص بالمادّة، فتشخّص تلك المادّة إن كانت بمادّة أخرى لزم التّسلسل. فزعم الشّيخ ههنا أنّ كلّ واحد منهما أعنى الهيولىٰ و الصّورة يتشخّص بالأخرىٰ، و هذا

١- ذلک :- مص. ٢- و الصّور : و تلک الصّور مج. ٣- لاتکفى : لاتکون مج. ۴- سيأتى :+ من م.
۵- موجدة : موجودة مج، مص. ۶- سبباً : مبدءاً مج. ٧- يكون :- مص. ٨- بالحقيقة :- مص.
٩- بإعانة : إعانة مص. ١٠- المعين : المعنى مج. ١١- له :- م.

لايقتضى الدّور، لأنّا نجعل ذات كلّ واحد منهما علّة لتشخّص الآخر. بلى لوجعلنا تشخّص كلّ واحد منهما علّة لتشخّص الآخر لزم الدّور، فأمّا إذا لم‌يقل[1] ذلك[2] اندفع الدّور.

و لقائل أن يقول: إنّ[3] تشخّص كلّ واحد منهما بذات الآخر متوقّف على انضمام ذات كلّ واحد منهما إلى ذات[4] الآخر، و انضمام ذات كلّ واحد منهما إلى ذات الآخر متوقّف على تشخّص كلّ واحد منهما.[5] فإنّ المطلق غير موجود، و ماليس بموجود لاينضمّ إليه غيره. و يمكن أن يجاب عن ذلك: بأن يمنع[6] هذه المقدّمة، فإنّ انضمام الوجود إلى الماهيّة لايتوقّف على صيرورة كلّ واحد منهما موجوداً، فكذا ههنا.

[الفصل السّادس و العشرون]

وهم و تنبيه[7]: أو لعلّك تقول:[8] لمّا كان كلّ واحد منهما يرتفع الآخر برفعه، فكلّ[9] واحد منهما كالآخر فى التّقدّم و التّأخّر. و الّذى يخلّصك من هذا أصل تحقّقه[10] و هو أنّ العلّة كحركة يدك بالمفتاح إذا رفعت رفع المعلول كحركة المفتاح. و أمّا المعلول فليس إذا رفع رفعت العلّة، فليس رفع حركة المفتاح هو الّذى يرفع حركة يدك، و إن كان معه. بل يكون إنّما أمكن رفعها، لأنّ العلّة و هى حركة يدك كانت رفعت، وهما أعنى الرّفعين معاً بالزّمان. و رفع[11] العلّة متقدّم على رفع المعلول بالذّات كما فى إيجابيهما و وجوديهما[12].

التّفسير: إنّه لمّاثبت للصّورة عليّة بوجه‌ما للهيولىٰ، أورد عليه شكّاً، و ذلک الشكّ بالحقيقة غير مختصّ بالهيولىٰ و الصّورة، بل يمكن إيراده على كلّ علّة و معلول. و ذلك أن يقال: الهيولىٰ و الصّورة إذاكان كلّ واحدة منهما[13] ترتفع بارتفاع الأخرىٰ، لم‌يكن إحديهما بالتّقدّم أولىٰ من الأخرىٰ.

و الجواب: أنّا لانسلّم أنّ كلّ واحدة ترتفع بارتفاع الأخرىٰ، فإنّ العلّة لاترتفع بارتفاع

١- فأمّا إذا لم‌يقل : و أمّا إذا لم‌نقل مج. ٢- ذلك : بذلک مص. ٣- إنّ :+ تعليل مص. ۴- ذات :- م.
۵- و انضمام ... واحد منهما :- م. ۶- بأن يمنع : بأن لايمتنع م. ٧- وهم و تنبيه : إشارة مص.
٨- أو لعلّك تقول :- مص. ٩- فكلّ : و كلّ مص. ١٠- تتحقّقه : تحقّقه مص. ١١- و رفع : فرفع مص.
١٢- إيجابيهما و وجوديهما : إيجابهما و وجودهما مص. ١٣- منهما :- م.

المعلول، بل ارتفاع العلّة متقدّم على ارتفاع المعلول[١]. و بالجملة فالعلّة و المعلول یوجدان معاً و یعدمان معاً فی الزّمان، ولکنّ المعلول یکون محتاجاً فی وجوده و عدمه إلی وجود العلّة و عدمها من غیر عکس، فاندفع الشّکّ.

[الفصل السّابع و العشرون]

تذنیب: یجب أن تتلطّف من نفسک، و تعلم أنّ الحال فیما لاتفارقه صورته فی تقدّم الصّورة هذه الحال.

التّفسیر: قد عرفت أنّ الأجسام الّتی لاتفارقها صورها هی الأجسام الفلکیّة، فنقول: إنّ هیولی الفلک و صورته یستحیل أن یکون کلّ واحدة منهما غنیّة عن الأخری، أویکون کلّ واحدة منهما محتاجة إلی الأخریٰ لمّامر. و یستحیل أن تکون الهیولیٰ علّة لوجود صورها، لأنّ الهیولیٰ قابلة للصّورة. فلوکانت علّة لها[٢] لکان الشّیء الواحد قابلاً و فاعلاً، و أنّه محال عندهم. فبقی أن تکون الصّورة علّة للهیولیٰ. ثمّ إنّها إمّا أن تکون علّة مطلقة، أو واسطة مطلقة؛ و یبطلهما بالوجه الّذی مرّ. فلم‌یبق إلّا أن تکون الصّورة هناک أیضاً[٣] شریکة لسبب أصلیّ[٤]، و یکون مجموعهما علّة لوجود تلک الهیولیٰ.

و اعلم أنّه لاتفاوت بین الکلام فی هیولی الأجسام الّتی تفارقها صورها و بین الکلام فی هیولی الأجسام الّتی لاتفارقها صورها إلّا فی شیء واحد، و هو أنّا حیث بیّنّا أنّ الهیولی فی الجسم الّذی تفارقها صورتها[٥] لیست علّة لها، إنّما بیّنّا ذلک بأن قلنا: إنّ تلک الصّورة إذا زالت وجب أن یعقّبها بدل، و معقّب البدل مقیم لتلک المادّة بذلک البدل. و هذا الطّریق لایمکن أن یتمسّک به فی بیان أنّ هیولی الفلک لیست علّة لصورتها، بل أثبتنا ذلک هناک بأن قلنا: الهیولی لوکانت علّة لتلک الصّورة مع أنّها قابلة لها، لزم‌کون الشّیء الواحد قابلاً و فاعلاً، و أنّه محال.

و لقائل أن یقول: تعقّلات الباری تعالیٰ للکلّیّات صور حاصلة فی ذاته علی ماصرّح به فی

١- بل ارتفاع ... ارتفاع المعلول :- م. ٢- لها :- مص. ٣- أیضاً :- م، هـ.
٤- لسبب أصلی : لیست أصل م. ٥- الهیولی فی الجسم الّذی تفارقها صورتها : الهیولی الّتی تفارقها صورها مج.

النّمط السّابع[١]، و ذلک ینقض هذا الّذی ذکره الآن[٢].

و هذا الطّریق یمکن أن یتمسّک به فی أنّ هیولی العناصر لیست علّة لصورها، لکنّ الشّیخ[٣] لم‌یذکر هناک هذا[٤] الطّریق العامّ، بل ذکر طریقاً یختصّ بها، ولایمکن[٥] إیرادها فی الصّور الفلکیّة. لاجرم زعم أنّه لابدّ من التّلطّف فی معرفة أنّ الحال فیما لاتفارقه صورته مثل الحال فیما تفارقه صورته.

المسئلة التّاسعة
فی أحکام المقادیر[٦]

و فیها فصل واحد.

[الفصل الثّامن و العشرون]

تنبیه[٧]: الجسم ینتهی ببسیطه، و هو قطعه. و البسیط ینتهی بخطّه، و هو قطعه. و الخطّ ینتهی بنقطته[٨]، و هی قطعه. و الجسم یلزمه السّطح، لامن حیث تتقوّم جسمیّته، بل من حیث یلزمه التّناهی بعدکونه جسماً. فلاکونه ذاسطح، و لاکونه متناهیاً، أمر یدخل فی تصوّره جسماً، و لذلک قد یمکن قوماً أن یتصوّروا جسماً غیر متناه إلی أن یتبیّن لهم امتناع ما یتصوّرونه.

و أمّا السّطح کسطح الکرة من غیر اعتبار حرکة أو قطع فیوجد و لاخطّ. و أمّا المحور و القطبان و المنطقه فممّا یعترض عند الحرکة، و الخطّ کمحیط الدّائرة قدیوجد و لانقطة. فأمّا المرکز فعند مایتقاطع أقطار، و عند حرکةما، أو بالفرض. و قبل ذلک فوجود نقطة فی الوسط کوجود نقطة فی الثّلثین و سائر مالایتناهی[٩] فإنّه لاوسط. و لاسائر مفاصل الأجزاء فی المقادیر إلّا بعد وقوع ما لیس بواجب فیها من حرکة أو تجزئة.

و إذا سمعت فی تحدید الدّائرة: «و فی داخلها نقطة»؛ فمعناه أنّه یتأتّی أن تفرض فیها نقطة. کما

[١- راجع: النّمط السّابع؛ الفصل السّابع عشر؛ ص ٥٣٨] ٢- و لقائل أن یقول ... ذکره الآن :- مص.
٣- الشّیخ :+ لمّا مج. ٤- هناک هذا : هناک مص. ٥- ولایمکن : فلایمکن م. ٦- فی احکام المقادیر :- م.

يقولون: «الجسم هو المنقسم فى جميع الأقطار»؛ و معناه تتأتّى قسمته فيها.

و أنت تعلم من هذا أنّ الجسم قبل السّطح فى الوجود، و السّطح قبل الخطّ، و الخطّ قبل النّقطة. و قد حقّق هذا أهل التّحصيل. و أمّا الّذى يقال بالعكس من هذا: أنّ النّقطة بحركتها تفعل الخطّ، ثمّ الخطّ السّطح، ثمّ السّطح الجسم، فهو للتّفهيم و التّصوير و التّخييل. ألاترى أنّ النّقطة إذا فرضت متحرّكة فقد فرض لها ما يتحرّك فيه، و هو مقدارما: خطّ أو سطح. فكيف يتكوّن ذلك بعد حركتها؟

التّفسير: لمّافرغ من الكلام فى ذاتيّات[1] الجسم، انتقل إلى الكلام فى عوارضه. ثمّ إنّه ذكر من العوارض ما هو أشدّ الأشياء مشابهة بالجسميّة و هو المقدار. فذكر أوّلاً أنّ الجسميّة ينتهى ببسيطه و هو قطعه[2]، و إنّما لم‌يقل: نهاية الجسم هو البسيط، بل قال: «ينتهى ببسيطه[3]»؛ لأنّ النّهاية من[4] المضاف المشهورى. ألاترىٰ أنّها مقولة بالقياس إلى غيرها؟ فإنّك تقول: النّهاية نهاية لذى النّهاية. و البسيط كمّ بذاته. فإذن قول القائل: البسيط نهاية الجسم؛ خطأ، بل البسيط هو الّذى به يتناهى الجسم. و الفرق بين نفس النّهاية و بين الشّىء الّذى به النّهاية ظاهر.

فإن قيل: ما الدّليل على أنّ الشّىء الّذى به يتناهى الجسم هو البسيط؟ فنقول: لأنّ الجسم قابل لفرض[5] الأبعاد الثّلاثة. و الشّىء الّذى يكون نهاية لقابل الأبعاد الثّلاثة، من حيث هو نهاية لمثل ذلك، مقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بعدين فقط، و ذلك هو البسيط. و إذا عرفت هذه الجملة عرفت تفسير قوله: «و البسيط ينتهى بخطّه و هو قطعه، و الخطّ ينتهى بنقطته[6] و هى قطعه.»

و أمّا قوله: «و الجسم يلزمه السّطح لامن حيث تتقوّم جسميّته، بل من حيث يلزمه التّناهى بعد كونه جسماً. فلاكونه ذا سطح، و لاكونه متناهياً أمر يدخل فى تصوّره جسماً، و لذلك قديمكن قوماً أن يتصوّروا جسماً غيرمتناه إلى أن يتبيّن لهم امتناع ما يتصوّرونه[7]»؛ فاعلم أنّ المراد من ذلك أنّ السّطح و التّناهى ليسا جزئين من ماهيّة الجسم؛ لأنّا يمكننا أن نتصوّر جسماً غير متناه، و الشّىء لايعقل إلّا بعد تعقّل أجزائه. فلوكان التّناهى و السّطح[8] داخلين فى الجسم، لاستحال أن يعقل الجسم

١- ذاتيّات : إثبات مج. ٢- و هو قطعه :+ و البسيط ينتهى بخطّه إلى آخره مج، ثمّ حذفت.
٣- ببسيطه : ببسيط مص. ٤- النّهاية من :- مص. ٥- لفرض :- م. ٦- بنقطته : بنقطة مص.

إلّا بعد تعقّل كونه مسطّحاً متناهياً. فلمّا لم‌يكن كذلك، علمنا أنّهما غير داخلين فى ماهيّة الجسم.

و لقائل أن يقول[1]: ألسنا نعرف الجسم[2]، ثمّ نعرف[3] بعد ذلك كونه متألّفاً من الهيولى و الصّورة بالحجّة، و لم‌يقدح[4] ذلك فى كون الهيولىٰ جزءاً من ماهيّة الجسم؟ و لم‌يكن ذلك إلّا لأنّا قبل العلم بتألّفه من الهيولىٰ و الصّورة ماكنّا نعرف الجسم بحدّه الحقيقى بل بالرّسم[5]، أو لأنّه لايلزم من العلم بماهيّة الشّىء العلم بجملة ذاتيّاته. وكيف مادارت القضيّة[6]، فلم لايجوز مثله فى السّطح و التّناهى؟ فهذا هو الكلام فى شرح قوله: أنّ الجسم يلزمه[7] السّطح لامن حيث[8] يتقوّم جسميّته[9].

فأمّا قوله بعد ذلك: «بل من حيث يلزمه التّناهى بعدكونه جسماً»؛ فاعلم أنّ ذلك مشعر بأنّ السّطح إنّما يلزمه[10] بواسطة كونه متناهياً. لكن كلّ مايعرض لشىء بواسطة شىء آخر فإنّ ثبوت الواسطة للمعروض[11] له أقدم[12] من ثبوت ذى الواسطة له، فيلزم من هذا أن يكون عروض النّهاية للجسم قبل عروض السّطح للجسم[13]؛ و هذا باطل. لأنّا بيّنّا[14] أنّ النّهاية إضافة عارضة للسّطح، و العارض يتأخّر عن المعروض، فكيف يكون عروض النّهاية للجسم متقدّماً على عروض السّطح له؟

و يمكن أن يجاب عنه: بأنّ من الجائز أن يكون شىء متأخّراً عن شىء آخر فى وجوده، إلّا أنّ ثبوت ذلك المتأخّر لشىء ثالث يكون متقدّماً على ثبوت ذلك المتقدّم لذلك الشّىء. مثل ما ذكرنا فى المنطق أنّ برهان اللّم قديكون الأوسط فيه[15] معلول الأكبر فى ذاته، ولكنّه يكون علّة لثبوت الأكبر للأصغر، فكذا ههنا.

ثمّ الّذى يدلّ على أنّ عروض السّطح للجسم بواسطة التّناهى هو أنّا نحتاج فى إثبات السّطح للجسم إلى إثبات التّناهى[16]. فإنّا ما[17] لم‌نتصوّر كونه متناهياً لم‌نحكم بأنّ له سطحاً. ولولا أنّ ثبوت السّطح للجسم بواسطة ثبوت التّناهى له، و إلّا لماكان كذلك؛ لأنّ العلم بثبوت الأوسط[18] للأصغر

١- أن يقول :- مص. ٢- الجسم :- م. ٣- ثمّ نعرف : بما يعرف مج. ٤- لم يقدح : لايقدح مج.
٥- بالرّسم : بالوهم مج. ٦- القضيّة : القصّة م. ٧- يلزمه : يلزم مص. : لايلزمه م.
٨- لامن حيث : من حيث م. ٩- جسميّته : جسميّة مص. ١٠- يلزمه : يلزم الجسم م.
١١- للمعروض : للمفروض مج. :للموضوع هـ. ١٢- للمفروض له أقدم : للموضوع لعدم م.
١٣- للجسم : له م. ١٤- بيّنّا : قدبيّنّا مج. ١٥- فيه :- م.
١٦- هو أنّا نحتاج ... إثبات التناهى : ثابتة على الهامش م. ١٧- فإنّا ما : فإنّا لمّا م. : فإمّا ما مص.

فى برهان اللّم لايتوقّف على العلم بثبوت الأكبر له.

و أمّا قوله : «و أمّا السّطح كسطح الكرة من غير اعتبار حركة أو قطع فيوجد[١] ولا خطّ»؛ فاعلم أنّه لمّافرغ من بيان أنّ السّطح غير لازم للجسم فى الذّهن، بيّن أنّ الخطّ غير لازم له لافى الذّهن و لافى الخارج. فإنّ الكرة الّتى لايكون فيها قطع ولا حركة لايكون فيها خطّ. فأمّا غير الكرة و هى المضلّعات[٢] فهو لاينفكّ عن الخطوط؛ وكذا الكرة الّتى فيها قطع؛ وكذا الكرة المتحرّكة فإنّه يكون لها قطبان[٣] بالفعل، لأنّهما ساكنان عند حركتها[٤]. فتانك النّقطتان تميّزتا[٥] عن سائر النّقط الممكنة بهذه الخاصيّة[٦] الحاصلة بالفعل، فهما إذن حاصلتان بالفعل و هما نقطتان. و حصل أيضاً محور و منطقة، و ذلك خطّ. فثبت بهذا أنّ السّطح قديوجد مع عدم الخطّ.

و أمّا قوله : «و الخطّ كمحيط الدّائرة قد يوجد و لانقطة»؛ فمعناه ظاهر.

و أمّا قوله : «فأمّا المركز فعند مايتقاطع أقطار، و عند حركة ما، أو بالفرض[٧]»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ الدّائرة لايكون مركزها موجوداً بالفعل إلّا لأحد وجوه ثلاثة: أحدها؛ عند مايتقاطع الأقطار، فإنّ نقطة التّقاطع منها[٨] تكون موجودة بالفعل و تكون هى مركزها. و ثانيها؛ عند حركة الدّائرة حركة مستديرة، فإنّ المركز[٩] لايتحرّك ،فلأجل اختصاصها بهذه الخاصيّة[١٠] تكون موجودة بالفعل. و ثالثها؛ بالوهم[١١] و الفرض[١٢]. فأمّا إذا لم يوجد شىء من هذه الأسباب فإنّ وجود نقطة فى الوسط لايكون إلّا بالقوّة،كما أنّ وجود نقطة فى الثّلثين و الثّلث و الرّبع و سائر الأجزاء الّتى لانهاية لها إنّما يكون[١٣] بالقوّة لابالفعل. فإنّ المقدار الواحد لايفرض فيه وسط، ولاثلث، و لاثلثان[١٤]، و لاسائر الأجزاء الّتى يمكن فرضها فى المقادير إلّا بعد وقوع ما لايكون واجب الوقوع فيها، مثل[١٥] حركة أوتجزئة أو وهم. و إذا سمعت فى تحديد[١٦] الدّائرة: «و فى داخلها نقطة[١٧] بالفعل[١٨]»؛ فمعناه يتأتّى أن يفرض فيها نقطة،كما يقولون: «الجسم هو المنقسم فى جميع الأقطار»؛ و معناه أنّه يتأتّى القسمة

١- فيوجد : يوجد م. ٢- هى المضلّعات : هو المطلوب م. ٣- قطبان : قطعتان مج.
٤- حركتها : حركتهما مص. ٥- تميّزتا : تميّزها مج. ٦- بهذه الخاصيّة : بهذه الخاصّة مص. :الماضية م.
٧- أو بالفرض : و بالعرض مج، مص. ٨- منها : فيها م. ٩- المركز : الحركة م.
١٠- بهذه الخاصيّة : بهذه الخاصّة مص. ١١- بالوهم : الوهم م، مص. ١٢- الفرض: العرض مص.
١٣- إنّما يكون :-م، مص. ١٤- لاثلثان : لابيان مص. ١٥- مثل : من م. ١٦- تحديد : تجريد مج.

فيها.

و لقائل أن يقول : الدّائرة قبل تقاطع الأقطار و الحركة و الفرض[١] هب أنّه ليس فيها شىء من النّقطة[٢] بالفعل، ولكن لاشكّ أنّ امكان حصول[٣] النّقطة[٤] فيها حاصل فيه[٥] بالفعل. ثمّ إنّ النّقطة[٦] المركزيّة غيرممكنة الحصول فى جميع أجزاء الدّائرة، بل لايمكن فرضها إلّا فى موضع معيّن. فإذن[٧] ذلك الموضع مختصّ بأنّ النّقطة المركزيّة[٨] لايمكن حصولها إلّا فيه. فحصول هذا الإمكان فيه بعينه دون غيره أبداً يوجب امتيازه بالفعل عن سائر المواضع[٩]. و هذا المعنى حاصل قبل تقاطع الأقطار فيها، و قبل حركة الدّائرة[١٠]، و قبل الفرض و الوهم. فإذن مركز الدّائرة يكون موجوداً أبداً فيها بالفعل. و هذا يقتضى أن تكون النّقطة الّتى تقطّع القطر بالثّلث و الثّلثين و الرّبع و الأرباع و الخمس و الأخماس تكون موجودة بالفعل، فيلزم أن تكون النّقط الغير المتناهية موجودة فى القطر[١١] بالفعل. فإمّا[١٢] أن يلتزم[١٣] ذلك، و هو محال[١٤]. أو يقول اختلاف الأعراض لايوجب الانقسام بالفعل، و هو أيضاً مشكل. و إذا التزمنا[١٥] ذلك، لم يلزم[١٦] من حركة الدّائرة و[١٧] الكرة حصول المركز و القطبين[١٨] بالفعل.

و لنرجع إلى ترتيب الكتاب، فنقول: قدظهر ممّامرّ أنّ الجسم قبل السّطح، لأنّ السّطح عبارة عمّا به يتناهى الجسم، و لابدّ من وجود الجسم أوّلاً حتّى يوجد ما به يصير متناهياً. و بهذا[١٩] الطّريق يجب[٢٠] أن يكون السّطح مقدّماً على الخطّ، وأن يكون الخطّ مقدّماً على النّقطة. و امّا الّذى يقال بالعكس من هذا، و هو أنّ النّقطة تفعل بحركتها الخطّ، و الخطّ يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده السّطح، و السّطح يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده[٢١] الجسم، فهو كلام يذكر للتّمثيل و التّعليم لاللتّحقيق. لأنّ الحركة لاتوجد إلّا على المسافة، و تلك المسافة إمّا خطّ أو سطح، فيكون الخطّ و

١- الفرض :+ ثمّ مج. ٢- من النّقطة : من النقط مج. ٣- النقطة بالفعل ... حصول :-م.
٤- حصول النقطة : حصول النقط مج. ٥- حاصل فيه : حاصل م. ٦- إنّ النقطة : إنّ النقط مج.
٧- فإذن : فإنّ م. ٨- غير ممكنة الحصول ... بأنّ النقطة المركزيّة :-مص. ٩- المواضع : الموضع مص.
١٠- عن سائر ... حركة الدائرة :-م. ١١- فى القطر : فى النقط مج. ١٢- فإمّا : و إمّا مص.
١٣- يلتزم : يلزم مج، مص. ١٤- محال : المحال مص. ١٥- التزمنا : ألزمنا م، مج.
١٦- لم يلزم : لم نلزم مج. ١٧- الدّائرة و :-م. ١٨- القطبين : النقطتين مص.

السّطح موجودین قبل حرکة النقطة. فکیف یقال: إنّهما حصلا عن حرکة النّقطة؟

المسئلة العاشرة
فی امتناع تداخل المقادیر

و فیها فصل واحد.[1]

[الفصل التّاسع و العشرون]

تنبیه[2]: ما أسهل ما یتأتّی لک تأمّل[3] أنّ الأبعاد الجسمانیّة متمانعة عن التّداخل، و أنّه لاینفذ جسم فی جسم واقف له غیر متنحّ عنه[4]، و أنّ ذلک للأبعاد[5] لالله‌یولیٰ و لالسائر الصّور و الأعراض.

التّفسیر: لمّاتکلّم فی المقادیر أراد أن یتکلّم فی أحکامها. و من جملة تلک الأحکام حکم واحد[6] هی بأسرها مشترکة فیه و هو امتناع تداخلها. و الدّلیل علیه: أنّا نری أنّ الجسم لاینفذ فی جسم واقف له[7] غیر متنحّ عنه[8]. مثل أنّ الجسم إذا تحرّک إلی جهة فإنّ الجسم الّذی کان موجوداً فی تلک الجهة لایقف فیها، بل یتنحّی عنها. و إذا ثبت ذلک فنقول: هذا الامتناع لیس إلّا[9] لأجل طبیعة البعد؛ لأنّ قولنا: إنّ شیئاً دخل فی شیء أی حصل فی حیّزه[10]، قد یکذب[11] إمّا لأنّه یستحیل حصول ذلک الشّیء فی الحیّز کمایقال: العقل لایدخل فی الجسم؛ و قدیکذب لأنّه یجب أن یکون[12] حیّزه غیر حیّز ذلک الآخر[13]. و إذا قلنا: إنّ الجسمین[14] لایتداخلان؛ فإنّا لانعنی به الوجه الأوّل. فإنّ الجسم لیس ممّا لایحصل[15] فی الحیّز، بل نعنی به الوجه الثّانی. و إذاکان المعنی من امتناع التّداخل وجوب حصول کلّ واحد منهما فی غیر حیّز الآخر، وجب أن یکون المانع من هذا التّداخل هو الّذی یکون له حصول فی الحیّز، و لیس ذلک إلّا المقدار[16]. فإذن المانع من التّداخل هو المقدار. و أمّا الهیولیٰ

١- فی امتناع ... واحد : و فیها فصل فی امتناع تداخل المقادیر م، مج. ٢- تنبیه : إشارة مج.
٣- تأمّل : أن تتأمّل مج. ٤- عنه :- مص، م. ٥- للأبعاد : الأبعاد م. ٦- واحد :+ و مص. ٧- له :- م.
٨- متنحّ عنه : متنحّی مص. ٩- إلّا :- مص. ١٠- حیّزه : حیّز مص. ١١- قد یکذب : فقد یکذب مص.
١٢- یکون :- مص. ١٣- الآخر: الحیّز مص. ١٤- إنّ الجسمین : الجسمان مص.

فلیس لها فی حدّ ذاتها وضع و اختصاص بالحیّز، وکذا القول فیما عدا الأبعاد من الصّور و الأعراض. فعلمنا أنّ المانع من التّداخل هو البعد، لا الهیولیٰ[1] و لاسائر الصّور و الأعراض[2].

المسئلة الحادیة عشر
فی استحالة الخلاء

و فیها فصلان.

[الفصل الثّلاثون]

إشارة : إنّک تجد الأجسام فی أوضاعها تارة متلاقیة، و تارة متقاربة، و تارة متباعدة. و قد تجدها فی أوضاعها تارة بحیث یسع ما بینها أجساماً[3] محدودة القدر و تارة الأعظم و تارة الأصغر. فبیّن أنّ الأجسام الغیر[4] المتلاقیة کما أنّ لها أوضاعاً مختلفة، کذلک بینها أبعاد مختلفة الاحتمال، لتقدیرها[5] و تقدیر ما یقع فیها اختلافاً قدریّا[6]. فإن کان بینهما خلاء غیر[7] أجسام و أمکن ذلک، فهو أیضاً بعد مقداریّ، لیس -علی ما یقال- لاشیء محض، و إن کان لاجسم.

التّفسیر: المقصود من هذا الفصل إبطال القول بأنّ الخلاء عدم صرف، و بیان أنّه مقدار وجودیّ. و نعنی بالخلاء أن یوجد جسمان لایتلاقیان، ولایوجد[8] بینهما مایلاقی واحداً منهما. فیستدعی أنّ الجسمین اللّذین فرضا کذلک لابدّ و أن یکون بینهما مقدار موجود. و الدّلیل علیه: أنّ کلّ خلاء فإنّه قابل للمساواة، واللّامساواة، و التّجزئة، و التّقدیر، و کلّ ماکان کذلک فهو[9] کمّ؛ فالخلاء کمّ.

أمّا[10] الصّغریٰ فلأنّا نعلم بالضّرورة أنّ الخلاء الّذی یتّسع لذراع، نصف الخلاء الّذی یتّسع لذراعین، و ضعف الخلاء الّذی لایتّسع إلّا[11] لنصف ذراع. ولیس ذلک أمراً فرضیّاً اعتباریّاً لأنّ هذا المعنی حاصل سواء وجد الفرض و الاعتبار أو لم یوجد.

١- و الأعراض ... لاالهیولی : -م. ٢- و لاسائر الصّور و الأعراض :- مج. :+ و باللّه التّوفیق م.
٣- أجساماً :+ ما مص. ٤- الغیر : غیر م. ٥- لتقدیرها : لتقدیر م. ٦- قدریّا :-م. ٧- غیر : عن م.

و أمّا الكبرىٰ فظاهرة[١]، لأنّ القابل للزّيادة[٢] و النّقصان لايمكن أن يكون عدماً صرفاً، بل لابدّ[٣] و أن يكون أمراً وجوديّاً[٤]، و هو من الموجودات القابلة للتّجزئة و المساواة، و لامعنى للكمّ إلّا ذلک. و ظاهر أنّه كمّ متّصل لأنّه يمكن أن يفرض فيه حدّ واحد مشترک بين الجزئين[٥]. فثبت أنّ الخلاء لوكان، لماكان عدماً صرفاً، بل كان بعداً[٦] مقداريّاً.

[الفصل الحادى و الثّلاثون]

تنبيه[٧]: و إذقدتبيّن أنّ البعد المتّصل لايقوم بلامادّة، و تبيّن أنّ الأبعاد الحجميّة لاتتداخل لأجل بعديّتها، فلاوجود لفراغ هو بعد صرف. وإذا سلكت الأجسام فى حركاتها تنحّى عنها ما بينها، و لم‌يثبت لها بعد[٨] مقطور[٩]؛ فلا خلاء.

التّفسير: قدثبت أنّ الخلاء لوكان[١٠]، لكان بعداً ثابتاً[١١]. لكنّه يستحيل أن يكون بعداً ثابتاً[١٢]. فإذن القول بالخلاء باطل. و إنّما قلنا: إنّه يستحيل أن يكون بعداً ثابتاً[١٣] لوجهين:

الأوّل؛ و هو أنّ ذلک البعد إن كان فى مادّة كان ذلک جسماً، فيكون الخلاء جسماً و ملاءً؛ هذا خلف. و إن لم‌يكن فى مادّة كانت طبيعة البعد قائمة بذاتها، غنيّة عن المحلّ، و قد بيّنّا فى مسئلة الهيولىٰ أنّ ذلک محال.

الثّانى؛ و هو أنّا بيّنّا أنّه يمتنع دخول بعد فى بعد، فلوكان الخلاء بعداً لاستحال حصول الأجسام فيه، و قدفرضه الخصم مكاناً للأجسام؛ هذا خلف. و لنرجع إلى تفسير المتن.

امّا قوله : «قدتبيّن أنّ البعد المتّصل لايقوم بلامادّة[١٤]»؛ فاعلم أنّ هذا بيّن فى مسئلة إثبات الهيولى للأجسام الّتى لاتقبل الانفصال.

و امّا قوله : «و تبيّن أنّ الأبعاد الحجميّة لاتتداخل»؛ فتقرير[١٥] ذلک قد مرّ.

١- فظاهرة : فظاهر م، مص. ٢- القابل للزّيادة : قابلا لزيادة مج. ٣- صرفاً بل لابدّ : غيرقابل فلابدّ مج.
٤- وجوديّاً : موجوداً مج، مص. ٥- الجزئين : الحدّين مج. ٦- كان بعداً : بعداً مص. ٧- تنبيه : إشارة مج.
٨- بعد :- م. ٩- مقطور : مفطور م. ١٠- لوكان :+ موجوداً مج. ١١- ثابتاً : ثانياً مج.

و امّا قوله : «فلاوجود لفراغ[١] هو بعد صرف»؛ فاعلم أنّ هذه القضيّة نتيجة[٢] قياس كبراه المقدّمة الأولىٰ هكذا: الخلاء بعد متّصل، وكلّ بعد متّصل فإنّه لايقوم بلامادّه، ينتج[٣] فالخلاء لايقوم بغير مادّة. فإذن الخلاء الّذى يزعم الخصم أنّه بعد صرف غير موجود، بل هو جسم.

و امّا قوله : «و إذا سلكت الأجسام فى حركاتها تنحّى عنها مابينها، و لم‌يثبت لها بعد مقطور[٤] فلا خلاء»؛ فاعلم أنّ هذه القضية نتيجة عن[٥] قياس كبراه المقدّمة الثانية هكذا: الخلاء بعد، وكلّ بعد فإنّه لابدّ[٦] و أن يتنحّى عند سلوک الجسم إليه، ينتج فالخلاء لابدّ و أن يتنحّى عند سلوک الجسم إليه. فبطل قول من قال: إنّه بعد ثابت مقطور أى بعد ثابت له أقطار عند سلوک الجسم إليه[٧].

المسئلة الثّانية عشر
فى الجهة

و فيها أربعة فصول.

[الفصل الثّانى و العشرون]

إشارة[٨]: ولقد يناسب ما نحن مشغولون[٩] به الكلام فى المعنى الّذى يسمّى جهة فى مثل قولنا: تحرّک كذا فى جهة كذا دون جهة كذا، و من المعلوم أنّها لولم‌يكن لها وجودكان من المحال أن تكون مقصداً[١٠] للمتحرّک، وكيف تقع الإشارة نحو لاشىء؟ فتبيّن[١١] أنّ للجهة وجوداً.

التّفسير: هذه المناسبة من وجهين: أحدهما؛ أنّه لمّا تكلّم فى إبطال الخلاء الّذى[١٢] يعتقد فى الظّاهر أنّه هو المكان، و الكلام فى الجهة مناسب للكلام فى المكان، لاجرم تحقّقت المناسبة. و ثانيهما[١٣]؛ أنّ الجهة مقطع الإشارة و منتهاها، و ذلک أمر عارض للأطراف و النّهايات مثل الخطّ و السّطح، فيكون الكلام فى الأبعاد مناسباً للكلام[١٤] فى الجهة.

١- لفراغ : الخلاء مص. ٢- نتيجة :+ عن مص. ٣- ينتج : فينتج مج. ٤- مقطور : مفطور م.
٥- عن :- م. ٦- فإنّه لابدّ : فلابدّ م. ٧- ينتج فالخلاء ... الجسم إليه :- م.
٨- إشارة :- مص. : الأوّل مج. لكن على الهامش بدله : "إشارة". ٩- مشغولون : مشتغلون مص.
١٠- مقصداً : مقصوداً م. ١١- فتبيّن : فتعيّن مص. ١٢- الّذى :- مص. ١٣- ثانيهما : ثانيها مج، مص.

و أمّا الدّليل على وجودها: فلأنّ[١] الجهة تتناولها[٢] الإشارة و يتوجّه إليها المتحرّك؛ و لاشىء من المعدوم كذلك؛ ينتج فلاشىء من الجهة بمعدومة، فالجهة موجودة.

[الفصل الثّالث و العشرون]

إشارة : اعلم أنّه لمّاكانت الجهة ممّا تقع نحوه الحركة لم تكن من المعقولات الّتى لاوضع لها. فيجب أن تكون الجهات لوضعها تتناولها الإشارة.

التّفسير: و كما أنّ كونها متعلّق الإشارة و مقصد المتحرّك دلّ على كونها موجودة، فقددلّ أيضاً على أنّها[٣] ليست من الموجودات المجرّدة. فإنّ الإشارة الحسّيّة لاتتناول إلّا المحسوسات.

[الفصل الرّابع و العشرون]

إشارة : لمّاكانت الجهة ذات وضع، فمن البيّن أنّ وضعها فى امتداد مأخذ الإشارة و الحركة، ولوكان وضعها خارجاً عن[٤] ذلك لكانتا ليستا إليها. ثمّ هى إمّا أن تكون منقسمة فى ذلك الامتداد، أوغير منقسمة. فإن كانت منقسمة فإذا وصل المتحرّك إلى ما يفرض لها أقرب الجزئين من المتحرّك و لم يقف، لم يخل إمّا أن يقال: إنّه يتحرّك بعد إلى الجهة، أويقال: يتحرّك عن الجهة. فإن كان يتحرّك بعد إلى الجهة فالجهة وراء المنقسم[٥]. و إن كان يتحرّك عن الجهة، فما وصل إليه هو الجهة لاجزء الجهة. فبيّن أنّ الجهة حدّ فى ذلك الامتداد غيرمنقسم، فهو طرف الامتداد وجهة للحركة. فيجب الآن أن تحرص على أن تعلم: كيف يتحدّد للامتدادات أطراف فى الطّبع و ما أسباب ذلك، و تتعرّف أحوال الحركات الطّبيعيّة.

التّفسير: لمّاثبت أنّ الجهة متعلّق الإشارة و مطلوبة بالحركة وجب أن يكون وجودها فى امتداد مأخذ[٦] الإشارة و الحركة، و إلّا لماكانتا[٧] إليها. و إذا ثبت ذلك فنقول: إنّها إمّا أن تكون منقسمة فى ذلك الامتداد، أولاتكون. و الأوّل باطل لأنّ المتحرّك إذا وصل إلى نصفها[٨] و لم يقف

١- فلأنّ : فإنّ مج. ٢- تتناولها : لاتتناولها مص. ٣- على أنّها : أنّها مص. ٤- عن : غير م.
٥- المنقسم : القسم م. ٦- فى امتداد مأخذ : فى امتدادها حدّ مج. ٧- لماكانتا : لما كانت مج.

بل تحرّك، فإن قلنا: إنّه يتحرّك إلى الجهة، فالجهة وراء موضع القسمة، فلاتكون القسمة واردة على الجهة. و إن قلنا: إنّه يتحرّك عن الجهة، فذلك الحدّ هو الجهة و ماوراه خارج عن الجهة. فثبت أنّ الجهة حدّ لامتداد غيرمنقسم إلّا أنّه بالنّسبة إلى الامتداد حدّ و طرف، و بالنّسبة إلى الحركة جهة.

[الفصل الخامس و العشرون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول : ليس من شرط ما إليه الحركة أن يوجد، فقد يتحرّك المستحيل من السّواد إلى البياض و لم‌يوجد البياض بعد. فإن اختلج هذا فى وهمك فاعلم أنّ الأمرين بينهما فرق. و أيضا فإنّ ماشككت به غير ضائر فى الغرض. أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة ليس يجعل الجهة ممّا يتوخّى تحصيل ذاته بالحركة، بل ممّا يتوخّى بلوغه أو القرب منه بالحركة، و لايجعل[١] لها عند تمام الحركة حالاً من الوجود و العدم لم‌يكن وقت الحركة. و أمّا الآخر فلأنّ الجهة لوكانت يحصل بالحركة لها وجود كان وجودها وجود ذى وضع، ليس وجود معقول لاوضع له؛ و ذلك غرضنا. على أنّ الحقّ هو الفرق[٢]، و عليه بناء ما يتلو هذا الفنّ من الكلام.

التّفسير: إنّا دللنا على إثبات الجهة بأن قلنا: الجهة شىء يتحرّك إليه المتحرّك[٣]، و كلّ ماكان كذلك فهو موجود، فالجهة موجودة. و الشكّ الّذى أورده ههنا إنّما يمكن إيراده على كبرى هذا القياس: فإنّ المتحرّك من السّواد إلى البياض متحرّك إلى البياض[٤] مع أنّ البياض غيرموجود، فعلمنا أنّ ما يتحرّك إليه الشّىء لايجب أن يكون موجوداً. و جوابه: أنّ الفرق ظاهر، و بتقدير عدم الفرق فهو غير قادح فى مطلوبنا. أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة، لايحاول تحصيل وجود الجهة بل يحاول الحصول فيها. و المتحرّك إلى البياض يحاول تحصيل البياض. فظهر الفرق. و أمّا أنّ بتقدير[٥] عدم الفرق فهو غير قادح فى المطلوب؛ لأنّ الحركة إلى الجهة لوكانت سبباً لحصول الجهة لوجب أن يكون ذلك الشّىء حين حصوله مشاراً إليه غيرمنقسم، و ذلك هو المطلوب، على أنّ الحقّ هو الفرق. فهذا آخر الكلام فى هذا النّمط[٦]. و باللّه التّوفيق.

١- لايجعل : لايحصل م. ٢- الحقّ هو الفرق : الفرق هو الحقّ مص.
٣- يتحرّك إليه المتحرّك : متحرّك إليه الحركة مص. ٤- متحرّك إلى البياض :- مص.